

NOT TO CIRCULATE

69 mH LATE

Car. July 1943

349.569 L929mA

ROT TO CHRCULATE

سورباً دبنان الكبير مُنْذُالِهُ حِسَّلًا لِللَّهِ فِهِ بِهِيَحَجَّقًا لِيُؤْمُ

الجزء الاول -

طبع على تفقة مطابعة الشمب

ماحها

محروب حانا

5**872**1 حقوق الطبع والجمع والنعريب محفوظة محسسة



(ثمن النحة ١٥٠ غرشاً سورياً)

طبع في مطبعة النمب: معشق — قنوات سنة ١٩٣٧

Car. July 1997

مقدمة الكتاب

عندما احتل الافرنسيون هذه البلاد اخذ المقوضون السامون في وضع القوانين اللازمة واتمام ما نقص منها وتحوير ما يجب تحويره متبمين في ذلك تطورات الزمن ووضعوا من جديد بعض ما دعت الحاجة الى وضمه واسموها قرارات المقوض السامي لسوريا ولبنان الكيير ونشرت تباعاً في الجريدة الرسمية وبقيت هذه القرارات مبعثرة هنا وهناك مما يوجب حيرة كل من اراد الاطلاع على احدها وفي اغلب الاحيان كان لا يجد ما يريده وقد كانت هذه الحالة مشكلة من اهم المشاكل على الحكام والمحامين فضلاً عن بقية العالم و فلا الحاكم و للحامين فضلاً من بقية العالم و فلا الحاكم عن حقوق الناس

ولم يقدم احد حتى الان على جمع شتات هذه الفرارات نظراً لصموبة جمعها وكثرة ما يحتاج اليه من نفقات زائدة وعناء كبير ،

وكانت هذه الفكرة، فكرة جمع هذه القرارات، تجول في خاطرنا منذ الد بعيد الى ان اعتزمنا اخيراً على اخراجها الى حيز الوجود بعد ال قضينا مدة طويلة في جمع القرارات التي لها صفة تشريعية ؛ وقد جعلها اجزاء متابعة متاسقة مجسب اهميها كل جزء منها في ثلاثماية وعشرين صحيفة بالحجم المكبر آملين ان نقوم بخدمة صفيرة نحو الوطن المحبوب ومن الله التوفيق .

في ٢٠ تشرين اول سنة ٢٠٠

توفيق جانا

القرار١٨٦ الصادر في ١٥ آذار سنة ٩٢٦

مع مواده المعدلة بموجب القرار ٤٤ الصادر بتاريخ ٢٠ تيسان سنة ٩٣٢

الفصل الاول

في القاضي الفرد وفي المأمورين المساعدين في التحرير والتحديد المقولة في المادة الاولى (المعدلة) – يجري تحرير وتحديد المقارات والاموال غير المتقولة في الاقضية اوالمحافظات بواسطة قاضي صلح القضاء ·

يوضع عند الاقتضاء مهندس تحت تصرف قاضي الصلح .

المادة الثانية (الممدلة) - رغماً عن احكام المادة الاولى بمكن باس اداري من رئيس الدوله الاستماضة عن قضاة الصلح يقضاة افراد عقباريين القيمام بعمليات تحرير وتحديد المقارات والاموال غير المنقولة في الاقضية او المعافظات وفي هذه الحال ترفع حكماً يد قاضي صلح القضاء عن مجليات التحرير والتحديد لنسلم للقضاة الافراد المقاربين •

وبمؤّازرة المأمورين المساعدين اللازمين يقوم المهندس المسكلف اجرا. عمليات التعزير والتحديد الموقت للمقارات والاموال غير المنقرلة في اثناء جميع المدة اللازمة لهذه العمليات بوظيفة كاتب لدى القاضى القرد المقاري .

يمين هذا المهندس مدير الدوائر المقاوية بناء على اقتراح ملتزم اعمال المساحة (الكادسترو).

يستبدل المهندس الكاتب بعد انتهاء عمليهات التحرير والتحديد الموقت بكاتب قلم يعينه مدير الدوائر المقارية .

المادة الثالثة (المعدلة) — تحدد في مراسيم اوقرادات محلية طريقة تسمية وتعيين القاضي الفرد العقاري .

يمين احتياطاً قاض او عدة قضاة عقاريين اضافيين يكلفون القيام مقام المضاة الافراد العقاريين عند عدم تمكن هؤلاء من القيام بوظائفهم ويوضعون تحت تصرف مدير الدوائر المقارية في الدولة وهذا المدير يمكنه ال يستخدمهم فيما عدا الاحوال التي يقومون فيها مقام القاضي الفرد المقاري في جميع المهمات التي تشطق بسير الدوائر ،

المادة الرابعة (المعدلة) - تمند صلاحية قياضي الصلح القضائية في مسائل التحديد والتحرير الى الراضي القضاء او المحافظة وتمند صلاحية القاضي الفرد العقاري القضائية الى الاماكن الممينة في الامر الاداري الذي الشئت فيه هذه السلطة القضائية او في اوامر ادارية تالية .

المادة الحامسة (الممدلة) - ان قاضي الصلح الذي يقوم مقام اللجنة الدائمة وكذاك القضاة الافراد المقاربين يقومون بمليات التحرير والتحديد تحت مراقبة مديرالدواثر المقارية وهم موضوعون تحت سلطته في مدة هذه المبليات

ان السلطة المكلفة المراقبة تبت في كل خلاف يتولد عن عمليات التحديد والتحوير وفلك في جميع الاحوال التي لا يقضي فيها القانون بمراجمة الحاكم ، وهي تمطي علماً عن المخالفات أو التقميرات التي يرتمكمها قاضي السلح أو القضاة الافراد المقاريون، ، اما المقويات التي ينص علما القانون فتحكم بها عند الاقتضاء بعد الحدّ وأي مدير الدوائر المقارية الادارات التي يكون هؤلاء المأه ورين تابعين لها .

المادة الدادسة (المعدلة) - في كل قضاء او محافظة تجري عمليات التحرير والتحديد قرية وفي المدن منطقة منطقة (عقارية) ، يوضع المهندسون المحكفون اجراء الاعمال المتعلقة بالتحرير والتحديد تحت مراقبة قاضي الصلح او القاضي القرد المقاري ، على المهم يكونون تابيين فقط لذا رة المساحة فيما يختص بالامور الفنية ومراقبة الاشغال الطوبوغرافية ،

على المهندسين قبل استلام وظيفتهم ان يقسموا امام قاضي الصلح او القساضي الفرد المقاري عيناً يتمهدون بها القيام بوظائفهم قياماً حستاً وبكل اماتة • وينظم بهذا القسم محضر ضبط يضعه القاضي •

الفصل الثانى

في اعلان عمليات التحرير والتحديد الموقت للمقارات والاموال غير المنقولة وفي اجراء هذه الممليات

المادة السابعة (المعدلة)— تنفتح مبدئياً اعمال التحديدوالتحرير كل سنة ابتدامين اول آذار على الله يمكن ال يشرع بها في كل تاريخ آخر ٠

يجب فشر الامر الاداري الذي تفتح بموجه ممليات النحرير والتحديد في كل قضاء او محافظة قبل شهرين على الاقل من تاريخ افتتاحها وبجب الايحتوي على قائمة مضبوطة بالقري او المحلات التي يجب ال تجري فيها هذه العملات وكذلك على تاريخ افتتاحها ويعد كر فيه الواجبات المترثبة على السلطات الادارية المحلة وعلى الملاكين وكذلك المعقوبات الجزائية المعمول بها ويبلغ الى اعلى السلطات الادارية في المحافظة واللواء والقضاء وهذه السلطات تؤمن تعليقه في المناطق المقارية ذات العلاقة والمناطق المتاخة وينشر في الجريدة الرسمية وفي ثلاث جرائد محلية وكل ذاك بهمة مدير الدوائر المقارية والمناطق الماحية والمداقة والمناطق الماحية والمداق الماحية وكل ذاك بهمة مدير الدوائر المقارية الماحية والمداق الماحية والمداق المداه المداق المداه ا

المادة التاسعة (المعدلة) _ في المناطق العقارية يضع المهند-ون تصميما (كروكي) عاماً التحديد اولا فاولا حسب انجاز اعمال التحرير والتحديد الموقت للعقارات والاموال غير

المنقولة · وتنظم الرسوم المساحية وفقاً لنتائج النحرير والنحديد الموقت · غير انه لا توضع خرائط المساحة الهائية الابعد ال تختم في كل منطقة عقارية العمليات المنصوص عنها في احكام الفصل الرابع التالي ·

توضع هذه الحرائط النهائية بعد التثبت من مطابقتها لقرارات قاضي الصلح او القاضي الفرد المقاري واذا وجد عدم وضوح في منطوق هذه القرارات لدائرة المساحة تطلب شرح هذه القرارات حسب ما يقتضي الحال اما من امين السجل المقاري اما من القاضي المقاري الملازم الذي يعينه لهذه الفاية مدير الدوائر المقارية والاقمن قاضي صلح القضاء اذا عاين المهندس المكلف وضع الحارطة ان التخوم المعينة بها الحدود القساصلة بين المقارات قد نقلت من اماكنها فيرجعها قوراً الى اماكنها الاولى الااذا كان نقلها ناشئاً عن عملية طوبوغرافية نتجت عن انتقال ملكية قانوني مذكور في محضر الضبط .

يصادق ملتزم اعمال المساحة على الحارطة الاساسية المنظمة على الكيفية المذكورة اعلام بعد التثبت من مطابقها لقرارات قاضي الصلح او القاضي الفرد العقاري، يكون ملتزم اعمال المساحة محافاً لهذم الفاية وهو يضم حالا بعد اذاعة هذا القرار امام محكمة بداية الدعاوي الاجنبة التي يكورا على اقامته تابعاً لها يمناً يتمد بها القيام بوظيفته قياماً حسناً وبكل امانة .

توضع المصادقة على الحارطة وكذلك على جدول التعرير النهائي .

وبعدثذ تصبح لهذه الوثائق ذات القوة الاثباتية غير المرتاب بها التي لقيود السجل العقاري وذلك وفقاً للهادة النامنة من القرار عدد ١٨٨ الصادر في ١٥ آذار ٩٣٦ وتودع في دا رُة امانة السجل العقاري بصفة وثائق متعلقة بهذا السجل.

تحفظ الحارطة الاساسية بدون تغيير في خزانة اوراق امانة السجل العقاري ويكون ميناً فيها بصورة دائمة الحالة الناجمة عن فرارات قاضي الصلح او القاضي الفرد المقاري. ان التعارات لي طرع على هئة المعارات لاموان عبر المقالة تذكر على بسخة من لحارطه لاساسه مصدق على صعبها من المسراء عمال الساحة ا

تكون هذه النسخة الحارعه تي تحصص في د تره سناحة وبستعمل النداء من تاريخ الداع الحارطة الأساسه .

يطم تصديم كروكي « التعديد عام وكدالت الرسم المساحي وفقاً لاحكام الطمه داأرة بساحه .

المادة الدشرة المعديه؛ إمين؟ نح تحر روتحديد عدر تاو لامو باعير المقوله في كل منطقة عقاريه نفر رامن فاسي الصلح و القاسي الفرد المقارى وفقاءً لافتر حات رئيس لاشعال عدم في دائرة المساحة «

الدورار فاصي تصبح و عاصي أعرد مقاري ماي مين في الديم العناج اشمال التحرير والتحديد الموقت في كل منصقة عقاريه سنع ال رئيس الاشمال لصية و لى المهندس الكائب السلم مهميما الله في المصفة المقارية وفي المنطق الماهمة وينبع الصأهدا المرار الى المحالة الاسدارية وقت الما الحالة الاسدارية وقت الما الحالة المائه والاسدارية الله المحالة المائه والاسدارية المائه المائه المائه والاسدارية المائه الم

مده الأحمل و سعه عدم بن حصور عدم فراه على ما يدعي نحق اولا فساولا حسب عدم الأحمل و سعه عدم الأحمل و سعم المدم الأحمل و سعم المدم الأحمل وبأشوا عدم الأحمد و مدم المراهد و المدموة بستاني على المدالة الم يليوا هذه الدعوة بستاني عهم وتحري عميه المحمد كم و المهاد و حصرات ا

تخراب على دائرة الاوقاف فيم معانى الاوقاف المستوصة وعلى دائرة العلاك الدولة فيم المعنق العلاك بدواء وعلى سأمور اله كاعب عافضه على الأملاك سامة اللوقية والبجرية على الواحلات علولية على ملاكين .

اللاه الحادية عشرة المعدلة الله في يتوم معين يدشر المهدس باحراء التحديد الموقت

دمعارات مجملور المحارين و النجاب الاملاك دوي الشأل و تحورين والمدارين محق منا ويعارين وضع البد ووجود حقوق عبيه عقاراته وفعاً المصاريحات دوي الشأن والتحاورين و محارين •

یحت با توضیح فی النصر پخات می مصدر حقوق مدعی بها و قد کالب استلگ میر سند فیوضح سف و تاریخ تملک و ضع آیند احاب و می آنصل الیه منه و کندنگ پوضح عن حدوث وضع ایند نصورة هادئه مستمره عسیه مند هد آنا ریخ م

عبه في هذا قرار طفطه امول عبر معوله هم خقوق لعبله عبر مقاولة في يحد فدها في سحل لمقاري وفقاً عبر رق ۱۹۸۱ عددوق ۱۵ در۱۹۲۱ و مقار ف هي قطع معيده من سطح لارص دات واج شرعي واحد موجوده صبل حظ مقفول مع ما فيه من أد بات و لاعراس في هي حرامهمة لحا وجار عليا حق ملك اوتصرف من فان مائك و حداو عده ۱۸۷ كيل مشتر كيل في شيرا كا مشاء الاعتسار الماعد و حدة الفقارة المساحة فيا عدا المستشات المسوص عبر في دده ۲۳ من للمس الحديد عبرا و رق عده في المنادر في ۱۹۲۵ في المديد عبر في دده ۲۳ من للمس مقوله الى حد فده في المحال مقاري ۱ مقاري مقار

مدكر مهدس مكاف حراء عديد للوف بن العديد في هما منصوص عله في حكام الناده (۱۵ تابة المرابحات دوي شأب و عاوري و علوي وهويتاتي و هياد المام على علم الناده (۱۵ تابة المام على المام على و على المام على المام على المام على و المام على المام على و المام على المام على و المام ع

يكون دوو شأن مسؤوين على الصريح بهم وعب الدكر في هده النصر بحث حالة وضع البد الحقيقي عضع النصر عن الأسامات في حصت فعالين ذوي الشأب لأحل صم الأراضي remembrement او قسمتها

ان الاتصفات من هذا النوع السلم، ويثنها عند الاقتصاء القاصى العقباري سد الاسهاء من انتحديد لموقت للمقارات والاموال عير الممولة وفقاً لهادة ١٩ والمواد لتي تميها من هذا القرار •

المدة الدية عشرة [لمعلة] مد م يكن صحب الملك حاضراً في محل التحديد فيحري التحديد بناه على القوال المختارين والهجاورين الحساضرين ويدكر ذلك في محدس تحديد المقارات •

وفي هم الأحوال ذا وقع حلاف على حق الملكية فالشخص لدي يشمل المقار يقيد في لمحصركا منه صاحب المفار المفترض • اما لمدعى مجتق فيقيد كمفترض •

وفي هذه حال المدكورة اعلاه اد ۽ يمكن تميين وضع البد فيقيد مدعو الحقوق على السواء كمترضين وعلى غاصي الفرد المقاري ال إمين في النداء الدعوى ضعة كل واحد من ذوي الملاقة •

لا يمكن للمهندس ل شرع في التحديد الموقت الانحضور عقار واذا كان هــــذا الأحير عائباً فبعضور عضو مندوب من مجلس احتيارية المكان •

ل القاصي الفرد العقاري وللمهندس الكات وكندات سلطات المراقبة الصلاحية الارمة مدية المحالفات المواقبة والمعاصر الارمة مدية المحالفات المقارفة في اثناه مجميات التحديد الموقت ، وتكون الهدم الهماصر المنطقة من قبل هؤلاء المأمور إلى القوة الاثاثية أن ان مقوم المحمة على حلاف ذلك ،

الددة الثالثه عشرة [المعدله] في الأحوال المصوص عنها في الددة الله في الفقر مين الأولى والثانية يصع لمهمدس بحوماً عنى حدود وصع لبد الحقيبي لليالث المفترس ، ويعتم تحوماً صمى هذه الحدود على الافسام لتي يصال بها الاشحاص الآخرون دول ال محمل منها عقادات فائمة بدانها ويحدد كمفار ثاقائمه بدانها الاقسام تي لا يمكن فيها تعيين وصع البدء

على به يحب في الاحوال لمدكورة اذ كان صفر الاقسام المختلف عليها لا يسمح بوصم تحوم له با بدكر المهدس القط خلاف الوقع في محضر التحديد وفي الكروكي، المن حل حل فاصى صلح و عاصى عرد المفاري المنكلف مراقة فالويه عمليات لتحديد ورضع بحوم موقت التي يحربها مهادس في كل حلاف يقع بين مهدس والملاكين شأن العسات المدكورة ما عد فحلافات التمهدية الحدود او محق مدعى به فال هده الخلافات عصل فها معد الهاء عملات التمهدية المخلوفات عصل فها معد الهاء عملات التمهدية المخلوفات عصل فها معد الهاء عملات التمهدية المناسبة الم

ن لمحالفات المماسة بمافي عليها في الحال وفقاً للقانون.

الدة ١٤ إستدلة إلى حدود موقه اللهية وقف لاحتكام لمواد ١١ و ١٣ و ١٣٠ إلمد كورة اعتلاه تبين بصورة حسيه على الارض وعبد لافتصناء تو سطة بحوم طلق إلاعودج الدانوي موضوعه في إأس كل تعيم في خام الحدود .

الفصل الثالث

في سيلاء عمر تحات والأعمر صاب

المادة ١٥١ المدلة من الالصاحب المحه عن غملت المحديد لموقت بدوم، المهدس في محمر التحرير والتحديد المنطم الكل عمار أولا ف ولا وقف القدم التحديد الموقت وكديك في حدول تحرير المعارات .

يوضع عد دلك فهرس هجائي ناحمه المكين في المنطق العميارية حيث محوج ال دلك تعدد الهاكلين -

يعب با يكون كل من سحصہ وحدول النجرار و الهراس الهجائي بدياكيل مطابقاً اللاعود سحال من قبل الادارة •

ياده ١٦ المعدله | يشتمن محصر النحرار و المحديد الكل عقار على ما يأي :

١ - وصف المقار (موقعه وقوامه ونوعه اشرعي وحدوده المصرح بها)

الم وشهرة وتمر ومهه وحدية إلىكين وأشركاه في الملك المصدر حمهم
 وعبد الاقتصاء تمين الحصص المشاحة وفقاً لاحكام الإنفاع في الفقرة الاحيراء .

۳ د کر الحقوق اسییهٔ وفقاً لاحکام ایاده ۱۰ من القرار وقم ۳۳۳۹ الصادر فی ۱۳ ت ۲ سنه ۱۹۳۰ وحقوق الارتفاق و لانتاع البترته علی العقار او لهواذا کان العقار جارها سیه وقف ویحب د کر و ع لوفف ا وقف ذری او حیری) واسم الوقف والمتوسسة والمتوی و لیستحقین المعینین فی صف وقف .

واساب الملك (فيده في الدفيرجانة و لحصول عليه مثنى او نفير أنمى الأرث شعاله مدة طوطة وفي هده الحال تحت ل تذكر المدد ١٠

۵ دکر لاء رصات علی حدود وعی وجو د ومای حق ملکایه او حقوق العیبیة الاحری .

ه تندد وثائق والسدب بي يعرزها دوو شأن -

۳-تمبیزعل الاقامة الهنار للملاكین و شمیر كاه فی مدت و مدرصین و درعی حفوق فی اسطقة المقاریة و فی مركز المصاء و افدایصه .

یعتم محصر محدید موقب موقیع مهمدس و لاکین و اشرکا با ملک معارسین « لمحاوران « المعارضاین ومنال به بدان حصره التعدید موقت و محتار منطقه العماریه و من پنوب عنه «

يادة ١٧ [معدلة]- يفتح حدول تحرار المفارات المهندس مكاهب الساء لتجرير والتحديد سوقت نقاء توطعه كانت وهذا سأمور باكر فيه نتيجه لتحديد بوطاهي • أثم يكلف كانت القلم (greffer) عن مسؤوله فاسي صلح و عاصي عارد المقاري الله يذاكر فيه التحويرات التي تنقع في محصر وال بدول فيه فرارات عاصي • يسلم هذا الجدول بعد تصفية الاعتراضات او الطلبات وبعد الانتهاء من المدليبات في كل منطقة عقارية الى دائرة البساحة ليستعمل اوضع حرائط لمساحة .

البادة ١٨ (المعدلة) – ال محاضر تحديد العمار توتصميات لتحديد العامة وحداول تحرير العقارات والفهارس فحجائية باسمه البلاكين تسلمها المهندس لقاضي الصلح او لاقاضي العرد العقاري عند شهاد المحديد الموقت في كل منطقة عقارية -

يستوجب هذا التسليم تنظيم محضر صبط على نسختين يوفعه رئيس الاشقال وقاضي الصنح او القاصي العقاري .

يذكر في هذا المحضر قائمة تفصيلية بالولائق المسلمة •

له ده ۱۹ (المعدلة) ينظم للهندس الكات في كل منطقه عقد ربة حالا بعيد النهاء عميات للعديد الدوقت محصر صبط تحتاء المبدات يوقعه القاضي الهرد العقدادي ورئيس لاشعال و عنار وبنطق هذا المحصر في عرفة كاب لعناصي وينفع الى المكت للماول ولى لمكتب لعقاري في المنطقة ويدكر هذه المنسات في محصر صبط لاحتنام في اسفل المسودة ويوقع تحتها الكاتب ا

يعطى علم محتام المعليات الموقعة للاهالي مهمة محتارين ويستم المكاتب عد دلك وفقاً للاحكام المد كورة ادفاه تصريحات واعتراضات الملاكين ولد كرهما في محصر تحديد المقار ويتبه لحذه الفافة بواسطة المحتارين المالا كين لمجاورين والمعترضين وعلى العموم كل المدعين بحق ما الذين لم يحصروا اثراء التحديد و حاهي لاله عليهم الحصاد في مكت المكاتب ليقدموا اعتراضاتهم أو طلباتهم وبماروا لدعما المند بهم أو وتائقهم الاشابه و

الادة عنه (المعدلة) — في المدمد الائين عوماً المداء من ناريخ الصاق محصر ضبط الحتام لعمليات التعديد الموقت في الماصقه المدّرية بكن الكل شخص ما الدحل في الامر سابقاً أن يتدخل: ا مطريقة الاعتراض فيها لو وقع حلاف على وحود حق الملكية او على مدى هذا
 الحق او على الحدود •

الموسط يقة طلب القيد عدو حودا دعاء ان تتعلق باستمال حق عيني عكل تدويته في السجل العقادي المحق على الاحص للاوب، والموكلاء الفانو بين والاقارب أو الاصدقاء ولوكيل ملاك لصعارو لعالمين والصائمين و عدده طريقة الاعتراص أوطلب العبد عاسم القاصرين والمصدر والعالمين والضائمين و على مه نحب على الاقارب والاصدق، أن يشتوا وكالمهم والمحدد والعالمين المفارض أو مدعى الحق والمقبل مثولهم أمام السلطة القصائمة ذات الصلاحية عاسم المعارض أو مدعى الحق و

الدة ١٢١ لمعدله) ان لاعتراصات او لادعاءات المقدمة طريقة التصريح مسعاهي او الكتابي يستلمها لكات وبدكرها في اعمر بطريمة محصرة ان التصريحات الشفاهية او الكريه المدكوره اعلاه بحد ان تشتمل على دكر الحمول او السندات او لاوراق في استند الها الطاب وكذلك على اسيال على الاقامة العدر في المنطقة المقارية او في مركز القصاء -

ال لتصابحات خطیه بحد ال تکون حاویة علی توقیع صاحب الشأن وال تکون مرفقة بجمیع الوثائق الالجالة - وجمع ما بدكر فی شخصر علی اثر انتصر محات الشفاهیة بحد آل یوفعه صاحب التصریح و د كال هذا الاحیر لا بعرف دوقیع فیضع علیه نصمة السلامة الاولی من مهام ابد المهی .

لا يقس اي عتر ص كار و اي صلب قد كان بعد الهاء مدة اللاثين يوماً المعينة في الهدة العشرين وعدا ذلك يرفق حكى الاسراص و صلب نفيد ادا ، وبرر السدخل في الأمر في اثناء المدة نفسها السندات او ، ثانق او الرسائل التي ذكرها لدعم ادعا آته، وله أن يراجع حدكم المادية وفقاً للهذة ٣٠٠

الفصل الرابع

في شبيت عمليات التحديد، موقت وفي تصفية الأعتراصات

يادة ١٢٧ ممدله، عدا تم ١٠٠٥ اللائين وما معطاة للمعترضين ولمدعي الحقوق يصدر قامي الصلح أو القامي المقارى و رأ محتم عمليات التعديد والتحرير بهائم بلصق هذا القرار على بات قاعة الجلسات ويعطى ذوو العلاقة علماً به يواسطة الحديان وعلم الى محاكم المنطقة وينشر في لحريدة برسميه ا

ثم أن قامي الصلح أو القامني برد على يبث في كل مطقة عدره نفحص مح صر التحديد بموف فعد، مسع حسب أو ب فيدها في حدول بحرير العصارات الموقت و وينا كد من تشم المعاملات المبطرات على حكام القرارات المعدوق ويصادق على ما ذكر في عدم و أمراس مهد في سحل المقاري حقوق مبيه غير المتقولة أذا وجد أنه لم يقدم عنه ص و صب، و بالاعتراب و علمات المقدمه بحب ترقيم وفقاً لاحكام الهادة ٢١ من هد قرارا

ن قرار عامي هو المدادون ي سيم و عللان و وسل الا الأخير فيح المعاصر الأماية المدون في هذا عرارات وأس مكات المقاري في محل المقاراة ثم الدقاشي الصلح أو القاشي الدر المقاري عظم حسب والباحدون النحرار الموقت قائمة دات وقاد متسلمة بالمقارات الى قدم شأب عداصات واطاب و

لدوي العلافة مهلة خده عشر وما مده من قريح سس فريد شده بأبو عم عن رفع الاعتراط و دري علم عريق فر الملاقة على هذه الصورة الاعتراطات و صدت و صدت تمد ما محصار مراعان رفع هذه الاعتراطات اما بالعمل بما فسطيه تدك الاعتراضات و الصدت فيمكن ألماضي الصلح أو

للقاسي لفرد العقاري أن يأمر بعيد لحق العيني غير لمقول في السجل المقاري پاسيم صاحب دلك احق ويصادق على م بدكت نتيجة لد بك في محصد .

المده ۲۴ (المعدلة) عن في الأعراضات أو أطاب في كل ماطقة عقارية وفقاً للترتيب الموجود في جدول تحرار عدرات موفت .

يمين بقرار من قامي الصلح او القاضي المرد مقابي لمكال و ليوم و لساعة التي تفصل فيها هذه المسائل قبل حملة عشر بوماً ، يسنغ هد تقرار بي دوي الشأل في محل الاقتمة المحتار وال م يكن محل قامه محتار قواسطه الاقتداق على باب المكالب الذي يحسن فيه تقاضي ، وفي كل حال بلصق هد قرار على باب قامته الحلسبات ويعطى المختارون علماً به ،

في اثناه الخيسة عشر توماً التي تسق عكه عنق لدسي في الدعوى ويمكنه اما حكم و مداسه على طلب دوي علاجه بريستان في محل مقار النصاق السند و لاحراه تحقيق و وفي هذه الحرا مدان على على عدر عدر و مدحايان في لدعوى ويطلغ انتقاله الى هؤلاه يو سطه محدران و دانه عند دوى علاجه فيستمي عنهم ويشرع بالعمل كما لو كانوا حاصران و تشاف هدد المده في محدر المنظ عظم وفقاً للاصول و

يمكن القاضى عدا ذلك ال بعد من مدعي تعديم مدكره و الأشعه فل اليوم النامن من المهلة وتبلغ هذه المدحكره و الله الاثحه ما لمدامي عمله الذي عكمه الربطاع عميما في عرفة حكا ما دمان ما المعج به ماحر حهى وبدان بأحد السحة عهما وعليه ال العده مدكر به الحد الم قد من الها مده المدة عشر الوما المصوص عهما في هده المدة ،

وعد شروع في الحاكم مرأ سام مدكوره في الحاصر وعد الاقتصاء تائج تعقيقات في حرها عاسى في محل خلاف وكرانث المدكوات أو اللوائع التي قدمها ذوو العلاقة ، ويحق لحؤلاء عدا ذلك ن يطلبوا قر عا ية وثبغه أثانيه موحودة في ضارة الدعوى ، ثم يسمع ذوو العسلاقة او وكلاؤهم وكدلك الشهوا للدعوول من قبل القاضي وعد دلك يصدر الحسكم في القضة اما فوراً او عد المذاكرة ،

فيها عدا الادارات العمومية لا يمكن ان يمنح القناصي اية مهله كانت لدوي العلاقة وكذلك لا يقبل تبريراً لتأخيل الدعوى عدر كان الا ماكان ناهم عن فوة فاهرة اثنت قانونياً . قانونياً .

ادا طلب ود القاصي المقاري فالقاصي المعاري الملازم بعث في هذ الطاب واذ طلب ود هــذا القــاصي الاحير عــاً فيمين مدير الدوائر عقارة العالم فاصياً فرداً عقاره او قاصياً ملازماً بيت في طلب الرد او طبات ارد ٠

ان عربصة طلب رد عاضي المعين من قس مدير الدو أو العقارانة الصام تعتار لاعية باطلة فالقاسي لا يعتديه ويقرر في جميع الأحوال عدم قنول الطاب المدكور

المادة ٤٠ (المدلة) اد م يكن المدعي حياصرًا في لحلسة فيعتبر الاعتراص المادة قال المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المدعى المتنب حق الاستعادة من احكام الدة ٣١ الله واذا الم يحصر المدعى عده فحكم في المدعوى غياسًا .

ان الاحكام الغبائية هي غير قالله الاعسار ص ، على اله بمك الدوي العسلاقة استشافها في مدة الخسة عشر يوماً الي تلي تاريح تنبغ لحكي .

المادة ٢٥ (الممللة) — ان قاصي أصبح أو الماصي أماد الله عام حكماً قصماً وغير قابل المراجعة :

١ - في كل دعوى داخاة صبى صلاحة عاصي الصلح حي وأو كال قرار قالاً
 الاستثناف وفقاً للشرائع المرعمة الاحراء •

۲ فیر متقوں و گذلك علی موقع حدود الدور و محدی حدود او العادة العواد (مثل احدوال لمشركة وحمول لا شماع و لارهاق لمسعه بالمو مد وسیلان لماء والمرودالح) و هو یحکم مداة ۱۷۲ من و بول اصول الها کمات المقوقیة فی چمع لداوی لا حری شمعه علاف ما علی وجود و مدی حق مدکیة او حق عینی غیر متقول و گذلك علی موقع حدود الدة ر .

عندما تكون ندعاوي من صلاحيه عنكمه الشرعية فيمكن للقاضي ادا وأى ذلك مفيداً ان يأحد وأي وصي الشراع قبل المت في اساس الحق او اعتراض الفراع ا

الله الله على عقاري سدة الارمه عراص على "ت عدية والمت مع الاحتفاظ محق الاستثاف في طائب معن و نظرو عند ما يظهر ال الاعتراض هو اعتداء محمل مادو عن سوء بية الله هده حال مكن حالا على مسراس عراء عدي قدره حمل وعشرون بيره ليا الله سوريه عدا على المسراء السلم المعراق المصراء وكاللك المقات بيره ليا الله سوريه عدا العلم و العال السلم المعراق المعراق المفترض الاعتراض المن مصاريما كرف مصاريما العميق الاساقية على هذه عراق الدي طالم المحقيق الاساقية المديرة الدي طالم المحقيق الاساقية على هذه على المحقيق الدي طالم المحقيق الاساقية المديرة الدي طالم المحقيق الاساقية على هذه المديرة الدي طالم المحقيق الاساقية المديرة المدي

يت تقاسي مقارى في مسابة عصب مصروفه وسين في من القرار مبلغ لمصارف و عصت و عد في لمرامه عالم ، و حرى تحصل هدم عقات وفقاً للاحكام القبالونية الممون م، في تحصل عقات عصائه ، على له يحب بالا مسلب عن عدم الدفع تأخير في تصد تقرير ،

المعدد ٢٦ مد ١٥ مد مد المعدد القضائية العددة في العام المعاملات القضائية المحدد في العدد في العدد في الاستثناف على الناس الدعوى و الدين المحددة من القاسي المرد المقادي الجيب الما يقدم تحت طائلة

عدم هوله بي محكمة سنشف سطقة في مراه ١٥ يوم، للده من تنبيع لدي بحري وفقاً لاشر وط معينة في ردة ٣٠ به ويدكر دن في محمد عصط و مديه بجب على كان يحكمه لاسد؛ في راسع في لارامه و مشر بن سامه بي تني درامج الداع مراصة الاسد؛ فيه هد الاستشاف بن شاصي حدادي الذي اصدر قراره في الدعوى وكل دالمك تحت طائه حراء عدي فدره حمل جراب سامة سوريه ما عد العطل والعدر والدي قد بيرت على الكان الدكتور دفعه بدال ما مداله ما مداله على الكان الدكتور دفعه بدال ما مداله

مصل في لاست؛ في وفد اللاصول عادة وعلى به نحب على محكمة الاستشاف الله ممال مستشار أمقر راكات في ما معقد الموقد والمعتدال في على الحلاف الله المعتدال وعد الاقتداء الاهدال في عمل الحلاف الله في وعد الاهدال في عمل حلاف به ولى المعتدال المقر ركات في محكمة الاستشاف ومهمدس عدم الما مثل رئال هذه محكمة مدير الدوائر أهاداله في الدولة، ما على فتراح مدرة عمل الما مداوي المحكمة المحكمة المصوص عليا في الددة الما حكم فتراح مدرة عمل الما حدد الما محكمة المحكمة المصوص عليا في الددة المحكمة المحكمة المداوية المحكمة المداوي الما ما على المحكمة المحكمة المداوية المحكمة المحكمة المداوية المحكمة المداوية المحكمة المداوية المحكمة المداوية المحكمة المحك

وفي حميم لاحوال و دول الاسطر ولد العدار في سحل المكارخاطعاً الاحتكام المراد و في ١٨٨ عباد في ١٥ دار ١٩٠٣ عالاً المدارسيم المرار المعاتي أندهاً العارباً وفقاً لاحتكام المدة ٣٣ نـ ١٥

لادة ۲۷ (المعدلة) - عكم عام ، صي عرد مه بني في كل دموى مموه عم في ياده ۲۵ من هد اثر رامدمه بدي محكمة المديه و عكمه شرعية او قاصي الصلح عندما لا يكون قد صدر حكم في الساس الدعوى قبل تاريخ تديع فراد افتت ح عمليات التحرير والتحديد في المنطقة ·

ولهده الغاية نجم حالاً بعد أبليغ قرار قاصى أصبح و عاصي عرد أمدري سعيق بافتتاح الاشفال على محكمة بديه و عكمه شرعيه و السي جالرفوعة مدمه بدعوى السي محول جمع أور في لدعوى في قصي جليح و لى عاصي أمرد عدري دي الصلاحية الوهد بآنم الدار الاحكام هد فراد لمدارات في حرث ساغةً ا

البادة ۲۸ (المعدلة) ال لاحكام الصادرة من محكمة المداية و من قاصي الصلح في لدعاوي لموه علي في باده ۲۵ و بي ما أعداج براأية المدادر مح المديم فراد الحامل المعين التحرار والمحديد في منطقة المدارة لا مكن المداء من العد الساراتي لا المراض بما يل يمكن المدادة في مديم الاثين توماً المدادس تاريخ المام المحكوم عليه والمحل اقامته م

يبلغ هذه الاحكام بناه على طال دوي الهلافة لدول منه راس فاركاب المعكمة الى القاطني الفرد المقاري فاى الصلاحية وهد الماضي حراء الله المقاري فاى الصلاحية وهد الماضي حراء الله الأحكام وكدات سع حكى الاسداء فات على هدد الأحكام فصلوا في المصراء الفرد المعاري واللك في المحصراء

پادة ٢٩ مدية الصدار حسال لاصمال عام المدال عام عام عام المدادي المدارة عام المدادة على المدادة المدارة على المدارة على المدارة على المدارة ال

بهدة ۱۳۰ لمدله د وقع سر ص و د كل حددوي ملاقه لمدعال تاساً محكمة الدعاوي الاجنية فتسحب الدعاى حكى من داوسي عسح ۱ دسي درد استفاري ويجول هذا القاشي اور به ال قصى الصلح المعاوي لاحسه وهمد الماسي

يحكم فيهاكانه قاض قرد عقاري وعقاً للاصول المعبنة في احكام هد الفر و •

وفي هذه الحالة يجب على قاضي صبح الدعاوي لاحليه ال بنير أه حال المرتبة على الفقادي بموجب احكام هذا القرار ·

المادة ۳۱ (المعدلة) — بعد ختام عملیات التحرین مصدید ستی للمسرسین ولدیدعین مجنق ما الذین لم یصدر نشان عمر صهم و دعائمهم حکم سرم و بی حامه الاست. ف حکم مهرم صادر من محکمة الاستشاف حق قامة الله دعوای کالت ادام معدکم عادیة .

یجت آن پسممل هد حق تحت طاثه مده قبو له قدی مد فی خلال اسمال تا پل تلیان التاریخ الدی یصلح فیه فرار النصد ق • قرارات اله ادی امراد المداری وفرار محکمة الاستشافی ادارقع استشاف اصادرة وقعاً لاحکاء هذا الدار باقده •

المادة ٢٣ (المعدلة) - مجمد ب كان حكم و دي نديج و الدي لفرم العقاري مثبتاً لمشروحات المحصر و عد عد لاديماء الشابل من ساب المجورات و الأضافات التي احدث فيه وكاندات عن الصدان المصمام اكروكي المصحبحة للحدود التي إظلمها بناء على امر القاضي الهداس كان الكراد ا

ان قرادات قاضى الصلح او عصي عرب مدرى رو مر نبرة) على المحصر ويوفعها العاصي ثم تنقل لى حدول محرم المدرت ، حد ل كول هذا الحدول د ثمثاً منطبقاً على محاضر التحديد لا سيا هم خصص باشره حت المصدة الها سكرة و العمليات العقادية التي استلمها ونظر فها العاصي فال صدار عراد ، حد من كال القاصي المقادية التي استلمها ونظر فها العاصي فال صدار عراد ، حد من كال القاصي المقل هذه الشروحات تحت صائبة حراء غدي قدر الحس يراب من كال مهوا عدد المعلل والطور الدي قديوجب سه للدراق المصراء .

یجري دللغ عرارات سماً باجلم المام ماه همله دل الامرا علی دارا محل الدي پچس فيه القاصي للقصاء ۱ علی له د کار لامرا عملی غرار جایی فیجري السیم حكما تعرفة تقاصى فى محل اقامة المقاصين المحار • واذا لم بخبر هؤلاء المقاضون محل قامة فيكون التليغ صحيحاً يطريقة الالصاق مدكورة اعلاه •

في كل حال يجري تتلبع الادرات معومسة في مر كر هده الادرات والى اكبر موطف فيه ٠

حميع مدالات المنع او اسابع المقاصين دوى الشأن المصوص عنها في هذا القرار تحري على الطراعة الأدارية • ولا تنجم أى طلال نسب عدم مراعاة الأصول المعيسة باحكاء قانون صول محاكات الحدوقة •

شت حراء هذه عماملات بدكرها ماشرة على محصر + ال السايدات المصوص عنها علاه هي معلقات الرسوم المصائة ومن رسير الطواله +

الیادة ۳۳ (الممدلة) — یجربی تصحیح حده د و صبه احر شط ایم شه وهماً مر ر ت قاضی الصلح و القاضی عرد عماری ه خری عبد لافتصاه صمی شروط نفسها قیب س مساحه عقارات فی حرث عامر المساوحة -

الهادة ٣٤ (المعدلة) ن عادر برعه باوالا في عدم المقاصون ما عدا صدرت المعدلات عدم إله بحده حكماً عبلا عد ديه مدة لاحدث في كات قاسي صلح وكاب العاسي عرد مه رى و حدد لاهنده كاب محكمة الصبح الدعاوي الاحبية على مسؤو سهم الرائدي والمدال عن مسكف مسك السحل المعاري.

اد حتو ما بدعوى فيرسل فقط بي مين المحل وثلس مكتب المقاري ضمن شروط مسها بسعة مصدق علم الها على المحاصر التكون السما فقيد في المحل المفاري .

ما صارب للعاملات تقصائه سمعه بالرعاوى الي حكم فيم فالدي لصلح و عاسي الفرد العقاري فتود عافي مدارية الدوائم الدولة واصارات المعاملات القضائية المتعلقة بالدعاوي المعكوم فيها لدى مى كم شؤون الاحبية و محاكم الاستشاف فتحفط في قلم المعكمة التي اصدرت لحكم بدامة واستشاف .

وخر ثط لمساحة سهائية لمصدق عليه يودعها مديرم اعمال المساحة في المحتب العقدي لمحلي وهناً لهد عمرار . مصل لماء س حكم مصوصية

الهادة ٣٥ (المعدلة) - في حمم لماصق لمصريه ودر تحديد لاموال عبر المعولة تحديداً موق وحي ناريخ لامر و قر راالحصد في على محصر المعار يقوم قاصي الصلح او القاضي الفرد منادي مقام الدفترخانة وكات الاستحال حال سال لمان ودستلم وفقاً لاحكام العانون المصريحات او لاعافات جربة على سم و فرع و مددة او قدمة بارضا او تأمين وعلى مموم على الشاء و نحوير او المعوط حم حقوق الميمة وحقوق لارعاق او الانفاع وغوم كداك سه على طلب ورنة و مد لاطلاع على وثائق المنسة التي يقدمها هوه لا ورثة سمين الحصص أي تعود اكل و حدم مهم المجال الانجري المعاملات المام قاضي الصلح او الفاصي عمره المعاري لا الثان حقوق المنسة بموجب المعاملات المام قاضي الصلح او الفاصي عمره المعاري الا الثان حقوق المنسة بموجب الله الوالو قيد في سحلات الدور عالم او صلفائنته قالوب مكات المسجيل في السان المالو او قيد في سحلات الدور عالم او صلفائنته قالوب مكات المسجيل في السان المالو او قيد في سحلات الدور عالم او صلفائنته قالوب مكات المسجيل في السان المالو او قيد في سحلات الدور عالم او صلفائنته قالوب مكات المسجيل في السان المالو او قيد في سحلات الدور عالم او صلفائنته قالوب مكات المسجيل في السان المالو او قيد في سحلات الدور عالم او صلفائنته قالوب مكات المسجيل في السان المالو او قيد في سحلات الدور عالم المالون المالون المالون المالون المالات المالون ال

آدون هذه المملئات في لمحصر ونصدق علم تتوقيع الفاضي و لحاصري ، و د كان هؤلاء يجهدون الموقع فيد كر دنت في لمحصر ، و د كانت عملت قبل الملك ها اله الستوجب عملا طونو عرف مستقاً فيقوم بدلك الهمدس بالم على امر الفاضي ويحور وفقاً لدلك اتصال العام .

اياد ٣٦ المعدلة) اليس لفاضي تصليح والقاضي عود المفاري في ية حداله كات صلاحية للفعان في حق الورائه فلا تمكمه ان يأمر نفسمة تركة مما الا ادا اارو تعریق المدعی أرسداً لاعتراضه و لادعائه حجح الوراثه و شهادات الارث المنصوص عها فی القانوب -

وفي حميع الأحوال نتي بدعي فيها لدنك لمفترض لمصر العدار فسمته انه حائر على حقه عنوانق لارث فلا يؤخذ بنين الأعدار عقراص ورايث آخر بثبت حق وراثبته الا د اثبت أنه فند أهمل في القسمة واد لم يتبكن من دائث فيرفن الاعتراض ومحتمط في هذه الحالة تحق مراحمه عداكم عديه ضمى الشروط المعينة في لمادة ١٣١٠

و ذكان لامر يعنق مدار و عال عبر منقول بملك الورثة مشاعاً ولم يبوق هؤلاه تأسداً لادعا آنهم مستندات لا ثنائي ينس عليه الدانون فقند المدر او المال الاسير المقول باسم ورثه المتوفي جمعاً وكدلك دكان الورانه و مص الوراة مجهواين.

على به ذا قدم وفقاً لهذا القرر سرص و دعا، سمن تحقوق لمورث واذ كان وداله عالمين او محهو بين و ما مكنو من قامة حجه على صحة الله مهم الشرعي الى المورث فيمكن الماسي المصاري لما إلى الحرار وارائم مع بين في علم وحبر محدوق شرط فا يرضو الدالت و داكان ورائة محهو بين فلمكه الما لعين هذه المالة وكلا حاداً كمام تمثيهم (وق هم م الأحوال لله عن الحصص الأرثة وكالمات عن حصص المالكين في منك مشاع اللهم او كثر من اصل ۱۹۶۰ سهم (

لمادة ١٣٧ مديه عدد، بكور من مقر و من عير معول مربوط السد طاع و غدي سعلات بدوار حاله و عيد في سعلات حال ما العديم وصاحب الحق او لاشخاص لدين عمل ليهم حق منه نحري غيد السميم كالهم صعاب ذلك الحق مثت عوجب السد و عوجب غيد الو ذ دعى شعص ثن وضع بده على عقبار او مال غير منقول محق الملكية او مجتق تنصر في فقد حق الدعى له اللهم و ضع بيد في الاحوالي التالية : ۱ - اذ، برز صكوكا و و اق تحوله حق القيده ۱۹۳۳ كالاحكام و وقصات الح ۱۰۰
 ب عبد عدم بر رشي من داك د شهد به محقه صاحب الحق شات سبد او بقيد او لاشخاص الدين نصل شهه مه هد حق في حالة وقاة صاحب لحق٠

۳-اذاكان واضعاً يده على المقر و على اس عير سقول مصورة هادئه عدية ومدون القطاع مدة همل سوات هو مصله او بو سطة مورثه او بو سطة شخص آخر لحسامه على او مدة عشر صنو ت او همل عشره سة حسب ما يكول بوج المقار او المال عير المقول الشرعي اذا لم يكن واضعاً يده مجن،

ونعهم بالحق في هذا تقرار السلام الحادث بدي ناتت لحصول على المقارنواسطة الحدي انوسائل اتابه الثمال لاراسي موات و القال لملك بالورائة توصية و الحسير وصية والحمله بين الأحراء بدون عوض و انتوض او اسع او الفرع!

ادا ني القراص لوراثة و خلاء عن و د كابار صع ليد ځالي غير متمم للشروط المدكورة في المفرم كا نة من همده ماده فيكون الميد حاصم لاحكام النادة التالية،

الدة ١٩٨٤ لمدية عدم كرا عدر و من عدم مقول مه كان محلوكاً بدون اصلا في الدفير حاله و ي تحلات مسجيل في حس سان القديم وكان مملوكاً بدون سند فيقيد حق المدكية و حق مصرف حسد الاصطله باسير واضع الله الحالي الذاكان المتلكة بصورة هدئه عليه وبدون معطوع هو مسه او يو ساعت مورثه و يواسطة شخص حر عداله نحق و مير حق مدة عشر ما و ساء حمس شره ما قا حسب من يكون بوع معتار او امال عير مقول شرعي ميراً و ماكا و د كان و صع مد لحالي عير منه أحده شروط فيفيد حق مدكة و حق مدرف حسب الاصطلام دا وحي ان يدفع فيمة مدل المن محماً وقفاً لاحتكام أددة ١٢ داه و د رفض فيقيد المقال باسم العلاك الدولة و

الادة ٣٩ (الاصلة) ساحه ي عبر عدد المع عن حدود لمدرحة في سد المداع المدلك تمتير عائدة لصاحب سند على الادع المدلك تمتير عائدة لصاحب سند على الادع الدواع الادع و حد فيسي حركان من مصاب المساحه مع بدر سعر هذا لواحد القياسي فالزيادة الي تعير المتار حاصله الدواع الدي في الدواع المدلك على المدلك المدلك

الهادة ١٠ (الاصلية) - د كان مقار محاوراً لارض مارية وم تكن الحدود المدرحة في السد منه على لارض و سعه عدم وعلامات و شارت ناسه او اذا لم تكن عدود معية في ممليات تعديد و سامي أن في عسو امثل الدولة فالمساحة التي تطهر زياده على المقدر المدرج في السد الله من في المائه لتسجل بالم صاحب السيد وم، و د على دعت فيكون حاسم أيده عدل على الها عدا الاحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨ اعلاء

المادة المرافية العدلة الله على حميم لأحوال ما كو المادوق مو د ١٧ العقيرة الثالثة) و١٩٩٩ و١٠ كسب مدات مردو الهار دفقًا بمنو عد أمله في حكام المادتين ٢٥٠ و ٢٦٠ من عرار ومه ٢٣٠٩ عمار في ١٢ بـ٢ ــــــ ١٩٣٠

ال تمو باند لمصه فی مواد ۲۵۲۰۲۵۵ و ۲۵۹۰ ۱۵۹۰ و ۲۹۹ حتی عام ۲۹۹ من لقرار تصبه تطبق ماحلا الاست، مصارص سبه فی عمد ایار . .

قرية من قبل نحه مد عدر أي هنة لاحت به وفقاً للاحكام القانوية و ويشير اسقاط مشر من هده عبية عن كل سة حلب سدر من المح نصرف واضع البد على المقار د من به وحد عبيه تحسين في صرف الله ميسم و بصرف عبه نصرف سالت بملكه بلا مناع ولا مم رص وفضلا عن دمت بسير استفاط المثل من القديم لمطلوبة ايضاً الم كارب واضع لبد شبعن في مصار دهمه وتحسم بداته و يو سطة قاربه او ممشيمه الشرعين واضع لبد شبعن في مصار دهمه وتحسم بداته و يو سطة قاربه او ممشيمه الشرعين واضع لبد شبعن في مصار دهمه وتحسم بداته و يو سطة قاربه او ممشيمه الشرعين واضع البد شبعن في مصار دهمه وتحسم بداته و يو سطة قاربه او ممشيمه الشرعين واضع البد شبعن في مصار دهمه والحسم بداته و يو سطة قاربه والمعشيمة الشرعين واضع البد شبعن في المصار دهمه والحسم بداته و يو سطة قاربه والمحسم المدرون المسلم المسلم

أردة #\$ معدله ، سبوق من عميات معرار والتعديد و النياس رسم وحيد يعادل عامرة بالداله من مدحل المنعد ساساً للصرابة عدرية في المقدرات المسه و غير حسه *

هده و العداد و سنح سنه في حكام عالون وافعاف علما عند الاقتضافيمة البدل و معرار و العداد و سنح سنه في حكام عالون وافعاف علما عند الاقتضافيمة البدل مثل مدم محموع سنغ في مشاء مساط سويه كل سنة قسطة منها مع العشريبة المقارية و السم حكومة عدد هدا بال محل معوا من تسجيل و

الرده و عدر لاصفه مدين مساحه في هم اولائق ارسمية محاصر المسط و سعلات و سدت ورسوم مسح و لاحكام الح بالهكمار ، لا آر و الساسي آر على به مكن بالشمال عباً هذه المستداب سام على صف دوى الملاقة على تمييل المستاجة بالمياسات عدامه وفقاً الحدال المحويل الرسمي

عقرة الأصافه فد عنت معادله عرسات القديمة منم قياسات الأرض النترية

3.5

لداع بریع و لارشین سنوی ۱۷۵۸ - ۱۷۵۸ - ۱۲۵۵۷۵۰۰ من عثر مربع الاقلك العويم يساوى ٤٠ فزاع موسم أو ١٦، ١٥، ١٥> ١٥،١٦ - ٢٢٩.٨٢٥٦ متر مربع الدريم يساوي ٤ افليكات

او ۱۹۰۰ فراع مربع او ۳۲ ، ۳۰ ، ۳۰ ، ۳۰ ، ۹۱۹،۳۰ میر مربع

القصل السأدس

حظمموقة

اليادة ٤٦ (الممدلة) - في المناطق بي لا بطبق من مرارات رقم ١٨٦ و١٨٨ و ١٨٨ المدرد في ١٨٩ و ١٨٨ و ١٨٨ المدرد في ١٥ در ١٩٢٦ و ويها يحسس فقط بالأمول عبر المنقولة غير الحياضة لاحكام أمر ر ٢٧٥ صدر في ٥ بر سه ١٩٣٦ نشال سع ، درة ملاك لدولة المصوصلة يقوم قاصي بصلح في بصدمده محسل لادره محلة وبمسل في بمدال ساية بي هي من صلاحية المفرحاته ،

- ا أتجفق من بلمم وحود ورأة الارس
- ۲ عطاء لارض عرامه حق مرار و معال دفع بديا مثل
- "تصحیح قبود سیدت صافر د کا ب هده داود دیر متفقه مع قبود سجلات الدفترجانه بسید حطأ و به م دی در حس ردناً لاحک، داول صادر فی ۲۸ شاط سنة ۱۳۲۹ بشأل انصرف. •

الده ۱۵۷ سمده فی حنه مصوص عمم فی باده ۱۵ علاه فی المعرف شایه طق قاصی العدج حکام المو د ۲۷ و ۲۸ و ۲۹ و ۱۵ و ۱۲ من هد عرار ۰

الهذه ۱ دري المعدية) الما في صابح في المصادرة المصال في دادري المعلق بالتحقق من عدم وجود ورثه و كدات في بدعاوي المعلمة باعضاء الأرض بطراعة حق القرار او مقابل دفع بدل البثل يطنق المماملات المعينة في سو ١٣٠٠و ٣٢ و ٤١ من هذا القرار ،

غير اله يجب عليه في جميع الاحمال ال النص ال محل إن المقول وفقاً لاحكام الهادة ٢٣ ليقوم هناك بالتحقيق و مأروه بدلاً من المهادس ما مور الدوائر المقارية الهلي .

في الدعوي مدسوس ہے في مدرد ب مہ عن د تُمَّ ان كوں دارة املاك الدولة داخلة فلم كور بن في مدعوى احت بارس لم المدعث المصوص علم في المواد ٢٣ و ٢٥ و ٣٣ من سد المراب عن دائله علاما ودائ تمرفه قاسي تصبح وعلى مسؤوليمه ا

و د کان لام مدین سج می جامیکه فی ارده ۱۹ مقره ۱۹۱۹ و فتطبق المعاملات کی کات مدمه ده را سه ها ه

محق لدوی علاقه بر سانده فر براه می قدای فی سازه فی الدعوی حموه عمرا فی الهدة ۱۱ بر شکه لاب فی در پر لاحید نس.

يحت مديم لاماك في عب عالمة مده فيه ، في خلال حجمه عشمر لوماً الي للي تاريخ التليم لذي خرى وقداً لاحكام راد ٢٠٠٠

ال محكمه لاستشف بي مده بدر الامواد على بصريقة الأدارية على الصريقة الأدارية على المريقة الأدارية على المريقة الأدارية على المرابقة المواد التحقيق وفقاً لاحكام باده ١٧٠ من هذا القرار ١٥٠ سع ما الاحجه على عمر في محكمه الاستشاف مهندس الدوعي صف عدمه الرابي الامداد الله ١٠٠ منا الدائل الدولة ١٠٠ منا الدائلة المدادة الرابية ١٠٠ منا الدائلة الله المدادة الرابية ١٠٠ منا الدائلة الله المدادة الرابة ١٠٠ منا الدائلة الله المدادة الرابة ١٠٠ منا الدائلة المدادة المدادة المدادة الرابة ١٠٠ منا الدائلة المدادة المدادة الرابة ١٠٠ منا الدائلة المدادة ال

ویجب دار فی همنع لاحوال با بادن با ۱۵۰ ب ترسل فما اشلىقات اللازمه وفقاً لاحاً با بام د ۲۰۰ با ۲۰ با ۲۰۰ بی هما القرار ۰ بكون قرار محكمة الاستشفاق الالتعبد وغير قدابل لاي طريق من طرق لمراجعة .

ا بادة 29 (الاصبة بـ – التداء من ناريح اداعة هذا القرار يحطر على المجلس الاداري او على محسل شورى الدولة المطر في كل دعوى و عربصة تتملق بالمو د المعية في احكام الهادة 21 من هذا القرار :

ان اضارات معاملات نقصاء الموجوده حاباً امام المحالين الادارية ولم يامط فيها قرار ما قبل اذاعة هذا القرار جعوب بدون امهال حاه على امر من الرئيس ويهمسة كاتب لهنس مدكوران للحنة الدائمة في نقصاء و محافظه وهي اللاحق المعاملات التي يدأت بها سابقاً ا

ان القرارات التي صدرت من ادامه هذا عرا تكون معدة صمى لشروط المصوص عها في لقامون • أراجع في امر هذه القرارات دو أثر الاستشاف الادارية اومحلس شوري الدولة صمن الشكل المعتاد •

الفصل السابع احكام حزاثية

الهدة ۱۵۰ مفرة لاصله ، الصق رئيس للجه ضمل حدود طلاحية فساطي الصلح المقولات للمله في القانون على كال مركب الحدى هوالمات في المدتمليات للحرير والتحديد او مساعد او مشارك له ٠

ا الفقره متممة) - فيا عد الأمو مصوص عب في المواد السالية بجبل الى نحاكم العادية مرتكى محاهات و حج و لحرائه مصوص عب في احكام عو بين الحرائية العادية والمساعدين لهم و مشاركهم فيه . ان الاحكام الصادرة في الصافات المصوص عنها في لمدين ٥١ و ٥٧ ادناه هي عير قابلة اية طريق كانت من طرق المرجعة وهي قابلة الناماد عدون امهال ٠

ان التعقبات تجري محق المأمورين بدون رحصة ساعه من لادارة لتي يستمول العهاء

المدة ٥١ (المدلة) - كل من بدرس في احراء تمليات التحديد و تسحيل او المسلح او بحلق عن العبد صموعات في دلك يدهب في لحال محراء تعدي قدره النان عمل المرات الى حميل بره ل به سورية وعد تكرار العمل بطق محقه دا عمّ الحد الاقصى من العقوية .

المادة ٥٧ (المعدله) بعاف بحر ، قدي من حمس برات بي حمدين بيرة سوريه كل محتار او عضو محلس حمارية و مهمدس ومأمور سهول في بأدية و حماله المتراتلة عده وهناً لاحكام هذا نقر د -

ادا حقّ اهالي فرية واحده صرر أنحفوق شخص آخر السف الصريحات المداره حرت في الده تمليات التعديد النوفت فنفرار القاصي عند الافتصاء العاء تملسات التمديد الموقت و عادلتها على همّه اصحاب بعث النصر بحاب ا

لمادة ٣٥ (الاصلية) - في حميم لاحوال لمصوص عها في المواد ٥٠ الل ٥٠٠٥٠ و ٥٥ من هذا القرار الذكان لامر منطقاً بالاحداث فتحول بدون امهال محاصر المنطمة كما هو مدكور اعلام الل محكمة الدعاوي الاحدية دات الصلاحية ٠

لمادة ده (الاصليه ﴾ كل من سحل او حاول ل سحل توسائل ترويزيه و بابرازه تحت سم كادب وثائق و سد ل ميره ملك نفير النجلة و بالسيم شخص آ حر يعاقب باسحى من سنة اشهر الى اللات سنو ت وتحراء عدي من حمس وعشرين ليره الى مئة وحماين ليرة سورية ولا عمع دلت حق المطالة بالتعويضات الحقوقية • المادة ٥٥ الاصلية) ــ بعاف ما مقومات المصوص عليه في المادة السائقة كل من شهد شهاده روز غصد السهل تسعيل عقار بلا حق ماسم شخص آخر المادة ٥٦ (المدلة ١ في جميع الاحوال الي نستعمل فيها في نص القرار رقم ١٨٦ هـمادر في ١٠٥ در سالة ٩٣٦ مطه سير مقول و قطعــة تــالدل طفعة عقــار ومـال غير منقول ا

القرارات الملقأة

المده ۱۹ می لقر را رقی ۱۹ المدلة لاحکام القرار رقم ۱۹۱ المدادر فی ۱۹۰ المدادر فی ۱۹ المدادر فی ۱۹۰ آذار سنة ۱۹۹ و المدر ۱۳۲۷ مدادر فی ۱۹۰ حربران سنة ۱۹۹ و علی مموم حمد حمکام عو این و الارادات المسنیة و غر رات المسامة او المحلیة المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادر المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادر المدادر المدادرة فی موصور ع هذا ادر را معی وابق ۱۹۸۵ المدادر المد

ساده ۱۷مل قر ر ۶۵ مین اسر عام مکامی بنمید هد نیراز ۰ بیروث فی ۲۰ بیسال سـ ۹۳۲ میلادی انفوض سامی کامی، نواسو

القراررقم ٣٩٣٩ مكرر

المادر شريح ۱۴ کانون شي سهٔ ۹۳۲

11

بشأرت تعيين لقصم المقدريين ووطائعهم

A STATE OF THE PERSON NAMED IN

ان ورار ازراعة والاشعال المامه المام على القرار رام (۱۹۸۷ تا نح ۵ كالون لاول سنة ۱۹۲۱ وعلى الفرار رام (۱۹۳۱ سورية رقم ۲ تاريخ ۱۱ تشر ال عالي سنة (۹۳۱ في الفقرة الثانية من مادته الناسه -

ولماكات وصاع لحال المحديد و تجرار لحالة لا تساعد على انحار الاعمال بالسرعة المطنو ة وبالبطر للقص المحصصات العائدة المعات المحديد و تنجر بر في موازية عسام ١٣٧ وبناء على القتراح المدير العام للمصالح المعارية و ملاك الدولة ا

مادة ١ كالتمال بمحلة لهائمة عداله مرار فحامة المفوض السامي المؤرج ١٥ الذاراسله ٩٣٦ رفير ١٨٦ في كل فصاء تحاكم صلح صفته فاصلاً عقارياً منفرداً ٠

مادة ٢ في كل قصاء علج في عمل تجديد و للحرار الاملاك تمكس بعيان قصاة عقاريين بدلاً من للحال لحاصة للصوص علها في در إي فحامة بدوض السبامي لمؤرجين ١٥ آذار ٩٣٦ رقم ١٨٦ و ١٨٧ فلمطني لهم صلاحه هذه للحال نفسها ١

ويساعد القاصي سفرد الخاص وأنس ملاوم و متمرن بقوم بالوصائف للمية في المادة السادسة لا تي بياب وكاتان وماشر

مأدة ٣ يعين العصاد عقاريون .

 آ من قصاة و حكام صنح موطفين و موضوعين أن قبل و الده مدله أنحت تصرف للديرية الدمه بليصالح المقارية و ملاك دولة ،

ب من قصاد عقاربین مازرمین و لاعصاد عدر پین بدی مارسو وطائفهم فی حدی اللحان و لدی عاصی مقارتی سفاه مده لا سل عن ندانه عشر شهر کا طهروا فی حلالها حدارة ولیافة عنی دلا یکورسهم فل من همسة وعشران عاماً .

مادة ٤ اليشترط في تميين عصاد عدر بي عاد مين بالا يصل سهم عن اوبع وعشرين سنة ال يكونو فد ستحدمو علمه وص سد ي مدول سنه شهر هاكش ويشترط في تديين القصاد به دريين سمريين بالاكان باسهم في من من الالله وعشرين عاماً وسنة شهور و كثر من همين واللابين سه وال كواد عجران في لحموق ومحجوا في لمساعة التي يجرى لهده بريه الله المن الاكونو عدومين عن تبع استحدامهم في هضاه ا

مده ه به به به عقاری شفرد قی من اسه بده به سه عنی قبر ح بدیر له مالمصالح عقارت قاصی عقاری شفرد قی من اسه بده به سه عقار فی و ت له مالمصالح عقارته و ملائل لده به مین ساطن محصسه به دعی اشتمال و ته فیوضعو محت نصرف لمدی عاملیت محسس لهم مراکز عمیم محسب ما تمصه مصلحة ه

مادي ۱ د تعدر على تقاصي بعقاري مسرد ... ما برطانه الساس، دو وفقاً بهادة ۱۵ من فانول حكام تصلح و لاساب حرى إموال عنه برعني العماري بالازم المعمل لديه والقياصي عقاري المفرد الرب ما بالم مالاره لاجراء ڪشوف واطيم انتقارير عهم •

ثم ن قصاق ملازمین - سبر س مکلم بر ۱۷ می که و صنف صار ت التحدید وانجریز نحت ثمر ف مدنی مدری سفرد و تساعدة کاب مادة ۷ - یعین کاب عد مسامه قرار من مدار ماسمط لح العقاریة و املاك الدولة -

مدة ٨ كاف د د در خاصه بدعوة بند عين حسور الجلسة محوجت تذكرة حطية او مرشفهي صد د د د ي هد ين ١٠٠٠ به و مديه من قبل المدر العام المصالح المقارية و ١١٧٠ بدي د كره عد الدار أدر اد سي بسادي ١٠حد و كر حسيم تقيصية الحاجة و سبح له تحصفات ١٠

مادة ٩ خدد تا راه طالعايي موضاس محمات علمه في هسد التق و وشروط ترقيعهم عبر والعاص مصم به الماس المام الاحسان عال المحالد والمعرار الاملاث ا

 مادة ۱۱ يبلغ هذا التر رادوي الدلاقة سفيد الحكامة . دمشق ۲۱ رمصال سنة ۱۳۵۰ و ۳۱ كانوال ثاني سنة ۹۳۲ وزار الدالية - توفيق شامة و لاشعال العامة الديم المؤيد

> المدير العام للمصالح المعارية و ملاك الدولة. عا ف أخصاب

شوهد ق ۹ شاط سنة ۱۹۳۲ المبتشار سدوب سرومات شوهد وصدق سام نج ۱۹ شاط سنه ۹۳۲ فه ۵۸۱ ۲ عی آرم ص سامی سام

عمل فدحه عمارً من ول ادار سنه ۹۳۴ و لسلام مدار الدم الدهاج العمالة و ملاك لدولة عارف الحصاب



القراررتم ٢٩٩ _ا س الفاضى

عصق قر و رقيم ١٤٤ ق س في جمع لاو مني قصمه الانتداب لأفردي حصح

سه علی مرسوم ، رُس عهم ریه کاف سیه مؤدج ۲۳ شری شی سه ۹۲۰ و سه علی عمر استعمامی قال بنجه بنشکه موجب نمر و دفیه ۲۵۰۰ اللؤوج ۲۹ ایلول سه ۹۲۶ ه

و ده على هر راور ۱۹۶۵ من فراح الاحرار باسة ۱۹۶۵ أعاضي الصيم الأملاث الأميرية فراحل حكومات النارة عمولين ١

وہ طر کا ہے مندہ ہے۔ یہ ص ہے ہی حکومۂ سوریہ رہے ایم المؤرج ۱۳ شہ س لادن ۱۹۲۵ء علی مساح میں انہے المامیومیدہ الدمانی ہ

2,54

الهدة ۱ يصلی در . فر ۱۵۴ س شورج ۱ خرير با سنه ۹۳۵ به سي تشطيم الاملات لامه به د حل حکمه ب با با که او نصو پير علی خمع الاراضي حصمة للانتداب لافرنسي ٠

یادة ۲ مان در ده بالمفوصیه سامیه ا انس حکومه سوریهٔ و حکم سال ۱اکم بر و حکم سام بین و معاول مساول سایعنی با کساره معکملین کل، نخصه النصد هد التر را ۱۰ هد التر را ۱۰

القرار ١٤٤ الصادر في ١٠ حريران سنة ٩٢٥

نشال المطلح الأملاث الأملاء داخل حكومات لمان لكبير والعلوبين على حمع الاراضي الحاصمة اللائتداب الافرنسي

A 4 5 80 F

ان اخبر با ساري متنوص السامي للحمهورية الأفرانسية لذي دول سووية ولهاو الكامر و بالاد الملورين و صلى سرور .

اكبر و بالاد الملورين و صلى سرور .

التنظيم مرسومي رئيس الحهورية تاريخ ۲۲ بشرين الذي ۲۹۰ و ۲۹ تشرين الثاني سنة ۱۹۲۶ .

وبناه على عرم بهجمه مؤعه مدحب لام فر ۲۵۷۳ تا مج ۱۹ طبل ۱۹۴۶ وشاه على اقتراح امين الدر عدم

10

الفصل الاول

محديد الاملاك المتومية

الشمل الأملات مدوسه في دويه سان الكنير ودولة منوبين حميع الاشيبا المعدة بسان طبيعها الاستون حميع الاشيبا المعدة بسان طبيعها الاستون حميع والاشكات ملكم عرود رمن و

شمل الأملاك المعومة على الأحص الأملاك مدكورة التناه يدول السائم أذاك تطبيق إده النائمة من هد قرار .

اولاً – شاطي ُ النحر حتى العد مساعة يصل البها المواح في الشباء . وشطوط الرمل

والحصى و المده ل و للحيرات لماحه المتصلة وألم الملح و محري الموه من اي وعكالت محل حدوده المده الحط الله عالم عالم ما الله عادية على حدوده الارض والمرابع من ي لوم كال كامل للسف محل في ساه ي قطعه من الارض الكائمة الله طال محري و يكال كامل للسف من المرابع و المحافظة الله المحيوت الكائمة الله طال محري و المحافظة الله المحيوت والمحدود المحدود ال

ثرياً عيه بالاحه وصره براي حجب مها مركب في محرها وافده اري والحقيف والمحقيف والمعقير وكامل مدور و مدار المدار ال

ع ل الشعراس م لأبر على ملحقات الإملاك الملومة كما هي محدوده في هد تعر يحقوق مدكله و له ول السياحكم مال سعة والسدات فاومة ومهاله فال والمع هذا له المدارة على المدارة المحرات الموصل ما ماتعراس السائة على المعومة الأحدادة على عوال عال دارات المراك المواصل ما ماتعراس السائة على محكمة الدويه في بدويه غفرهه بعنه ألم بنا من المائمة عصاله يمان العدهم والدس الدولة و الدي صاحب اسات و الشرا السراء به ويسحب مات بالأنسان .

د له مین د در در راحکه فی مداند امن دعه با مدوره کی داک و فرام تیم لاعاق علی حدا حکی دان فیداد به استانه د

ع "متار (مالات ما كه وش ياده (مان و ياده به مامه المالات العلومية المنه او (مالات العلومية ما المالات العلومية ما مالات العلومية ما المالات العلومية مالات المالات الم

الفصل الثأنى

حدار رأدات سيوميه

ه - توصع مصارت وصامه مروع هم از حدور ۱۹۱۱ عمومة كاهي معلم في باد من لادل م انه من هذا در اند از ۱۹۱۱ مكن ده ها في لاملات معومه عبيكانه م

۹ لا عربی بی همیه عدی کاب فی لا ۲۰ میده به بدل بی کون صدر
 مر په عوجت فی حاص می آب به به به باضفه دفیتم می تقاصفهٔ
 نی تحری همیه بیجا بدا به دخت با خال د کر بادات بیموده و حی تحدیدها
 ۷ عود مید به تحدید جه مهایده و از که تصریح کید.

باغر دفعه و مهدس درد در در ده در مه و مامور کسی س مرد درد .

عصوص مده ي ځري علي له ته المه و د کال لاملان خارج

اراضي الجلايات فيمين في اللحة ممثل اللاد ود المحلية يعنه باطر الداحدة واد كان التعديد حارياً على الملائ تمومية نحرانه فيمين اذات معتش النحراج المحاري و مندونه ا

۸ تقوم للحة ولا عجديد موقت تسفل لهده الدية عامكان التحديد والسلقى ملاحظات سكان الشواطئ ونصع دول الاشحاص بدس دى دى دى سعاعتهم نقديم الايضاحات الها فيما يحتص بالتحقيقات بادية الواحب علم حراؤها وادا كان التحديد متعلقاً باملاك عموميه نحرانه دو بالبحيرات فتتحقق باحثة الحدود للسعقة في نصل بهنا الحكير موحة في الله بدول الانخلاط هذه الحدود باحد ندي صل به عرضاً كبر موحة في الهم الروامة .

ومن رشق المجه ي وشن المصاء الموجود فيه قسر الأملاك مدومية الواحد تحديد الاسداء عميات العديد الواحد تحديد الاسداء عميات الموقت ويجب الله ينشر هد المم الشار كثيراً بو سعه السيقة في علات بي لدى فيها عادة النشرات الرسمية ، ينشر رشين العداء المم على حريده الرسمية عشارة ابم على الاقل من تاريخ اجداء العمليات .

۱۰ بهدان تتحقق اللحلة حدود الاملاك سلومة علم علم مروم محصورها التحوماً او وتاداً على دائره هدم لحدود وسلم محلماً سين فله تقدر الامكانات مركز التحوم والاولاد .

يصم في محصر خارطه لمنجل ثمين فيد الحدود المدال به م المحدد والأوثاد والشواطئ والملاحدت التي تعرف بها توقع على نسخ تحصدر والرسوم الأصديم همم اعضاء للحنة ا

۱۱ - توضع نسخة من المحضر ومن رسم سدة شهر ق مكان رئيس سطعه يأحد هذا الموطف في أده هذه مدة ماي علاحصات و عتر صاب سكان شواطي و لاشحاص المحدد مدة ماية علاحصات و عار صاب سكان شواطي و لاشحاص المحدد مدة ماية على المحدد مدة ماية على المحدد مدة ماية على المحدد مدة ماية على المحدد مدة ماية المحدد مدة مدة ماية المحدد مدة المحدد المحدد مدة المحدد مدة المحدد مدة المحدد المحد

الآخرين على سعل خاص مرفي ومد قع سبه من قبل ثبس المعتقد امنيا الملاحظ الت والاعتراسات بي تراس كامة فند ف الدالدان الطي علم الجمهووية وفقاً المشروط المعينة في يادة السمه علال دارج ومكان لأماح عددين ولعششت المتعلقة بالمحضير والراسم و يعمل رئيس مصمة العن العدالات المددة شهر ويرسف حالا الى وئيس اللحة و

۱۲ - بطلع بنجه عنى ۱۲ حصب و لا به بنات بدكوره في منحل التحقيق وتعود ي مكان المحدد د رأت دائ مدم معجم عن كام كه و تحود عشيد اللووم التحديد الموقت عن معجوز ت بن رسوء المحرك حد شدن بني الاقتر حات الحديدة والد رفضت لا بنا عدد كر بال في الاحصال عدم د فيسل مكان الشواطي، والد رفضت لا بنا حرى عني هدد عده ما سي منه و محيم ها عدم كا حطاً من قوي الشك يدكر فيه ال المحديد العراف إلا المدان عني الا كها .

۱۳ سد و مع على صحير و رسم و محمد هم عصار اللحثة و رسل بعد دات في و الله في و الله من المعلم المقصودة من دات في و الله المعروبة من المعروبة و هم حدول المعروبة في حدول المعروبة في المعروبة و هم حدول المعروبة في المعروبة

ر طافات و مدر ب السنه ۱٬ ۱۰ ما مو اس محل لى محل آخل والتي اضطرت ما دمة الملاكبين النبول بها حصدر ما ما حرل محاه الله الامالات المعرفية حسب الاحتياج عمرفة لحم مؤامه كي داكر في إدار السامة ما الاحتياج عمرفة لحمة مؤامة كي داكر في إدار السامة ما الاحتياج عمرفة الحمة مؤامة كي داكر في إدار السامة ما الله عليها الما عليها عمرفت و معرات شام مه عنه أيس الله عليها

الفصل الثالث

أشمال الأملاك بمبوميه لموقت

12 يُمكن لدولة او مدريت أن محص بصفه موقتة قابلة الالعاه اور مقابل ومعم ما باشعال فطعة من الأملاء العنومية شعالا شعصياً ما ما لا سيما الدكات المسألة تتعلق عشروع ما بعم المشروع مداراً دكات منشأ كصابعة مجومية . واما الاجار دبالاشعال الموقت فلا تكون بصلحة مجومية بعطى الامتدار الاجارة بالاشعال الموقتة على الاملاك المسومية شرط محافظه على حقوق آحرين ا

۱۵ مصى لامر ن بعث لاحكام عراز رقم ۲۵۱۱ الصادر في ۲۰۰ آذاو سنة ۹۲٤ .

۱۹ بعطى خاره الاشعال خوفة على الأملاك العمومية خاصة الفولة بموجب قرار من رئيس الموله وهماً الأحكام هذا على • مطى أحارات اللاشقطال الموقت على الأملاك الممومة حاصة الدوات وهماً أنه إن • شدائع المدعة بالمدانات

الصبي يدين في غرارات في تمنح عوجه لاحراب ارسوم أو حد اد ؤهما فسمت الاشمال لموقته وسمر في هدم ارسوم عمرجه لقول الاشمال لموقته وسمر في هدم ارسوم عماجة و موجم ويدكن عمورم سند به تحميمها تحميما كثيراً وبحتى حمل رسم ممدت من حملة قروش سوريه دا مكن عمداً الاطراف من الاشمال لموقتة لمسمعة المدومة الدفع ارسوم سنفاً ولا محل الصاحب الاحدادة الاعتباق المهاقيل انتهاه السنة المبدئية

۱۸ - بمكن الماء حارب الاشمال لموفق مدون المويص عناما ولي طلب من الادارة على أنه يحق لصاحب الاجارد ال بداعي ياعاده كل او مص الرسوم عي دفعها،

يحري سعب الاحارة غرار من رئيس الدولة .

الأملاث المعومية عدد الروم مراد ب من رئيس عاوله فيا يختص بإحارات الاشعال على الأملاث المعومية عربة و سهرية او محرية النيهي من بوح و حد غيروط لمحصوصة الني عكن بواسطت منح هذه الاحرات دو مكان دات على الاث عاوله و على مصامطق و محلات منه ا

۱۹۰ عكل مراحمه شجر في أغرارات المدومة الدمقة باحارات الاشقطال على الاراضي العمومية كل همل سنوات في همال وافي فليم ما المالي فراح الحدي بدوائر دان الشأل والا تجمع غراجمة المجر هدو على صحاب الاحارات والم المهم فللشقل ثلاثة اشهر على الأقرام الله مدة احمل سنوات الحارية و

٧١ ما حلا الاحوال المدكورة في المدة شالة يعل قال اول كالون التي سلة الإلاه المعتبام دائره المعتبام في الاحلال المعومية المربة المعرفية المربة العدرة او معراجر وعسم الأملاك الشعوب في الإحلاك المعومية المربة المعترفة والمدرية المعترفية المعترفة ألى المعترفية المعترفي

الفصل الرابع

٩٧ أنوضع عوجب فه م عمد مه محده اللي مدوية في مجس الطار القواعد المتعلقة بالسهر والمحافظة على داء ١٠٠٠ مدومة ١٠٠٠

۱۳ سـ بعاف محال هده مراه مراه مراكل درو ولا سع دلك ال يعوض على الصور سبب و راه ما دال المراك المرك المراك المرك المراك المرك المرك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك المراك الم

۲۵ ان قسم الامالات مده ما این ماه ی امان استانها می الاملات العمومیة و کان اسقانها نفر او می السی ما این استانها و ناصر الداخلیة و ناصر الداخلی و ناصر الدولة الحصوصیة و الامال الحلی و ناصر الدولة الحصوصیة و الامال الدولة الحصوصیة و نامال الدولة الحصوصیة و الامال الدولة الد

٧٥ - هيم الأحكام عديه لأحكاء هذا . هي سماه ٠

۲۹ — امين السر العام مكلف تتنفيذ هد "تمر ر

بیروت ساوی



من الجرال ديسور المقوص السامي بالو كالذ في سورية ولبنان

لسمادة سدوب الموس سامي دو دوليسودية وجيل الدروز الملافقم ال القرار رقم ٢٠٩ مؤدج في شد بن التي سنة ١٩٢٥ المتخذ من قبال المعوص السامي عمي در بصوف في سواله حكام عرار رقم ١٥٤ مؤاج ١٠ حرار بن سية ١٩٥٥ الدي حدد بصف ملاك الدولة عمه في دول الواقع عمد التواسط الواقع مداد الماعة محدد بالماعة محدد عالم الماعة الدولة عمه في دول الواقع عمد الماعة المحدد علائد بدولة الماعة المحدد على الم

و مداسه حراء تحدث العديد و العراء الاملانا في بدول أو قمه عن الالداب وحد بروم للمصابح تطريفة أو حب تدرقه من فيل مأموري الصابح العديرية وموطعي شمال الكد سيروع باله المستنس الدائد لاملاب الدالة السمة أو عدث المسمات التي المجدول علية صدره للها ا

رخوک سایر شه د سی هدد مایات به تُرد ادس نج اعمد اد سور به اماه پخصوص ماههد شمال کند شاه افغان ساید به شوارد و سطه هدم اعفواصله اعلام ه لوازیر المقوص امان اشراع بر ادی رامی



تعليمات متعلقة بأملاك الدولة

اولاً - لمالك المولة العلمة -

تمد من املاك الدولة العامة في دولة لمال كسير وفي دولة العلوبين تموحب قرار المقوض السامي المؤوخ في ١٩٠٠ معربران سنة ١٩٢٥ دفي ١٤٤ الاملاك الاتبة :

- شاطيء المعرب حتى العد مسافة يصل الها الموج في المشب، وشطوط الرمل والحمي ا

ن - العدر ن والمعيرات المالحة المصلية رأساً بالمعراء

ے – مجاری المباہ میں ی ہو عکانت صمی حدودہا المباہ نحط ارتفاع مباہب الجاربة بی حالة امثلاثها قبل محصاب .

د – المياه الجارية تحت الارض واليارج من اي نوع كانت -

ه - كامل صفاف محارى سبه ى القطعة من الاراشي السكائمة على عول محديها والتي تمكن من السهر عليه وتنصيفها والمفاقطة علمه ا

و البعيران والمدرال ضمن حدودها المعينه عوجب مستوى على سطح مسل اليه المياه قبل فيصاحها ويصاف عها على كل سعة منطقه للمرور فدرها عاشرة مناز عرصاً ابتداء من هذه الحدود م

ز - الشلالات الصالحة لتوليد قوة محركة -

ح - افية الملاحة وطرقاتها في سبعت مها الرك من محر هذا وافية الري والتحقيف والتفعير وكامل صدفها وقاطر الما عدد ما كلون تلك القناطر منشأة المصلحة المعومية وكذلك توابع هذه الانشاء آت

ط -- لسدود المعرية و الهرية و لاسلاك لتمر فيه علي شوطيُّ السيافور إ

والشه آن التنوير او العلامات البحرية وتوابعها .

ي - الخطوط للعرافيه والوالمها أي أستشرها المصلحة للمبومية

ك الله آت لنحسين و لمر كر الحرية والمركز المسكرية .

ل - لطرفات و لشو رع و سرات والحطوط ووسائل المواصلات من الي توع كانت وتوالمها ماعدا الانشاآت التي يقوم بها الافواد الحاجباتهم الحصوصية،

م السكات الحديدية والبر مو يات وتواسها -

ن ﴿ مَرَاقِ ۗ وَ لَاحَوَ مِن لَنْجَرِيهِ وَاخْلُعَانِ ۗ

ص ـــ الانشاآت المشدة السعمة السوميه ولاستحداد قوى لمائية ونقل القوة الكهردائية وبالاحمل كل ماكات ماهمه عائده لمصحة السوماو أد أبد رسمية .

نَائِياً - املاك الدولة المامة عددة .

تمين حدود املاك بده به المامة عوجت فرار من رئيس لدولة الذي يتحد بمداجراه تحقه ت عامه بصحاً للهاده ١٠ من القراء مؤرج في ١٠ حرار أن سنة ١٩٥٥ الصاهر من المعوض السامي عاد ما حرى تحديد بصمي في محل ما ويصادق عليه لهائياً (١٠) لا مجول تمدي هذا المحديد الاداري (٢٠) لا وصم حدود المسحيل المعادي الدائرة الاشغال المامة تحير المصالح المقدية على التحديد الدي بحري حسم هو مين اعلام ودلك مارسال

⁽۱) تصديق هو النحة أو را المصياص عليه في الداده ١٣ من قر الموض السابعي المؤرج في ١٩ م عام الموض السابعي المؤرج في ١٩ م عام ١٩ م عام الموضوع المؤرج في الموضوع الموضوع المؤرج في المؤرج في الموضوع المؤرج في الموضوع المؤرج في الموضوع المؤرج في المؤرج في الموضوع المؤرج في الموضوع المؤرج في الموضوع المؤرج في المؤرج في

 ⁽۲) نامسع نحوم السحال المقاري لا شام تحديد البلا الدولة بن مكن حواله منه بناه على صدر صاحب لبلك في خالين لاتيتان:

د کال به حق ملکی و صرف و سمال حکم ماده کاله و سوحب سدان قانوتیة وقطعه مادیرة رقمل شهر الله بر مؤدخ فی ۱۰ حربر با سة ۹۳۸

ب د كان حدود هذم الأمال عيرموضوعه في عملا يه حاشه وعلى صاحب الملك الريقيت ذلك

نسخه عن حاطة التحديد لى تدك لاد د هدد لاد د صع شارة على لحارطة لموجودة لدمه و خرطة عي اين موجع شاه الحدود ومهامات مها حاسه سهل حاسه لمعلومات مها ٠

ام محصوص الطرق و سامات ما وقة فيجب لا مه في أن رئيس الدولة العائدة فيها في الحريدة الرسمية مع حارضه مان ما صل هذه الصرق . أنائًا ملاك دولة المامة المار محددة .

کل معاملة تحدید جاریة محوجت شروط مده فی فر ۱ سنوص – می عثر یخ فی ۱۵ آ در سنه ۱۹۲۹ و ۱۸۲ کت مند" بر سناسی دی مقد بر "ماشد لاملال الدویة مدمه لتی تصهر آمد حربان همده معامله ۱

وراص رسد حراء محدد به حيل بمداي به ماحد ما المعلى ١٩٠٥ لدولة المامة المولة المامة المولة المامة المولة المامة المولة المعداد المعداد

د د يوجد مي مان د و لاشران ده د د د ده د به الحداد حاعلي موطفي دائرة ألصاح على قالحراد به فصلا مديد الله الله ملك عاد و د د د د درس صاحب به كافتحال عرام الحديد تحدال الله د مان الحجار في محصر الحديد كافته المشروحات الا منه المستقد بالشاعل الماقية ما تصرح الدواج الحصي لاملاك المعولة المامة كالمنه صمن فعلى المسراء المامة كالمنه صمن فصراء المامة المامة كالمنه صمن فعلى المدراء

ما د كان احد موصلي د أو باشمان به دخال فان الله صله الشأن الحدود يدون في ملحق محصد التحديد مع كان للله الآن ۱۱ مه وجاي تحديد المفار الدعمي له النفس الطرابية العائدة للاعمر صاب مرفيزمه من فان للمبرا على لأا صي المنائرة ، الله فو وحد من الصعب فلمان قليم عائدة لأملاك الدولة اللملة الله عدة صراحه الحدود او المواع الشراعي مثلاً فلحال عبدئد اللاء داي الملاقة ووضع كافة التحليات اللاؤمة في فعصر لكي يؤسس على عدد عنى لافن حق عدع لاملاك دولة العامة ال الاعتراضات ي سديد عدد حدوص صحب الملك او شحاص آخرون تعناف الى الهيشر او ينظم هم ملحق ب هدد عصع عام ذكر المام دولة عدمه تسمى به بها حدودة عمومية في قدرعه وق رامي ومن عامي ملاود عن منا تقدم ال يرجع على القواعد الاتية عمد الطروق م

The latter was been by

اد و کی المد مساعه صل دوج فی شده مسه بسورة داریه فیمه کی عسارها بصوره در سه با هد برباد به ۱ باشط ، ومی مصومات نی تمکن الحمول علیه فی طن از حدود بی صل ، لاموج باده مین دائیاً بواسطة تغیر منعدو اشط او بدل بوغ لا صل ۱ به دخل بدر و کشه رمل او انواع لباتات ۱۰۰ ایم از کرموجه فی شده کرد هده حدود عادد

المستطعان والمحمان ساحه والي

لى عد الى والعدات بالحد هي حواص ماه لعاج منصلة مع البعدر العالية وهي من جمله ملاك لدوله لمامه

لايرًا المود له تحت لا س م يد به ع مصلف ساه الحريد م

باكافه لمياه حده عند صور د ده من عصل من لاملاك مصوب تحديدها وعدما تحتري لاملاك مصوب تحديدها وعدما تحتري لاملاك و هدم من مده عدد عدد كل قدر مسملا عن الاحر و وفيها عدا لاده عدمه مشته من حرف و مده عدم من لاجرع لعوم على صفاف المياه الحارية وعلى مدسه ما رامن حدود على سفح سد ان حدود علمه للاملاك في هده احالة تامه لا مو عات مياه حدر له مع حدم سده لمهم با ويمكن تعيين حق مرود سبط فيها بجسب الظروف

. ونحكم الصروره د كالب احد طرق و ندروب محدثا بما محرى البياه فين الصروري مراعاه لاحكام غناوضه المبائدة لطرق مواصلات! نظر دلك في صدر هذه العلمات .

على المستد في عسر حد لحر معلى لاجر و لسوافي الدائمة الحرمان وقط بل يجب الى تشمل السمل و بوديال متعظمه لحرمان ما عرى ميساه التلوح والحط القير فالم بالراعة هو من ملاك من كدائ على معلوه بالحماني والرمل والمستقور الحرد، والحمر والاساديد لحاسه في لا مني الكلسة والا تعتبر من الملاك الدؤلة العامة الا الاخاديد بهمه بي تحصل من متعيظا مقمة عمومة اما الاحاديد العلميرة والحقر الحاسة من حريا ما داراح في من حيه معطفة المادون الدائمة الارض اللها المحدولات العاملة من عربا ما داراح في من حيه معطفة المدولات العاملة من عربا عادان عربي من حيه معطفة المدولات العاملة من عربا عادان عربان في عادل عادان المدائمة المعدولات العاملة من عربان عادلة عربي من عليه المدائمة المدائمة المعدولات العاملة من عربان عادان عربان عادان العاملة من المدائمة معامله المدائمة من عدائمة من عد

" ما د وحد سوح صمل صلى " را ، كاب باصلة ما ملة همومية فيدمي محسب الهملة ما درو وحددد صلامة هوم أندات سلت و ما وسلم بالامات أدامة الدلالة علمة على الايد كرا في محسر باله تؤسس حق سلام بلد على دلك تُلك ما الدكافة السلام والمورد تحدمه في حارضة سك لموجوده فيه

ع - المعيرات و عدران و عجرات ياحه ٠

ال هذه الافسام من ملال بدولة بدامه كون عداً محاصه بالامسلاك وحدودها ا مئلة عوجب عص تحود موضوعة عجلات ملجه صوران شه قالوسه لاحل بعيين بصق كل مها وهدد الجوم ترضع على مسامه عشره مدار من جدود بني بسس يها لماء في عظم ارتفاع ا ل المعيرات والعدرال هي محلات تحمع لماه المتشكلة من الحاس و بسياب الامهر و لاودية و لياسيم . المعيرات لماحة هي حواص الماء الاعاج منصلة مع المعيرات لماحة عمد عا يحصل ردد في معرفة الوع الارض معمورة للماه والل ي قسم من الاقسام الساغة هي عبد الاساملاء عن كيمة سع لها الله تحكم باده ولدو في مشاهدات حاصلة من ذلك في محصر المعدلات .

رافظم کلاه و الحدي و على حويات فه لا محمور عدم كال على ملى على ملك الله المحصلة . ملكمة الشخصية .

ه حدول لملاحه و بربي و محسف و مد ب وه عد ميده وسائر لاهيه .
عند ما تكول الاعمال صفه دهمه عامه فلي عمروري حراحها من ومره الام الائه الطلوب تحديده بدات بسمي ال مسمير دائداً عمو دصححه من دعه شدول و ها عمر ١٠ حج ابني بعد دف المد محديد الدائد و عدار ومع داب فعد ما كول في عدل عاده فعد ما كول في حديد لاهيه عاده فعد ما كول في حديد لاهيه عاده قدم ممين من الاملاك محاوره في ممكن با فرسس على منت كافه حقوق الانتداع المعيدة غراساه و المرور و ابني بمعني هذه الاعمال صفه ملاك الدائه وفي سائر الاحوال المعيدة غراساه و المرور و ابني بمعني هذه الاعمال صفه الاكار الدائه وفي سائر الاحوال المعيدة غراساه و المرور و ابني بمعني هذه الاعمال صفه الاكار المدائه وفي سائر الاحوال المعيدة غراساه و المرور و ابني بمعني هذه الاعمال صفه الاكار المدائه وفي سائر الاحوال المعيدة أبيان المعيدة المدائم المعيدة الاعمال في المراق المواد المعرور و المواد عالم المعيدة الاعمال المدائم وفي المعرور و المواد عالم المعيدة الاعمال المدائم وفي المراق و المواد عالم المعيدة الاعمال المدائم وفي المراق و المواد المواد المعيدة المدائم والمراق و المواد المواد المواد المدائم والمدائم والمدائم والمدائم والمدائم والمدائم والمراق و المراق و المواد المدائم والمدائم والمدائ

۱ سلانه مرض و هدمت ۱ لاشت آب نشاه ما داستخد م سوی پائه و علی هوی انگلیرناکه ۱

كل ملك حاص هم خاصع لحنوق الأنهاج الأنهاج الأنهاج الأنهاج الأنهاء الأنهاء المواقعة المحددة والموسدهاة هسه المحاف والموسع الشائل على عام عامة كهرائه مثل المروزة عراس الاتحددة والوصيدهاة هسه حاوق القانونية المست نامة بمنسجس ويمكن علم داكرها في حاصر الما ومع الناما فان الاجمدة والمسائدة و الركائر النام ما التي تساعد على عليت مواقع تجوم الأملاث يحب

ال تذكر في المحصر ،

وفي كافة اللاحوال يجب بربه في الرسوم و خرائص ٧ - حصول المواقع لحربه والمراكر المسكرية .

ان الحصول لحديثه من بسوره محمومه شوحت حرائط منطي قبلاً وأمايل خدود مجوجها وعليه شن اللازم عبد حراء التحديد عرب هذه حسد بالمستحصل على هده الحراثها والله علي حدود صحيعه من فين سنطه عماكريه دات الاحتصاص (ادارة الانشاآت) .

الى الاسوار القديمة في المدن لا عن عال في ماه لامالان المسكرية وتبقى الدارتها طائدة الدوائر الدية وعد لا الواحد ما العداد الي العادد المكل وقوعه على على السور الصداد الداحلي للسور ا

٨ ــ لدروت و مسالك ١٥ وق مه صلاب ١ سكات حديده

كل الطرق بيشاء و المحصد على أراب الا على المدى على على المحارة والمعلما عن الاملاك المسمى سحم الا بدائل المراب المحتال المحليل المحلومة والمحليل المحليل المح

وقفاً للاحكام الردة للخامية وما مدها من تقرار روي 124 للحوث عد اعلاه وبالتيجة ال لعرض الوسطي المائد لدول ما والمشاهد الباء حراء تحديد التسجل لمقاري سواء كال داخل لملك منهي طرافه السري عبد مدارية ومن حيد ألية عال التحديد المهم يصبح عالم بدول فائده دا صهر مد الحديد الاولى ال التحوم الموضوعة على الحدود الطاهرية للدرك م عصص المرض محصص الالل هذا التحديد الا يمكن ال يمكن ال يمكون الهائماً الا من أوحية الحدوقية ولا من وحمة مميه ومع دائد فلا يلزم المساهد الملاك الموالة في ما يحر غديدها الرافة في ما يحر تحديدها الرافة في ما يحر الملاك الملاك الدولة في ما يحر تحديدها الرافة والمساهد المراك و المشعاص الآجر الله الله المائم المائم والمناه ممتري الدولة المائم المائ

٠ - عشر التحديد ١

لاحل بيال لد ب عبر المحدود في محصر الدكر هذا الشراح .

العرب غیر محدودی بسیر من نقطه من بن مطه ع امرض وسمنی طباهر هدره معمد المار کوهنو من تو الد الملاك المعالمة فنين المدرات على حدوده)

(ويدك في حرائط همكد اطراق عام تمتد من عصه س بي علطة ع عراضه ١٠٠٠ متراً) ٣ -- جزدان الاملاك .

الطرق التي تكون بمثابة حد الا الآل كمي دكر سمته في حرد ن الا ملاك ملا ا من تحم ا ب لي تحم ٢ ب الصريق مؤديه من تمصة س الى قطعه ع ٢ - وفيها يتعلق بالطرق الداحيلة ضمن مصاق المقدار مدكر اشمر ح الآتي في ذيل السند .

(بيين من محصر المعديد ٠٠٠ ل معار أعترقه الطروب الآبية المير محسودة و لتي هي من مشتملات املاك الدولة العامة ٠

من ۷ ب کی ۱۹۳۳ ب طریق مؤدید من س ۲۰۰ س ۲۰۰ ع من ۱۹۳ ب س ۲۷ ب طریق مؤدیة من س ۲۰۰ س ۲۰۰ ع

المناصق المسلكة العط عديدي دين دائماً واسطة تحوم والا فنجب لاستبطاح من مأمور السكة الحديدية لاأجل تدين عراص ومنطقه الاستبلاك

٩ – المراقي والاحواض والموتى •

ال هذه الأفسام من أملات لدولة العامة محددة تحديث نصاماً وعليه عن المست عبد الاقتصاء من حمة مأموري الاشمال عامة المخلفين بالاجمال النحرية الاحل سائب الحدود المنجيجة الواجب مواعاتها م

١٠ غيه فيدم الملاك عوم

ان اعراد الصادر في ١٠ حرو ناسة ٩٣٥ عمر ح من كافة افسام المنطقة وكافة الانشآت التي يكن تمكيد من قال لاور د لانها محصصه مصاحة المموم هجيمن ملاك الدولة العامة يحت على مأموري المسالح المقاربة ان بدكرو في محصر الحديد كافة اقطع الاراضي الداخلة في هذا التواع حتى والواكد الحمل المصرف فيها والواض المدعلية أناله والمحقوق الملكية أداله و



بیروت ۹ نیسان سنة ۹۲۱ رقم ۲۹۱ 🕺 (ترجمة)

المسيوهةرى دى جوفنيل العضوفى مجلس الشيوخ

و مفوض السامي في سوره و سان

لسعاده شدوب استار المفوص السامي لدى دوني سورية وحل لدروز والطاكة ال معاملات المعديد الوقت للعفارات بحري لآن في ماطق الكندرون والطاكة وحات الدلك عند عنده فرصة وجود لم يدسين في اللك شد على لاحل المستروع للصورة منفية المحديد الملاك الدولة البعرية هي الصورة منفية الحديد الملاك الدولة البعرية هي المعاملة التي بحب الأسراع في حراب في المدرجة الأولى وحصوصاً في الاسكندرون حيث للوجد اعتراضات كثيرة الشأل المستعمل و المعراف وعلى شواطي المحراد و كندلك وحد اعتراضات من هدا المسل شأل الملاك الدولة المامه الهرامة و شأل المعيرات لواقعة في منطقة الطاكة المعيرات الموقة المامة المهالكة المهالكة

ما تحسوص املات دولة لحاصه في التحديد موقت يظهر عقارت كثيرة مهملة وسن لها صاحب و محمولة مستعلة و غير مسجله في سجل محمولات و به الوحالات معمة كبرة من وصعها محت دارة الملاك بدولة - ل محديد الملاك بدولة المامه يحب الناس بجري عواجب حكام الناسي من العراد رقم 188 س المؤرخ 1 حزاران سنة 190 والتعليات المتعلقة به

ن تحدید ملائد اندولة الحاصة یجب ان یجری بنفس شروط لمتعنقة عامصارات معشدة الی لافر دسو مکان دانت نمو حهة صدوب دارد ملاك اندولة الدامويه ان هده الاداره الم متدب احداً حتی الآن لاحل هده المعملات لداست ازی امس الملاؤم الإيدرالي الدوراملاك الدولة الي تعين من يتنها في ناحثة من مأموريها فيها محتص بالعقارات الواقعة نحت الداريها و كدلت دارد لمصابح العدرية بعين ممثلًا لها فيها بحتص بالعقارات الطلولة، الله عقولاً موطفين عدمون العلم من ضولات أسجلة في الدفاتير الرسمية عند أحراء التعديد الموقت ويبينوا في الوقت دام لاراسي و المقارات الي يبكن لمصابه بها من قبل الدولة والتي هي من همة ملاك الدولة المائدة المائدة الملاك الدولة المائدة الملاك الدولة المائدة المائدة الملاك الدولة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة المائدة الملاك المائدة المائدة

وقصلاً عن دلك فلا على سهال مهمة لحن محليد العلاك الدولة العامة، قلد قودت ال تعين ملاك الدولة العامة للموحل الدماحات توضع على حااصه الكد سنرو في كل منطقه عقارية ليتمايزها وعريقها عن الإطلاك خاصة

وحوک عصاء المدي شاهنصيه بالدو اثر أه فعة محب با صکر و المکا علماً أسي سأوسل لکر باعد مديات الملق بمحديد علاك الدوانه المعه

> مين اند عام لامصاء دي رعمي



۲۲۹۲ ملحق لكتابى المؤرخ فى ٩ الجارى رقم ٢٢٩

لي الشرف بان اعلمكم التي قرارت ان يحري تحديد العلاك الدولة العامة الناء تحديد وتحرير الاملاكء في مقتضى الاحكام الآتية .

١ - ال تحديد ملاك الدولة لمامة حارج عن صلاحية لجى لتحديدو لتحرير المؤلفة عوجب احكام هذا القرار المؤرج ١٥ مارت سنة ٩٧٩ رقم ١٨٦ فيحب احراء تحديد هذه لاملاك عمرفة المجل لمؤلفة عوجب احكام القرار ١٤٤ الصادر في ١٠ حريرالنبية ٩٧٥

المامة عقارية عقب نحار تحديد وعرار الاملات الموقت في تلك المنطقة ولدلك يحري في اول لامركما في السابق تحديد وعرار الاملاك الحاصة التامة لاملاك الدولة نم عد ذلك عامه لم شم ألمظيم الحرائط الممواية للتحديد والتحرار في كل منطقة عقارية فيشراع شعديد وعمرار الاملاك السامة وفقاً للتعليمات المتطقة شطيق احكام القرار 122

ان الحدود لموفقة سائدة للاملاك المامه تمقل على الحر ثط لمسومية فلتحديد وفقاً لاحكام الإدة ١٧ من الهر ر ١٨٦ لصادر في ١٥ مارت سنة ٩٣١

تفصل الماؤعات المتعلقه بحدود لاملاك المامة وفقاً لاحكام القسم الثاني من القرار رقم المؤرخ في ١٠ حريران سنة ٩٣٥ ويحب مع ذلك لانتاه الى القرار المجوث عنه في الهادة ٣٤ ليس نه من حاصة سوى تعيين حدود الاملاك المامه اي المنطقة التي تستطيع الدولة الاتحرد اصحاب الحقوق لعينية من حقوقهم مهما القناء المعويصات عادلة الدفع

معجلًا فيستنج من ذاك و لحه تحديد ونحر بر الاملاك حارة صلاحه بعيين نوع وحسامة وحدود الحقوق التي يدعي به لافراد و وبحد سطيم دفتر نحرير حاص الاملاك الدولة العامة ويحب تعييم في حرصة الكد سبرو الرقام لا يبيه يوضع لها ترتب خماص غير ترتيب قية العمارات العائدة الاملات خاصه و الاداره دات الشال (ادارة الاشعال العامة في كافه اللاحوال ومصابه المحرد الحربه عامد الاقتصاء بحد الله ترسل حد مأموريها مثلا لها أناه حراء تحديد موقت الذي بحراء مهيدسو كداسترو ونجب الحياره عن تاريخ الماروع بهد تحديد من فين محمل الطوعراف والمرحوكم ال المعوا الحيارة الله والمراتز دات الملاقة المصابح المهارية والمراق المعرفة المحمد والمراتز دات الملاقة المصابح المهارية المارة المحمد والكداسترو في العمل بجوحها وسارسل تبليات مائلة الهالي مهيدي الكداسترو في المراسان المهارة المحمد والرياسة والمعرفة في الماريات المهارة المحمد المحمد المحمد المعرفة المحمد المحمد

1-1 1144

الممكم علاه العلمين و رده من فعدمه الدوض السامي للعلم الها والعمل تتوجيها والسلام عليكم .

مدار مصالح المفارية السورية التوقيم و ثبق لمؤيد العصر

دي ريمي

في ٢٨ ليسال سنة ٢٧٦



دمشق ۲۶ اللول سنه ۹۲۸

مه المندوب المعاون

أي فندمه رئيس محس أورواء المعطم

واصاحب عجامة

ب اشرف ما حيضكم عنه ما عمر مموس مع وجه الى الاسلوب الذي تهجه حياماً دائرة الاشمال العامة في باول ماسة عيم بالحال بحديد الباث العلم وهو يبعد كثيراً عن الاصول لمحدده في مر روم س ١٥٤ خاص بالمنك العام فاللجال المؤلفة عقمصی نقر ر لآب لد کر ولا سی مامورو د ثرة لاشعب امامة يظنون كما يبدو في بعص لحالات الهم محداون نفس السبطة المصائبة صحوبة اللجان بحرير ومحديد لاملاك المقارية الشكلة تموحب عراران رفيم ١٨٦ و ١٨٧ خناصين ينجرار وتحديد الأملاث المقارية في حين أن حصرت القوص صنر أن المصد من تحديد علك العام هو تميين الحدود فوق الارض نقطع الارضي بداحلة في بناك العام وفاتاً لاحكام قرار رقسم س/١٤٤ مدول التعات لي جعوف لمنكبة لمامة أي بسمر لآخر «أن على التمتع مهـ، الى أن يتقدم دفع تمو ص عادل نام و خلاف دانت ما ختص بانه ل البحر از و الجديد المصوص علمهافي الهراوين وقه ۱۸۱ و ۱۸۱ ف به ومي ال فيع البحل المقاري و المرض منها تاليباً تميين حالة المقارات الصيمة والحموقه سي مين خوفه المتار فوق الأرض وتحديد السناعه ونواع لملكه وقدر حصص والكاعب وحقدق برهن وقبود لملك عبر الحر

من صورت و لله هده ان الاحصاء الحديد سنت المالد تجي ال تحري بدول ال ت لى حقوق سكيه و الكانيف، تمدد مقاريه و حقوق الرهل فيما اذا كالت القطع للدخلة صمى المدود أني وصمها خال الجرار والمجديد هي موضع اليحث أهاان تميين الحصص هو من حصائص لجان التحر روالتحديدلا عيرو محدرالملاحظة ايضلّامه ليس لغير هذه اللجان صفة لان تدون في السحل المقساري وتخرج منسه قطع الاراضي او المقارات الحاصة بالملك العام .

على ذلك فكل ادعاء او طلب او اعتراص يبدو في حلال تحديد الملك الدام لا يمصل به الا اذا تناول وضع الحدود و تعييم. فقط طفاً لاحكام القرار س / ١٤٤ وما سوى ذلك من الادعا آن او الاعتراصات الطلات المتعلقه محق الملكية والتكاليف وحقوق الرهن والمر فق المقاربة فيحب تسويها لدى لحان التحديد والتحرير فأكون لعجامتكم غاية الامتناب اذ أعصائم يتوجه انظار الدوائر المحتصة في حكومتكم ال

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام •



قرارعدد ۲۲۵

نشان ادارة و- م الملاك الدولة الحصوصية غير المقولة ساب الأول = فوام هذه الاملاك الحاصة بالدولة ومعرفتها وتحديدها م المصل الاول= فوام الاملاك الفصل الثأبي = معرفها وتحديدها الفصل الثالث = احكام خصوصية الاب التاني = ادارة الاملاك لعصل الاول = احكام عمومية المصل الثالي = مأحير الاملاك الروعية القب الاول = احكام عمومة النسم اثابي تند لتأخير مم وعد بالسم القسم الثالث = مأحير و تأحير لمنه طويلة الفقرة الأون = الأرامي الرراعية الفقرة الثانية = المراعى التقرة الثالثة 😑 الحاسلات الصفيرة القسم الرابع =احكام تحومية لفقرة لاولى - المقومات المعرة أثاله – معاله المحالفات لعقرة اتناائة = ملاحقه محاصر مصط

لأعاق بالترامي

الفصل التالث أحير العقارات في المدر الفصل الرام ألم المعلم الرام المعلم المول المعلم الأول ألم القسم الأول ألم المقارات غير الماعة عن تقسم و مي أولة القسم الثاني إلم المعلم التقيد المعلم المتقيد المحكم التقيد

قرارعدد ۲۷۵

بثأن دره ونع ملاك عاوته خصوصه عوا لمعوله

=

ان السيو هنري دي خوصل لمصوفي محسن شيو ح و لمفوض السامي للعمهودية الفرنسوية لدوود المورية و سان كبير و الاد الديالين وحل الدوود المولية من صف لا لديال

وساء على مرسومي ٣٣ ت ٢ ١٩٠٠ و ١٠ ب ٢ ١٩٠٥

وحدث أن لأمالاً خصوصه عير مقويه الدادة الدوقة الوقعة تحت الأسداب هي على غاية من الأهمية بالنظر محتف الواجه والمطابر المدعها

وحيث اله يحب ل توضع لادرة هذه لاعلان ولنمها فو عددهيمه و صعه .
وحيث له نظر أنسائح التي حسل علم لاور دلاهمهمهم شخصي يكون من المو فق
للمصلحة العامة ال توضع فيد لمداوية المفاهات في سأعت مم الملاك الدولة وال تؤسس
بهذه الواسطة المكه المعارد الراعية

و به على فتراح امين السر عام فرز ما بأتى ا

الباب الاول

فوالم ملاك مارلة ومعرفتها وتحديده

القصل الاول

قوام املاك الدولة

-

الهدم الأولى الشرط الاحتماط بالحقوق له نواله المائدة للعمر أنشتان الإملاك الخصوصية غير الدقولة العائدة الدوله على المقارات الماية وغير الملة و الحقوق العبية غير الدقولة التي محمل الدوله عوجب الدائم و قرارات و المواس دفاذ سواء كانت تحت تصرفها الفالي او تحت تصرف اشخاص آخرين ا

الهدة الديه شمل على غصوص الأملاك الجمومية العباللة للدولة على ما يأتي ·

١ - لار صي لامير ١٥ - ي كول رقة الملك فيها عائدة المدولة)

 ۲ — الاراضي لمساروك ي تدعى مرفق ا لاراضي الموضوعة تحت الصرف جماعات .

۳ — المقارات المسحلة حتى هدا ، ق حدات عبولات الاملاك الشاعرة وبدون صاحب او التي لا وارث لها)

ع – الاملاك المقيدة بإسم الحزية في سجلات لاد ت حمومة

ه – الأملاك المدورة (الاملاك لمحمورة من في لحربة)

٩ - الأملاك المقيدة في سعلات د أو العلاك بدوله

بالمقارات اتي ثبت انها للدولة سد احراه تحديث التحرم و لتحديد المعية معاملاتها ادناه .

٨ -- الاملاك التي تشترب الدونة ولا تكون دحلة في الاملاك الممومية
 ٩ -- القطع المتروكة من الاملاك العمومية

العقارات التأتية من تركات شاعرة ومن تركات لا وريث لها والاملاك
 المتأتية عن اعمال زواعتها والتي يتعقق قاموه شمورها و عدم وحود وريث لها .

١١ - الاواصي الحابة والاحراج و لعادت والحبل عبر لمروعة وبالحملة حميم الاملاك عبر لمقولة لني تشمالها في قانون لاواضي لعطة (لاو صي لموات الشرط الاحتفاط الملقوق المبينة الوحقوق الاستمال التي اكتسما الافراد وفقاً للشرائع والقواس اسعدة البافة الثانفة - ال تقسم الاواشي الاميرية والارسي المتروكة لتي تدعى مرصة والارامي المالية والارشي لموت التي ه تعرف ولم محدد بعد و لتناذل عمها وسها تبقى خاصة الادامة المعالات الحولة

المدة الرامة الدولة الدولة تكون حاضمة لادارة الملاك لدولة حالاً معسد معرفها وتحديدها وتسجيلها في سحلات دائرة الملاك الدولة وفي سحلات الدفتر حامة او الهم حالات العقارمة ه

القصل التألى مدافة الإملاك وتحديدها

المادة الحاسمة - في الماطق لمضاربة حيث نحرى لآن عمدات الاحصاء والتحديد تقوم لجة الاحصاء والحديد ناعيال معرفة العلاك الدولة وتحديدها وضاً لاحكام قرار الاحصاء والتحديد ا ماده اسادمه في ده دعن غوم الان معرفه و تحديد لحن تؤلف حصوصاً لهده المايه -

يادة سامه كل و حدو من الحل مواد عليا في المادة السادسة تؤلف من فعالم مداد على الدوارة ومأموو على مداد على الدوارة ومأموو محلي من الدوار عدريه مدال الدي كالله وعوم مهدس مساح الدي الله وطيفة كان م

مادة المامة المراجعة والرامل من البالية بناه على طاب ادارة الملاك الدولة بناء على طاب ادارة الملاك الدولة بناء على طاب ادارة الملاك الدولة بناء على عداد المراب على عداد المراب على المراب والمعام في وسلم المراب على المراب على المراب والمعام في وسلم وحدده والصاب والمام في وسلم وحددها والمسمل والمعرف الله المراب على المراب على المراب والموادة والمراب المراب ا

مادة السعة المصلى من ما لاحلام الاهال قبل شهر على لاهبيل بواسطة الشرها في الحريدة إلى تعبيه وفي اللات حرائد محلية - لدلو السلطة الادارية المحلية بواسطة المحتارين علاكبين محود من وعلى المدود مع المدعين محق من الحقوق ليحصروا في ليوم المعين تحديد ووضع المحود مواحلة -

مده مده مده مده مده مده مده وحلى الله على مدور قرار اللجنة يمحطر على المكالف مدرة ومان الله مده مدارة المان المحدود و الملطقة الحاصمة المحدود و المدورة الملاك الدولة تكون المحدود و المدورة الملاك الدولة تكون كل معملة حرى و عرد في لدور عداره عداره عداد للاحكام المذكورة اعلام لاغية بحكم تفاوز حتى خاد المورمين و

المادة الحادية عشره في يولد سبين شارع للجنة يتعديد العقبال ووضع تخومه

مو حهه تواسطة المهندس المساح تحصور محدري و محاورين و لمدعين بالحقوق و نتبامهم المعظم كل هند محصر صبط بحته توقيع رئيس اللحمه واعصائها والمهندس والمجاورين والمتداخلين في مسألة و لمدلين باحقوق الحدد بن الاو كالرب أنمه خلاف المخصوص المحدود او ادعاء بحق يذكر دلت في محصر المضبط

يضع المهندس عدا ذلك وسما للمعار -

الددة شية عشره ودع محصر مسط مد الله يرفق به رسم المدار عد النهاء العمليات عند قائم مقاء على ويدن هد الايد على الحريدة الرسمية في الدولة وينشر على الشبكل العين في بدده بدامه علاه ويوضع محصر صط تحت تصدف اصحاب الشاكل المعين في بدده بدامه علاه ويوضع محصر صط تحت تصدف اصحاب الشاكل و

الدة شائه عشره كل شخص بدعي حلى من الحقوق يحب علم في شاه لشهرين الدين يلدن تاريخ المشر في لحراده الرسمية الرب المداخلات مطريقة الاعتراض .

رالاعتراض و لادمه نحق من حقوق قده في صرمح خطي و شفاهي ٠ نحت ال يدكر في الصربح موسوع لاعبر ص ووسائل الله ٠ هنل النصريجات الشفاهلة على شكل محصر صبط العلمة السلطة التي تسمعها

ستم اسلطات مدحضورة في بادة ۴۱ من قرار محددد ومحرار العدارات تصريحات لاعبر ص وحول شصريحات و محاصر الضط سعمه سناء على ذلك حالا الى قائم مقام المحل وتصاف ال محصر اصبط للحنه

لمادة الرامعة عشرة ... أن النهات لمدة المسلم في البادة السامعة وما يقدم أعبراص ما فيصدق في قرار من ورام المالية محصر صبط لحلة تحديد الملاك الدولة ورسين فيه قواء العفار

الهدد المادي وحالته القاوية

اد قدم اعتر صات فنفصل فيها حمة التحرير و بعديد الدائمة في للنطقية ضمن الشروط وحسب المواعد المعينة في حكام نمواد ٢٤ حتى بدأة بدفة ٣٤ من قرار تح رير وتحديد الاملاك المفارية

المده الحاصة عشره سنحل مدر في سنحلات أدارة الملاك الدولة وفي السجل لمقاري في المنطقة المقارية أما وقد أسمات محصر الصاط وقرار المعديق في الأحوال لمصوص عنها في العمرة الاولى من المسادة ١٤ مدكورة عسلاه وأما وقضاً لقرار التنفيذ الصادروف الأحكام مواد ٢٤ حتى عالم ٣٤ من قرار تحرير وتحديد الاملاك المقاربة •

الددة السادسة عشره الطبق حكام مواد ٣٧ على علم على و لماده على عن قرار أو يحديد الاملاك المقدرة على حصوق حق عرار والطبابق والمشبل النبي وفقاً للإحكاء شرعة بدمه على مقدرات الدولة قبل معرفة معارد

الفصل الثالث

حكاء حصوصه

- I-class -

شراه الحقوق السلية المعمول به في مقارات أدوية . يصدر بهدا أشراء فرار العن وشس الدولة يتخذه بناء على أقتراح مدير الدوائر أدولة الدولة بعد أحد رأي وئيس الدوائر ذات الشأن (الرواعة الروائر ذات الشأن (الرواعة الروائر فالدوائر ذات الشأن (الرواعة الروائر فالدوائر فات

يقوم بتحديل الحقوق سندة مأمور ل سدها من داره ملا الدولة و ثابي من الدارة الزراعة و دارد ملا الدري سند سعهد الدارة الزراعة و دارد ملت لأنمال بي حرب الموجود على ساكل لاداري سند سعهد متبادل واذا كامل الحقوق مقيدة في سحلات المداد و و و ما المداد و وقت المسند مداكور القيود والمسكوك و فقاً المسند مداكور اللاه و و دوس شن المروض فيود ع المبلغ في بنك الدولة باسر وسحاب التأراء

يعطى طؤلاه تبحث صائلة سموط حده الهم مدة سمال لاه مه سعوى على د أو أنه ملاك الدولة عام المحكمه عاديه أي الدعال في لام الدوالة عام الل ولا مراجعه



البرب الناني

الفصل الاول احسكام عولية

200 ----

لمادة التسمة عشده الدار مه واداره ملاك الدوية المصاربة العصوصية كما هي محدودة في المادة الاولى من هذا عاراً ما المصاربة والملاك الدوية الموضوعة تحت المصادرة الدادة المصادرة المادة الم

الد خصص عدا من ۱۷ ماه بدا العمومة فؤمن هذه بدائره فاره فات المقار با مادمة رات علاك بدري الله الأمام السلاما الطال استعامها المتعصرص للصوص عله م

المده المشرول عش ۱۰۰۰ أم مد ۱۰۰۸ الدوی و ۱۷ دویه اله ریه الموریه اله مراه اله دریه المه ریه الموریه کیا هی محدده علاه فی هم دسوی مد عمه مدیر مد سی کم وی حمیم عمال کمر فه و کشره و شعر و شدن و لا بدل با به سی و باید ها من المعست این من شامیر ال توسع و القص حقوق الدویت و کداب فی هم المان الدون و المحصل بدوائر محمومیة او عراص و

لمادن و حدد و عشد و ب خوش بدو تر ما به الد بأن مع عدد شاو مروفات في حصص ما دلات و للمان المان المان المان مان المان الم

مصدق عليها من قبل مدير الدوائر المقارية والملاك الدولة محري التحصيل وفقاً للفواحد عمية لتحصيل صرفية عقارية

الاداري و تحصع لمصادقه ورو سام له كوك اي تعاق باملاك الدونه على شكل الاداري و تحصع لمصادقه ورو سامه في ساوية صكوت شره و اسع و لمدلة و مسوية د كات حاربه على منع متحدود على جره سوريه و كديك كل امتياز بعطى للحاعات وادوكان ملع يتحاوز ٢٠٠٠ يره سوريه فتحصم مصادفه وئيس ماوية

المطم صكوث التعصيص لد أوه عموميه عد لاتماق بين وزير و باصر عالمهوور ر الدائرة لتي يجصمن لها المعار •

الماده ك ثة و المشرون بيس من الوحب تصنى وكلاه في ماعاوي لمصنعة ماملاك الدولة ويمكن ان عش قامو ما داره الدوائم الدولة احد موطفها تمثيلا صحيحاً .

الفصل الثأنى

أحبر ملاك الدولة رزعله

تمسير الأول الحكام محومله

< >

المادة الرابعة و مشرول حمل لا تمليم وعر أحصط أو سي ملاك دولة اراد عه للكون اساساً للملكية الرواحه حارج المدل ما لا واصلي الي لأنحر أا لل حصص فيجب تأخيرها مع أو عد المنعم و بأخارها لمدة صوالة والداله لكن من المنتأخرها الهيدة التأخيرها مدل للماقي مدو الماولة الرواحة في كل منطقة ا

القبيم شي - بأخير مع لوعد بالنع

لادة الحامسة والعشرون ب لارضى بردانية دات لاستثمار لوسط او الرهيد عَكَنْ تَأْخِيرِهَا وَحَدُهَا هُونَ سُواعَاءُمُ لُوعَدَ بَدْمُهِ *

البادة السادسة و المشرول لا عكن ساحير مع الوعد باسع لا للفلاحين لماده ساحة والعشرول لا علاج لدى بده عدر الدولة و لمستشر لاراضي قربه نحص الدولة ستزر مناعاً بسع الافصية على عبره وبحق له ال يستحصل بطريقية الاستشجار مع وعد بالبيع على راضي نفر ة ابداكه الا مرتجري تتأخير مع الوعد بالبيع لحماء عالمساحر من كل واحد مهم على سام حقوقة كما هي مهمه وقعاً للعادات المحلية وفي هده الحال يجب على اصحاب شأره عدد عام بالواضي الدولة الربجريور ومنسمو في ما يهم الرص المستشرة مشاعداً ودلك في التناه الشهرين اللدين بليان تاريخ صاف الآخار حسب عو سد سعاء في القرار عدد ١٧١ العادر في القرار في ١٠٠ دار سنه ٩٧١ العادر في ١٩٠١ دار سنه ٩٧١ العادر في ١٠٠ دار سنه ٩٧١ العادر في ١٩٠ دار العادر و ١٩٠ دار و ١٩٠ دار و ١٩٠ دار العادر و ١٩٠ دار و ١٩

لماده شامه و مشدون اسقد لايحارات مع الوسد بالبراضي قبل فتتاح استه ازراعیة وفقاً لاحکام هذا نقر الاحاماً الشروط المسومة المسه فی فرار من وورو با یه مصادق اله علی دفتر اشتروط اللطم منااحد رأی الدوائر الرزاعیه

ان شروط خصوصیة لمعقه مقود لاحارسین کل قشم درکل عقار انواسطة لحمه نؤای من فاعمقه لمکان صفه رئیس له ومن موضف من داره الدوال مقاریة و لاملاك وموضف من دائرة ارزاعة نصفه عصاره

ايادة التاسعة والعشرون اليجاعبي المستحرب بالسنشرو الأراضي المقوسهم في مدة كآخار ولا عكلهم التربي حروا من صمهم و الب ايا دانوا عن حقهم في الأجاد بدول ترجيس خطي من الأدارد مادة التلاثون سمع مسأخرون حاون الارسي ردامه دب لاستنهاد الرهيد بحق لافضلة على عبرهم في سنة. لا ص تى ستشارون مع موعد بالبيع في الاحوال التابه :

۱ د کانو مسأحري مي مده شده ر تالات سو ت

۲ د کام احرو تحمیات في عد

٣ . دا کانو احدثو فيه عرساً و ١٠٠

ع اذا كانو حرو تحال را عنه حدر دار الممنوا طرف حداسدة و لآت زراعيه ملفة ٠

لددة و حده و غلائون عدد مساحه لارض دت لاستهار رهبد و متوسط او الكبير في كل فصاه وفي كل باحثه باعد، حصب لا حس وبوعهما في فرار من مدير الدوائر المقاربة والاملات عد حد رأى حارث ها وفقاً لاحكام المنافق ٢٨ من هذا القرار .

ماده ثابة و ثلاثون عدل بدل لاب سي ممل ۴ بالاعامل ثمل المع . مين سدر البع كام رأس مال مكل حرائم الله عشر قسط على الاكثر الما الاقساط الساولة هي بدول والده السعم كال فسط سنوي في عمل وقت الدى ستحق فه الايجاد .

مادق مافعه و غلام الله مدار به و آرا مد به به الله عد حدار أى بعده منطوص وزير به يه مام على قبر ح مدار به و آرا مد به به الله الله عد حدار أى بعده منصوص علها في الدده ۷۸ من همد عرار

الدده رابعة و غلاثون - يحسم المشعرين ١١٠٠ مسلة من فسة الاقساط السوية عير المستعمه في الاحوال الدية ۱ ـــ د دفعو عمل بایم شدا ۲ ـــ د دفعو دفعه و حدد مایم لافساط نافیه

ماده الخامسة و اللائول مكن عد دات حراء لهم قرار من ودير السالية يعده ماه على الله حداد ما الدار الكن مدره الأملاس عد حداثي للعدم لمصوص عها في لهدة ۱۸ من هذا المراز الكن مشهر فام الله لمده معامق دفير شروط بالشروط مصوبة منه و وحدي حد لاحوال مصوص عها في أسرات بدد ۲ و ٢ و ٢ من المادة الله علاه ودات دام كن في دفير الدوط عن في شأل الأمهال التي احدثها

ماده سادسه و تلاثون حکی باید کر ق صاف لاخار المشتبل علی الوعد بالبع مع مشتری بمد خفش و سد اللع مداد معلمه حت طالبه سفوط حقمه من ال تصرف اللی عدرف بالمدار الدول و حنص من مدا الدو از المقاراة و لاملاك

لا يمكن في هنده خال وفي الماسدة العالم في الناك الأحاجراء في معاملة عقارية كان محصوص الديار ما الحل المراجعين واصل حراء للمالية مشلملا على ترحيص من مداو الدوائر المعارية والأملاث

الددة سدمه و ۱۷ تول در وصع لارس رد سه مؤخرة مع وعد بيمه يمكن در نص خدمها و فيد بيمه على ما در في ماده حصوصية من الصك د يد كر دك في المحل فيه حل المكمة المشتري دك في المحل فيه حل المكمة المشتري الدور شمه و ۱۲ تول الماد لالدا هي ۱۵ سه سي له يمكن در ينهي قبل حله صمى شروط المصوص عي داد

الددد المه و التول الرابي بدك لاحا المقدر مع لوعد بالمع المتعصل مستأخر فيل شها حل لاحار على حق الدكالة أو المنصف حلوقة المدة الارتمول أصالح المستأخر متساكك لما العلق من اله قام بالواحدات لمذكورة في صف الاحار وفي دفتر الشروط وسد السب يكون دفع فيمة الثمن المعين كامله الهادة الواحدة والاربعون - ادا م يقير المستأجر بالواحدت المفروصة عليه في المدة المعطاة له ولكنه بدأ باستشار قطعته وعرص السالة رهمة معتمه من المشار الارض بكاملها فيمكن الرعنعه مدير الدوائر المقاربة والاملاك مدة حديدة تعادل المدة الاولى الما اذا كان الامر خلاف ذلك فيمكن الحكم يسقوط حقه بعد ثلاثة اشهر من اخطاره اخطاراً مبلغاً على الشكل الاداري

تسقط بحكم الفانون حنوق المستأخر لدي يكون حارل عن حقوقه الشخص آخر بدوق ترخيص من مدير الدو تر العنارية والاملاث

يصدر الحكم بسقوط الحقوق في قر رمسي دلى اساب سالوزير او مدير المالية مد اخطار مرسل للمستأخر على اشكل الاداري قبل شهر من صدور حكم السقوط ان هذا القرار هو غير قابل اية مراحمة كانت

المادة الذية والارسوب حداء من فارنخ قرار استوط يعود المصر الاملاك الدولة حالصاً من كل عبماو اجار او حقوق بهية قد كون منحيا او انشأها المستأخر و يعاد المستأجر الساقطة حقوقه القيمة المدفوعة من اشمن بشرط حدير مصاريف المدعوعة والفوائد على معدل و بالمئة من مام الاصاط السبوية عير المدفوعة ويدخل في هذا الحساب الدعمات التي دفعها المستأخر و اذا كان عن معروسات وانشا آت احدثها المستأخر فعلى دائرة الإملاك الابتفاعر و اذا كان عن معروسات وانشا آت احدثها المستأخر فعلى دائرة

القسم الثالث- الاجار أت تعره لادل — لادمى رداعيه

المادة الثالثة والارسون - تعقد الاجارات قل افتاح السة الزراعية وضمن الشروط

معية في قرار يصدق فيه على دفتر شروط منظمه مهمة مدير الدوائر العقارية والاملاك وسد احذ رأي الدوائل رواعية مال مدلات الاجار او سمر افتاح المزايدة يعينهما خبراه من الادارة و يحمد على الطمير ال يشتوا مدرتهم على الدفع م

لمادة الرائمة والارمون ادعقد الاحر بالرسى و دا فدمت صدت كثيرة وكن قبوله عن فضمة ارض واحدة فكوف الافضلية للمستأخر القديم ادا كان من علة الطالبين و ذكاف فد استثمر المعار ، وفي خلاف داك تكون الافضلية للطالبين من كبين في غرية اذا كانوا هم يستشرون الارض مصهم واذا وقمت مراحمة فيما يبهم فتؤجر المقارات بطريقة القرعة

ان قطع الارض الزهديدة الاستشار تؤخر في هبع لاحوال بالتراضي ويفصل تأخيرها للفلاحين

ن قطع الارض المتوسطة و اكبيرة تتؤجر بالمر ماء العلمية

لمادة فحامسة و لارسول من على المستأخرين ان يستشروه بنفوسهم الا<mark>رش ولا</mark> بمكن ان يؤخرو من صنهم او پشاراو عن حقوفهم لاشخاص آخرين مدون ترجيعن من مدير الدو ثر المقارية و لاملاك

لهادة السادسة والأسمان بد عكل السماط حقوق المستأخر في الاحوال لتالية ١ == دالم يمه لاستود و شروط السدكورة في دفير الشروط

۲ == دا احر من صمه او سارا على حقه بالاجار بدون وخيص من مدير الدوائر
 المقاربة والاملاك •

يقرو الاسقاط غر و من ورير الهاليه صمن شبكل ممين _إفي "يادة 11 من هدا

المرار .

الفقرة الثأنية - المراعى

المادة الساعة والأرسول عم ماع المادة الساعة والأرسول عم ماء المادة الساعة والأرسول المادة ال

پرده اسمه و لا مها درکاب ۱ ره مه ۱۰ اسم به ای ۱۰و المواشی فیم و سکار در در اسم به کلی لا سی معده المده المداه بشرط را المدمه با ک در در ادام در دراه المدمه المدمه

ارسم النعيل •

بهذه همدون عمل مدن مدا ما ما المام على على فرا على ورا المام المام على على المام على المام على المام على المام المام على الما

الفقرة الثالثة اخذبهض الحاصلات الصغيرة

البادة الواحدة والخسول على من حس شروب معه سرو في لفواس عادد مد دفع رامير سدتهرها لفواس عادد مد دفع راميرس بالله في مصروف من على حد رامير سدتهرها لع وضع المشاخر ومد من عصر بالمال المالية ما ماله ما مساحر من لأنا من المالية مالية مالية مالية مالية المالية مالية المالية ا

مادة شايه و الخساء ل بدال معال مدائد ما حل دفع على ما حسال المسوحة

طبهاً للماة ٥١ علاه وطريقه عصاء أرجعى المعطفة مهده لاعلى ضاهنالفه تحدد عوجب فرار من مدير الدوائر المفارية والاملاك

القسم الرابع-احظام جزائية تعرة لاورحة عقوب

الدور بذائة و حمسول. أن لاشمال أن خري على ملاك الدولة خلافاً لاحكام هذا قرأ والقرارات متحدده السمالا لصوائحة حراك المديم التأليم ساء على طلب الادارة ولا يمتع دلك عند دروم دالل المدين المدينوس عليه في نشر أم والعوالين النافذة وفرض التعويضات حقوقة

ا آرائ کے اور وعلی میں شاتھ پرول دفع ارسے الممیل فائد فعم صمعی ہیں۔ اثر سے الرسم اراساً اللہ اور میں کہ آتا ہے اسا دات میں الانش اللہ عیر المراحص بہا فی جارح حصص این فراہم الان ارد فار فیم فراہر اللہ ساتا به جراء عدداً

حامياً على الداعط الشاء أن طاعل علم و الله ما ورقع البرات سورية حراء عداً ٠

سادی بند د فضع حصاً و ستجر ح شائاً من ۱ دالات ارهندة بدون و حیص فیدفع صلی رسیم جلین بداک

أسابياً — د غمل حصة فحماً و قصر بأ فيدفع صحق رسير بمعين لدالب الهادة الرابعة والجسوق = اد كرر حرم في مدد سه فيصناعف لجراء ويمكن الحكم على المحاتفين بالسجن من بود الى حمسة المد

الفقرة الثانية - تحقيق المخالفات

المادة الحامسة و خسوس ما مأموري لاملاك و لموصيل ومأموري العالات ومأموري الدين ومأموري الدين الآخري الدين المراك و مأموري الآخري الدين المم حق في مصبح محاصر علم تحقيق لمحاسب المراكة على المدلاك الدولة سوء كانت محالفات متعقه بهذا الفراد و محالفات منصوص عها الله عالم فرائع والقرادات المتعقة بطالعة القرى

المادة السادسة والجسول ان محالهات المصوص عنها في هذا أمر رتحقق بموحب محاصر صبط و في حال عدم وجود محاصد صبط و في حال عدم كفاية هذه المحاصر

تعتبر محاصر الصبط حجه في خوادث ماديه المثنته فيها الى أن يثبت ما ينافع اذا لم يكن المخالف حاضراً عند كنانة المحضر فيذكر ذلك في المحضر بيس من معاملة من المدملات المدكوم، علام معروضه أنحت طائلة الالدم

الففرة الثالثة - ملاحة: محاضر الضبط و النسوية صلحاً

المادة السامة والحسول ال مأموري دائرة الاملاك يالفوات حميم الاوراق التي التعلق علاحقة محصر صلط بالشعبار باسلامها وهم مفوضون في ما يلاحقو الدعاوي مام الحاكم

ن التحقيق سواءكان في النديه او في الاستثاف يحري شفاهاً الدوات حضور وكيل قانوني • يقد الحكم على الشكل معين في القانون ينقد الحكم بالسجن وفقاً لاحكام القوانين النافدة

المدة عامله والحسون أسقط عرور ارس دعاوي عنب لتعويص في المحالفات لمسقة بالاملاك عند النهاء لمدات لمدكورة دياه كاملها

اذا تظم محمضر ضبط بعد مطي شهر بن من تاريح فعل محضر الصبط واذا لم ينظم محصر صبط وفيا عدا حوال النعدي على ملاك الدولة بعد مضي ستة اشهر في جميع المخالفات الاحرى

المادة التسعة والخسول به مرحص لاداره الاملاك ان تنهي المسائل بالتراضي في تعالفات المصوص عنها في هذا قرار و د صدر احكم فلا يحرى التراضي الاعلى الاحكام باحزاءات التقدية ا

الفصل الثالث

تأحير المقارات في المدن

المادة المستون في المقارات الداخلة في ملائد الدولة في لمدن تؤخل بعد الاعلان علم المنتاج المزايدة على المراكثر وساء على سين سعر افتتاح المزايدة على الركشف اداري

عياعدا الاحوال التي تؤجر في عقارات لادارة عمومية الطمطعة للمنفعة العمومية الاحدى البلديات يجب بصوره احدرية أن محرى مأحير عمر دا حسي اذا لم بنجيع لمراد فيمكن اجراء لتأخير عاراسي اذا لم تدفع الاحرة في وقات السحقاق، وم تنفذ الاعلم الاخرى وشروط التأجير

فيمكن الحكم يسقوط حق لمستأخر في قرار من وزير المالة في ما را من الأفصل ملاحقه تميد العدد محميع الطرق تمانو بياء الربي هد الا يمين ادى مراحمة .

الفصل الرابع - البيسع

اعلم لأول القلم واحصص

الماده الوحدة و لسنوال فيه منه كان بدوله و حصص في الأماكن المعية في قرار من رئيس لدولة ساء على فعراج و . من له بعد الخيلة وأي دائرتي الزراعة و سافعة .

ایادة ك به و لسون د حرى قسم على على محص لدولة واقعة خارج حدود ارضي القرى فنحت با تورع خصص بين قرة عدد ه لاكثر فرماً

اذاكان القصد من القليم بشاء فريه حديدة فحل حراء عليهم حصوصي للأوصي المعدة بهاميهوت الكرائح على قطعته دراعيه وافعه صمى حدود راضي على بلائدة وقطعة واللي السناء واقعه صمى حدود المقليم الحاص -

المادة الثالثة والسواف يحرى مديم مهدس مم أر مقاربة عند الأطلاع على المقراد المنصوص عنه في المادة ١٠

الهدة الرابعة و السنون أنجب باليسن بع حصص علانا في الحريدة أرسميةوفي ثلاث جر تدمحلية، و يحري السع وفقاً نقصر بنه الآنة :

الدده لحمدة والستون و حصص روحه دال الأستان الصعرر على هميم الاستوال بالتراضي بناء على سعر بعينه كل حصه وراد عدية معد حداد أي ناجه المصوص عها في الهادة ٢٨ من هذا القراد ٠

اما حصص لروعة دب لاست وسط هدع بالراد العلمي واذا لم يكن من يشتري هناع بالبراضي

الدقة السافسة و للمنول الله الله الله على المسيمها الله عشرة قلماط السوية الكاكبر، لا يُؤجد فائده عن الافساط السنوية

یجسم للمشاري ۱۰ بانگهٔ من صبه لاصاط بسویه عار سنتحقه اد دفع اهداً نمن اشاری و دفع جملهٔ قبهٔ لاقساط . قبه سنه

المادة شمة و سمى مكن بدكر في مقد به مبنوع على المشتري في مدة محدودة ل سم شال و معرش و لرامن و يؤمن حصله بدون ترحيص من مدير الدوائر المدارية و لاملاك كل سال سند حلال ألهده لاحكام كول لاعب أولا عمل به

د كان مقر مقداً في سجلات بطاوا وفي المحلات مقاربه فلا تمكن الت يحري بشأنه معادله ما من معادلات الله والمعادل على راحيص مدار المدول المقاربة والأملاك على راحيص مدار المدول المقاربة والأملاك المده المسعه و السول المحكم الابداكر عدادات في لعقد الله يجب في مسدة منينة والاستثنار ضمى شروط المحددة اد كان لامر مستداً مصنة دراعيه و ما الشاء بها ياست وهمية مراكر المعاد المان ويمه في صاف بنع وتسوير الارض ضمن الشروط

المعينة في عدد عد كو د كا لامر منعه العصمة حرى

ايادة سنعول بالمحصل في علمكن بال عبر والله الحمر به بالها عير والله الحمر بموحب بند من بود دات سع على باله مد بالله في مده بنية الحمر لا يكوف ما ما من من حمر شحد بالله ما من من من من بالم بناء به وما مدات وفا مدالج معومية وقاشر كات المائية أو شركات الاحتياط و مروان م كدات حمد بالمناول و شركات الرداعية من اي نواع كان المصدق عليه قاوار و كوال بشعري مشه كاله

الهادة الواحدة والسمول د، يه مرب بده به مده مديه فيكن عديد هده مده من الدي هده مده من الدي مده مده من الدي عطي لحمه دد برأ باست هرواب بدر در بال در مه من تحقق ستانيرهما محملي الم

والدام ية مشتري دمو حدي ده مصه سده وحكي سقوط حفوقه صي شكل لمين في دده ۹۱ من هذا عرار

سدم دوه و سامه در در در معار مدید دون سیاف و و فی استخلات معاربه و کان توجد النجاب دیون مسجیه استارهای فیلمون فراد استفوط صحن شکل الادادی فی محسیم محدر و سد فی استارها فی سیجلات الهای و فی صحفه المعاد

الدود الداد و الدول الد

اللاه رابعة و سلمون حتى بهاء مده في يحت على مشاري لا لا يليع ولا

وهن ولا يُؤمن في * أن لا تركن مع حصه من حصص علاك ماولة لا على الشكل الاداري سهة دائرة الاملاك و صرعه مراء عالى

لا يقس في لمراد لا لاستداس لذارون من شهروط مصوره من الشعري لاولين . لا يحق للمشاوي السافحة حقوقة الاشه الداءراء

وزع ائدن على 4 سالان

ا مصاواتها معالات دعام احتوى م اصل و الم

٧ . الأفساط دفية سوحة بدوية الرسر فوائد لأفساط مأخره

 لدون منابه می رهست منجه - مصفه ما طرعه و له د دادو از ممارة والاملائد.

د داد ما می دهم مشری ما حاصال کار محسوراً وقد که مسیات علاه .

ه مصاربيت بي لم قت من من منده بي لا اللي م يس لا الله و ولا للمشعري فيها تصلق بمصارعت بي المهام من ما محل في أمار الأعلى للما و الله و

مارد على ديك من سي أحدد بر د لا ١٠٠

الود ہے لئے مائدہ الاسے ما عال مدلق ہوئی اللہ ما ما معاملہ خسانات اپن اصحاب شاں

ماده الدسه، معون د بد عاج ، د ۱۸۸ موجب ملی الدولة دفع دی معویض کان فسف محمدت می مداکمان حالم فی معدر دار حال مدد الد فطه حقوقه و کندنت صحاب ساس فلا محل الله فامه الا دعوی کانت صد بدولة اللحصول

على قبض ديو سهم .

ال الافساط في دفعها الشاري تعادله عد جليم عوائد مأخرو ويعاد على لامالاك الدولة عالصاً من كل على. و حق على .

القسم الثأنى

سع مقار ب مير سواده من مديم سي سوية

مشیعیة او اد قبل رئیس سازله بسوره ما به فارامه الله علی هما اشکل الیادهٔ اثامه و سنمون از کان لام محمد بده باده فنجیت با به قراحمله

كثف من قبل لحبره و كان فيهم أسمال حارب به بالا بكان خارس به من المادل المحرور المادل عليهما بتجاور و المادل المعروب و المادل المعروب المادل القيمة وبد على و ١٠٠٠ ورد المادل مدوراً المصادقة رئيس الدولة

ساده باسعة والسعول عكن عدد الأولاك بدره به مدك والافه بدول استعال الى اصعام، عدمه .

المادة الثمانون – في محمل علام و ف مصرف و مدمات المعدم معدم الاملاك المحموصية بحملتها و عسم مها يعدر صحب لاعلال وحول شراء عطع الاصفة مهما

ددة اواحدو في ول د مديع كيس عن لاستحقاق او لمتنقذاعا،وشروط اسع الأحرال فيمكن عاط حق المسترى مرار من وزير الدلية اذا لم يرا مني الافضل ملاحقه تاء د عقد خدم عرق عام له

لأنفي فر الأعاط دفي مراجعه

لا سارجع الدولة مقار الانمد شهر من أندم فراد الاسقاط المشتري والاصحاب الحقوق بمه وقان والاصحاب بدس بسنجلة جاؤهم في مجانهم للجنار

في أنه هذه بده عق بمشه ي لاول ولاصحاب عقوق ولاصحاب الدين السحلة سؤهر با بداه الدين مصوب مصوب من أسم يروقو أدومصار بها ونقوم لاشخاص الآخر والله با با با با دعوال المعادل الماه على الوصل الدي بعطى الهم داده حال الدي بعطى الهم داده حال الدي بعطى الهم داده على الواحل الدي بعطى الهم الداده على الوحل الدي بعطى الهم الداده على الوحل الدانات في الواحل الدانات في الواحد الدانات في الواحد الدانات في الواحد الدانات في الدانات في الواحد الدانات في الدانا

د پت هده عاده وما دفع من فلمود عقار لاملات ادولة حالصاً من كل عبُّ او المار او حقوق عدم قد كوالي مصاها و الشاها مشترى .

مادة سايه و الهاوات الدارات اي السافطة حقوقة قسير النس لمدفوع للعجسم همام مصاريف الاستاطار عوائد سأخراء

الماده الثة والماوات الكن معال حق الشعبة سوحا عريضة لسيطة الدرية عدم مدالها له المرادد على الماء بـ المداكوا هاي عواد ١٠٠ - إلىانة ٨٥ من هذا الفرار ١٠

الفصل الخامس

احكام سهديه

اليادة الرابعة والثيانون سند ال تفاصيل تصبق هذا قر ر حين في قر ر حاص اليادة الحدمـــة و لثيانون حميع الاحكام لمحاعة لهد لقرار هي «مساة وسقى ملعاة »

الهادة السادسة والنهاس يرضع هذا غرارموضع السفيد في جميع اواسي دولة سورية دلمادة المسامية و النهاس مين المد الماد و لمدوب فوق المادة للمفوض السامي لدى دولة سوريا وجبل لدروز و لمدونون لدى دول مكافسو مسيد كل فعا يعبيه تنفيذ هذا القراد •

بيروت في ٥ ايار سنة ٩٣٦

الأمصاء. حوفيل

الد

2

,



المديرية العامة للمصالح العقارية و ملاك سولة الرقم ١٠٣ / ٧٩٩

التعديد وتحرير الإملاك في المحترم

لحصرة رئس المعنة

أرسل حصرتكم طباً صورة عن عليات لمنطقة محديد ملاك الدولة الحاصة والفت عطركم لى المدية تطبيقها حصوصاً من ماطق الي يكثر فيها وحودهد النواع من لاملاك كماطق حمل سمان وحمص وحماه ووادي الفات حيث يشرع عما قريب باعمال التحديد والتحرير ودمتم محترمين سمدي

في ١١ نيسان سنة ٩٢٨ و ٢١ شوال سنة ١٣٤٩

المدير أمام المصالح العفارية واملاك الدولة موقدم أو ثق المؤيد المظم

عليات بشأن تحديد وتحرار الملاك الدوله لحاصة

ماه على الاستئة التي وردت من حصرة متعهد، عمال الكداسنرو والتحسين لرد عي وتأميه السير عمال تحديد وتحرير العلاك الدولة رأينا الزوماً المطيم هذه التعليات الشأن تحديد وتحرير الملاك الدولة •

١ -- الفتاح عمليات التحديد والنحرير - ال عمليات النحديد و تتحرير تحري

آ في المناطق العقارية بني اشرب العدر شاصة باعمان المعدالد و التحرير وفقاً الاحكام القرارين رقم ١٨٦ و ١٨٧

ب – في المناطق الاخرى يجرى الكشف من قبل خان الم ألف وفقاً بهادة ٧ من لقرار وقم ٢٧٥ على ال تقوم هذه الحال دام هـ وفقاً للموادا، أن ١٦ من لقر ر المذكور -

يعلن افتتاح اعمال التحديد ويسع بي صحاب الملافة وقد كامكام عرارات وقم الماه و ١٨٧ و ١٧٥ على مأموري ملاك بدوله بي يؤمم في حمسة عشر وم تي سي تاريخ افتتاح الاعمال سخصيط حدود عاصلة بين لاملاك عائده، وية ومن ملاك لاهلين المحاورين تواسطه محرات د لم كن هنالك حدود طبيعية فاسرة ادبك وفعاً لاحكام المحاورين تواسطه محرات د لم كن هنالك حدود طبيعية فاسرة ادبك وفعاً لاحكام المادة ٨ (الفقرة الثانية) من عرار وقد ١٨٦ و مدد ١٤ من الرار و ١٨٧

التحديد لموفت ورضع ألحوم أل محديد مثلاث الدوية أبوات ووضع التخوم يحري .

اً ... في المناطق المفارية التي يول إلى عاطال التحديد من والماء المكام الفراران رفيا ١٨٦ و ١٨٧

ب- في لماطق لاحرى تحري هذه المسات من فيل مهندسين الحصور الحاله تتألف وفقاً لاحكاء القرار رقبه ٢٧٥

فعي الحلة الأولى يمثل مدارة الملاك الدولة أن التعديد ووضع التعديم أمور من الدوتها أو وكيل مفرض سنتيم أثما العث تعبدت

۳ - تسسل اعمال تحديد الأملاك عامه ال عمل التا مدا أوضع التحديد الأملاك على الترتيب والشروط الآتية .

آ – تعين لحدود الخارجية لامسلاك لدولة حسب مصومات اللي ساب مهما معلوا

ادارة الملاك الدولة ومن فيل صحب لاملاك لمحاورة وله ب الارضى المائدة لاملاك الدولة في بعض الماطق واسعة جداً وال لاملاك خاصه كثر عددها من حراء هذه السعة فالب تعيين لحدود لحرجة يكون دفيقاً وتحلف صفوسه على حتلاف المناطق وعليه في ادرة كداستروه لاستناد بي بصحب دارة ملاك لدوية تحددفي كل منطقة على حدة كيفية القياء باعمل التحديد ووضع التحوم الموقيين صورة المصالة المساحة على سدة كيفية القياء باعمل التحديد ووضع التحوم الموقيين عدورة المساحة العالمات المساحة ال

ب فقي داخل املاك لدوله بي تفيه حدودها لخارجيه تموم عرق للعطيط الاملاك المامه كالطرق و مسابك والحدامل والانهن لح ويعدون كل مسا يترم التعديد ملاك الدونة المامة وفقاً لاحكام قرار المفوض السامي دفع ١٩٤

ما الاحتلافات التي سمس بحدود في مشأيين درة ملاك دولة واصحب الاملاك اعبورة فتين في حرائط محديد اكروكي) وبدر ح في من عضر وعندما مجري محلبت محديد معرفة مهندسين وفقاً مقراس رفم ١٨٦ و ١٨٨ يعود البت في المترفات والاعتراضات الى معن خاصة وعند ما بحري تمرفة محمة المصوص علما في القرار رقم ٢٧٥ سمود هد الامران بمحان لدائمه في المصام

اعدال التعليم في دخل الأثارية إلى العمال تحديد الملاك الدولة واصع نحومها النابي مبدئياً بالماء لاغمال متعدد دكرها بي مطال سمال لحدود خرجية وتحصيط ملاك الدولة بدمه كا نظر في مبدئ الأمالاك وشموها على حملة فرى وبعدة بمصودة من مع ملاك الدولة مقسمة وفقاً بفر وارقم ١٧٥ يجب حتم حراء تحميات كشف و العسم التمن بصق ملاك الدولة فهذه الاعمال المكلفة بايضائه فرق اداره الكد منزو نحري عني الترثيب الكتي

اولاً في المنطق التي افتتحت فيه عمرات المحديد الموقت ووضع التخوم السادارة الملاك الدولة مكلفة باعضاء لمملومات الآنية الى وؤسله الاعمال الفتية في المنطقة آن قائمة بالمنظرات المائدة لاملاك الدولة مع سال مواقعها ومساحبها (دوعات و فدادس) والحدود التقريبية .

قائمة بالقرى المائد، لاملاك الدولة والتي يشغلها المراوعون مع بيات مقاطعها .

ثانياً -- بناء على هذه الايصاحات وبحصور مأموري املاك الدولة تبساشر الفرق بتعديدكل قرية يألف منها مصابة عدرية ولحدود الماصلة بين القرى بحسال تشكلكل واحدة مها منطقة عقارية مستقلة بين في حارطة التحديد (كروكي)

ثالث – تمين فرق التحديد في الحارطة مواع الاراضي الكائمة في كل قطع والطرقات والمسالك والاقتية والاراضي الصحرية المير صاحه نارزاعة والمستقمات والاراضي القابلة للري والمراضي والاراضي الصالحة للرزاعة والاراضي الممروسة العراضة الكائمة صمن نطاق الملاك الدولة و

اما البنايات المشيفة على اراشي الخلالة الدولة من قبل مراوعين فندخل في لخارطة ويدكر اسم المراوع مالك المواد الاساسة للداء وهددا بختفظ تحقوفه كي يحصل على الارض المشيد عليها ذلك الـاء صمى الشروط المندرجة في القراد وقير ٢٧٥

ومن الواضح كمال سماعلاه ل عمل اكشف تحري صمى الملاك الدولة كي تنكن من تطبيق القرار ٢٧٥

ان اللحان الحاصة لتعديد وتحرير الاملاك و محان ماشية في الاقصية التي له حق الت في قصايا الاحتلافات لمتعلفه بالحدود والمارعات لتي عكن وقوعها بين ادارة املاك الدولة واصحاب الاملاك المحاورة ليس لها حق المداحلة في الامور المحتمل ال تقع بين الادارة الملاك الدولة النوع الشهرعي الاراضي صحن الملاك الدولة النوع الشهرعي للانشاءات المشيدة من قبل المراوعين أحير الاراضي انحاراً عادياً مع لوعدباليم النحاء) فهذه القصايا تنت قيه المديرية العامة للمصالح المقارية واملاك الدولة وفقاً الاحكام القراد وقم ٢٧٥٠

في له بيسال سنه ۱۹۲۸ و ۱۶ شوال سنه ۱۳۶۹

المدار عام المصابح العدوية واملاك الدولة



الهديرية العامة للمصالح العقارية واملاك الدولة الرقم ۲۵۰۷ / ۷۳

نشأن مدين المسات سعقه تكيمه محدد ملاك ندوية المؤرجة في : سِمان سنة ٩٢٨ رقم ١٠٣ / ٧٩٩

لقد تقرر بعدين الممرم من المداكات من المعالمة كيفية تحديد الملاك . الدولة الخاصة على أو حه الآتي

۱ ن تحديد املاك دولة وصاً لاحتكام غررس ۱۸۹ و ۱۸۷ يحري مصدير المنطقة المقارية يعني قرية بعد قريه ويجب ان حبر كل فريه من فرى ملاك الدولة محصر تحديد واحد

ي - تمين الحدود الخارجية لاملاك عوم الاحل تعدال حدود لح الرحية فيموع قرى ملاك عوم في حدى عصل كبيرة بحد ال تشمرع فرق التحديد والتحرير محديد قرى مائية والملاك عوام و كائمه عني الأطراف خووة القرى السائرة المائدة للاهلين الذا كال مدن اللاك عوم و هال عرى لحدورة متعقيل على تميين مو فع لحدود عاصله بين عراس فكمي مهدسون معلم محصر واحد شمع القرية المائدة لاملاك عدو ه ومه دات قد دعى احد لاهلين بوضع ليد و مائيسرف نقطعة مميه كائمه صمى احدود لادرية المربه عائده لاملاك عدوله فيحب الاليصم مهذه القطعة عصر تحديد حاص الدو في حلاف على ميان واقع الحدود فيحت على المهدسين الاليطيق المعلمة واقعة بين احدين المدعى بهما من قبل كل من الفريقين محصر المهدسين الاليطيق المعلمة واقعة بين احدين المدعى بهما من قبل كل من الفريقين محصر المهدسين الاليطية عصر حاص يوضع المهدمين الالهارية ونين همد لوصمية الهادة و قبرة متسمل عدراً من رقبه عصر الال المؤدة والين همد لوصمية الهادة وقد متسمل عدراً من رقبه عصر الالال المؤدة والين همد لوصمية الهادة وقد متسمل عدراً من رقبه عصر الالال المؤدة والين همد لوصمية الهادة وقد متسمل عدراً من رقبه عصر الالال المؤدة والمين همد لوصمية المهدمين المهدمين على المهدمين المهدمين عدراً من رقبه عصر الالال المؤدة والمين همد لوصمية المهدمين المهدمين على المهدمين المهدمين على المهدمين المهدمين عدراً من رقبه عصر الال المؤدة والمين همد لوصمية المهدمين المهدمين على المهدمين المهدمين على المهدمين المهدمين المهدمين المهدمين المهدمين المهدمين المهدمين المهدمين المهدمين على المهدمين المهدمين

في الكروكي الذي يجب ال يصاف في محصر التحديد عائدة القرية الحاري تحديدهما وعند ما يجري تحديد القرية المحاورة لاملاك الدولة لا يرم محديد القصع السارع فيهما الآنمة الدكر مرد أدامه •

ح كسه حال مدينات عن عمل عند عن اللحنة المكافة بحل النزاع الواقع بين ادارة املاك لداله والاهس عند عن عاضر التعديد المظمة على الواجه الآنف الدكر ان "راعي احلات كلم"

ا فكان تقره برا دره ۱۸۵ سوية و هاي طريه محاورة) متقتين على تميين لحدود تعاصلة بين مصله ۱۸۵ سوله و عربه محاوره بي هي من الاملاك لحاصة وكان الحلاف و فيا على قطعه بن حي ۱۸۵ لدوية و فعة على طون ها هذه الحدود فيخمل وقوع لحالين لا سان

العالة لاوى د الب الى احد ال عصمة المحلف على كالت من الملاك المعولة فقروت تسعى السير حراء السي عدد حاة السمى السعن الرازها على تعياه المعامر المنظم بالقصم الأعد بدار

لحلة الديه د أمل على باحده ل عظمه تحلف علم، عاده لاحد الأور دوفقاً للقانون فقر رمل تسجيم باحده فندمي في هذه حاله ل خصص العدم باحد المائد لتدك لقطمة و في المدره، عقاراً مائداً كالحل المداية المدرية المائدة للدولة

الدكان الفرار محمد باس من طور دار با به من منطقة الملاك الدوية والقربة المجاوزة فنتج على دلك الركات عصمه الدراج في دعي بهاكل من ميثل داره ملاك بدوية و عالى الدارة والعال الماكات المحمد الماكات الما

المحصر وان تدغم القطعة الراضي املاك الدولة المجاورة لله على أن يصحح الحد العاصل على مقتضى هذا القراد •

الحالة الذية ذ ثبت لدى للحمد للقطعة لمدرع فيها كانت في الاصل من الملاك الدولة وال احد الافر دقد كنسب وفقاً لقانول حق لتصرف فيها فقروت لمجة تسجيلها باسمه يجب الايجتمط بالهضر المصرب وال تسبر عدراً مستملاً ضمى المصمه المقادية المائدة دوله .

الحاله التالغة الدولة بل من اراضي القرية عاوره سمي بحة و حلة هذه السنصح الحد الفاصل بين منطقة الملاك الدولة والقراء عاورة فدحل للات المصمة صمن حدود هذه القرية وان تعلن عدم صلاحبها قابت في العصبه وتلع قرارها لى رئيس الاعمال الفنية والى لجنة التحديد والتحرير في المصعه المقاربة الحاورة في صمت هذه القطعة البها وعندالة يبقى الادارة الملاك الدولة حق قامه دعو ها مدى هذه اللحه واد كانت المحة المدكورة عالت حدم الاعمال في سائ قراء فتحال المعمة الدائمة في المضاء الوالعدة الحامة الى ومت مقام اللحة الدائمة في المضاء الوالعدة المائمة المحتة المائمة المحتة المائمة المحتة المائمة المائمة المحتة المائمة المائمة المحتة المائمة المائمة المحتة المائمة المائمة المحتة المائمة المائمة المحتة المائمة المائمة المحتة المائمة المائمة المائمة المحتة المائمة المحتة المائمة المائم

ملاحظه الدولة على الدولة المناه عمليات الدولة المدولة المدولة في الدولة المولة المدولة في القرى الحجاورة اثناء عمليات الدحم خاسمة المسكنامه لتميين حدود منطقتي الملائم الدولة في العبس والاحص والمبي لم تكن محولة الملاحية المت في الدعاوى المدامة محق التصرف في الراسي القرى محدورة منطعي الملائ الدولة الماهتي الدكر و الملام المدير الدم المدير الدم

للمصالح العقارية و ملاك الدولة عارف الحطيب

في ۲۲ نيسان سنة ۹۳۱

قراررتم ۱۷۱ بحل الاراضى المشاعة

ان انسيو هنزي.دي خوصيل النصوفي محلس شيوخ والقوض السامي للجمهورية الافرنسية لذي دول سورية والنان الكبير والملوبين وجبل الدروز

منه على مرسومي رئيس لحمهورية الفرنسوية تاريخ ٣٣ تشرين التابي سنة ١٠٠ و ١٠ تشر ساول سنة ١٠٠ و ١٠ تشر ساول سنة ١٠٠ وحيث ال لتملت المشترك الارص و القسمة الدورية هيا محالمان الأحكام القوا بين لدفدة ١٠ وحيث ال هدو نعاد ت صر مالمهود شخصية و الوذي غدم الرراعة ، ومعد حد رأي حد مشكله بموجب الامر عدد ١٠٠ فصادر في ٢٥ كانون الذي سنة ٢٣٦ فصادر من المقوض السامي ١٠

وساء على افتراح امين السر عام يمرو .

۱ – ر. القسمه الدوريه بن الاشجاس بدين يشملون راضي علاجة والعماتين
 و الحروم و جائن الح المبلوك مثاعاً خلافاً لمملوث لمد كوره في سندات الملكية او التي هي بدون سندات هي مينوعة وبعى مينوعة

بسماويها اما وفقاً للاتفاق بدي محصل بين بشتر كين في سنك واما درياً ، وفي لحمالة الاحيرة بصير خل و قسمة وفقاً مقو عد امحدده في مو د شابه

۳ - را قسمة غربه بین لاشعاص الدین بشعبون الاراضی فی اعثاث الدکورة
 فی ایادة الاون تفوم به فریه فریه حدة التحریر و الاحصاء فی القصاء و عاون عجة فی هذه
 احال مأمور من د ارة ازار عه ویکون به صوت استشاری

٤ - تقوم بعده بالعسل وفقاً لاحكام فرار التجرار والمحديد في اسمال التجرير كل
 فئة وحدها (الاراضي مي تمكن رب و بسياين او أكروم والاراضي المعروسة أو المبية

و لمراعي الع) و معار ب حاصه مقده و بدر با تمين حدو كل حد في كل فئة من الاراضي مجري وفقاً لاحكاء على صحه وسد بدائم د كات تمن سدات هد عند الاطلاع على رسم المساحة تبدأ لحمه منسيم عد المرسم لحصص كل واحد من لملاكب سمه كا هو مد كور في بادة المعه الحري المسيم بطريقة لا تكون مها كل حقيق خاضة نقدر الامكان لحقوق مرور وسمي من حصص المحاورة و النام و راب المحمد في خصص المحاورة و النام و راب المحمد في خصص المحاورة المحمد في خصص المحاورة المحمد في حدث المحمد في الم

۷ - ان الحقوق العقارية و ساة الما او حقوق هي موجودة على خلة و حره من العقار بدون رضي محموع لاشتخاص بدي شدور بارس تحفظ بعد تسمة مفعولة نحاه حصص شخص و لاشتخاص بدي ادم عدم محمل

۸ رس حمول المفارية و كاليف و حد ي رهن موجه ده على فسم من العقار وال كن مث عا يي أو فع رهو مسجل كناء معنده في دفيه المسلط ومنظم به سند صابو تحفيظ عد المسلمة جمع معمولاتها تجاه حصص و لاشخاص بدن بشفون المبك المدكوري في السند و استجاب الحقيق فيها.

ه _ تمود اللحثة عند القسمه تنوزيع صاد بري ال مد سمال فقاً حقوقهم
 ا اللحق عشد التي محري، فقاً الاحكام بدكر الملاد معي من راء م لارثو عسمة
 ا اللحم لاحكام عواتمة الهدا في راهي مندد

١٧ _ ميں _ اسم مكلف سفد هد فرد

بيوس سامي: حوفيل

في ١٠ در سه ١٩٢٦

القراررقم 109۸

نشأن تطبق حكام تمرار دي رقم ١٧١ القاسي

بافرار لارصي المشاعة

ال رئيس محلس ا وزراء بدولة سورية بداه بين محلس ا وزراء بدولة سورية بينه على قرار تأسيسها ناريح محكاتون لاول سنه ٩٣٥ ورقم ١٩٢٠ وعلى قرار تسببه ناريح ١٤ شبط سنة ١٩٣٨ ورقم ١٩٢٨ ورقم ١٨١٤ نالصرورة القاضية بعين بناصل عنصه منطبق حكام القرار رقم ١٧١ المد كور اعلام وعلى رئي الماحنة المؤلمة لاحل البطيم التقساصيل المدكورة في تطبيق حكام القرار رقم ١٧١ المدكورة في تطبيق حكام المدكورة في تطبيق حكام القرار رقم ١٧١ المدكورة في تطبيق حكام القرار رقم ١٧١ المدكورة في تطبيق حكام المدكورة في تطبيق حكام المدكورة في تطبيق حكام القرار رقم ١٧١٠ المدكورة في تطبيق حكام المدكورة في تطبيق حكام القرار رقم ١٧١٠ المدكورة في تطبيق حكام المدكورة المدكورة في تطبيق حكام المدكورة في تطبيق المدكورة في تطبيق حكام المدكورة في المدكورة المدكورة المدكورة في المدكورة الم

وعلى افتراح لمدر عام نده الع علمارية وأملاك الدولة وموافقة وزير الرزاعــة و التحادة ٠

يقرو

١ ر دكشم على الماعق لمشاع المدكوره وتحديدها الموقف في كل منطقة عقارية يحري من قبل الدرة كداسبرو وفقاً الاحكام القرارين رقم ١٨٦ و ١٨٨ وتعليمات ادارة لكد سنرو رقم ٢٠٠٤ مؤرحة ٢٤ من س ٩٣٧ ورقم ٢٧١٤ وتعاريخ ٣ اليلول

1977 A

ان محاصر الحديد لموقت مصية من قبل قرق التحديد تودع الى اللحة الحماصة المحديد و التحرير الاحل الشاوع وعارف و ما على ان من هذه المحديد و التحرير الاحل الشاوع وعارف والماعل ان من هذه المحديد والاعتراضات مدلقة بالمدود الحراج ومن أنم يحكم بالاحتلافات الواقعة مين اصحباب المحقوق بشأل تعيين مقدار حصصهم و غرا الحدسر منصة باسم كل واحد مهم م

۳ بعد محدید و ایر را الا رسی مشاعة الد کوره او افعة صمی المنطقة العقاریة وفقاً للشروط المنصوص علیه فی مقرة الاول غوم الحاد فی القرار رقم ۱۷۱ مصیف الاراسی اکائنة فی کل منطقه من ساصی الشاع الد حکوره و تقدر قیمه کل منها و یؤلی هدا اتصابف و نقدر کیا بألی

ا تعدب اللحله مأمور اررعمة مصوص عه في ايادة ٣ من القرار رقم ١٧١
 لاحل مطيم مشروع عميه مد ص الاد دى مشاع المدكورة وتقدير قيمة
 لحكل مها٠٠

ال مأمور أورعه مع مهدس وثلاثه حدوه من لقرية يوسهم محس الارة لقصه يقومون في لارضي بصبعا عمل لمشاح وتعدير فيمة كل منها نم في لوقت نفسه رسم المهدس على الخرطه قطع عمدة لاوح أي تأهب من المطقه لمشاع وكمداك مأمود الروحة فاله مطه كل مطقه مشاع قائمة تنصمن الايصاحات الآسة:

آ مساحة محموع اسطقه الشاع ومساحه كل من نقطع محتفة الانوع ب - القيمة ناعتبار الهكدر و لآر والسنتار و ساحه كل نوع من الاراضي التي تترك مها المنطقة المشاعه عمر اسماء و قب اصحاب العلاقه د الحصة لشائمة المسائدة اكل من ذوي لحفوق ا بالقد ___ او القيراط العراب ...) .

ه الساحة التي نحب ال تحسيس كل من دوي لحقوق للسنة حصته و - الملع الدائد كل من دوي حقوق للسانة الحصته من مجموع قيمية القيمة حصة كل واحد من ذوي الحموق لاعاء الله الحصة والدرة في المقيمة ٢٠١٠

على مأمور الرزعة ل يأحد مين لاسا اثناء المسيم وتبعيه الارض الاقتصادية وتدم أو بها حكمياً وكماوياً .

" الله مذا وع تصبيف و التحليل لمصم ضمى شاروط الساغة يعرض على اللعنة الاحل المحقيق عن صعته و التصديق سيه ولدقق اللجنة هذا المشلوع وتدخل عليه المحليلات التي والها لازمه أنه لمله في ديوال اللحلة ولدار صعب الملافة بواسطة الالالملال في القرية الاطلاع عنه ولداء متعوضاتهم و عدر صالم حلال مدة عشرين يوماً ولهد المصاء هذه لمدوات للحلة في المدواتات والاحراصات أو دده وتقر المشاروع التصابف في المحدد على الماكن المحلة على الماكن المحلة من الماسيق الشارع الماكن والمدا

٣ - بعد قرار المحاضر بعائده له. عنى بشاع بعدكه ية تعهد اللجة بوسطة المديرية العامة للمصالح المقربه اللات الدولة حميع الاصارات المعلقة بالماطق المدكه به الى ادارة المساحة لاجل حساب بساحه والمصمؤمر الط كداسترو

 عد انحار حساب المساحات وصفح الطالكاد استرو تقوم ادارة الكاد استرو مصبح مشروع الافرار اللاراضي بين صعب حدوق في كل منطقة مشاعة ويتم هاما مشروع وفقاً لنعليات عامه تصدوها دارة الكاد استرو ونو فق عليها المديرية العامة للمصالح العقارية والملاك الدولة على ال يؤحد بعين الاعتار ال يكون لكل حصة من الحصص المفررة معد الى الطريق ولكول هذه الفطع حاصه عدر الامكال من حقوق الاتعاق (حق المرور والمسيل) وعد لاو او لا تعتبر الفسمات لناتجة من وجود الطرق والمسالك ويحب ال يكول من عابات هذه العسمات عدم تحراثة الاراضي وامكان توذيع المجمعين بالقاء القرعة م

31

. 1

يجب ان يذكر في التعليمات لمشار الها انه في حالة مجزأة الاراسي ان احراء صعيرة ابتفاء أن يكون لسكل من اصحاب الاملاك حرء في كن من لمساطق لمشاع يتحتمر على الدارة الكاداسيروان تقوم نجبيل هده الاراسي وحمه العدر الامكان قطمة واحدة في منطقة واحدة ه

يجي أن لا يشمل هذا التجبيل الأواسي عير فاعة الاستشار ما ما يتفق اصحاب الاملاك على اعتبارها في التجبيل المذكور وهد المحمل كون حدراً في الار صي عير القابلة للاستشار اذا كان عدد صالي الحبيل كثر من عدد مدرسين و د كات مساحة اواسي طالبي التحبيل وسع من المساحة اواسي المعادسين ولو كانوا كثر عدداً والسي طالبي التحبيل وسع من المساق هؤلاء على تخصص حصص أنحصص هدما بالقرعة القراق ه

ه - الى مشروع الافراؤ في كمل منطقه مناع سطير من دره الكاد سبرو ورسل الى المحمة بواسطة المديرية المعمد للمصابح المقاراة و ملاك لمولة و المحمة الدهقة المحضور مأمور الرزاعة على ن كون لهما المامور إلى استشارى فقطا

ويحكن بعد الارتشي اللجنة من لدفيق لمشروع مدكود من تمده الى ادارة الكادامة و بواسطة المديرية العامة للمصالح المقارة و الاشدولة لاحل دحل تعديلات

التي ارتأت ثم مد دحل التعديلات ولدفيق المشروع الجديد تتخذ اللحنة أول قرار غيول بشروع وعلامه •

٩ - سد رَ تَقَالَ للحَهُ مَشْرُوحَ لأَفْرَارَ تَعْنَهُ عَلَى وَحَهُ لأَ تَيْ:

١ بيس رئيس لنجة لمشروع سبق اعلان عنه في القيرية يبيء ال مشروع الافراز هو موضوع في فلم لمجه وكن من به علاقة بحق له النب يراجع كاتب المجمة للاطلاع عليه ٠

المجنور السي اللجنة اصحب العلاقة بالطريقة نفسها الى تقديم ما يمكن ال يكون لهم من للحوصات و لاعتراصات لى كاب العجه خلال مده عشرين يوماً
 مد نقصه مدة المشرس وه عصصه لاعلال مشروع الافرار تبدأ اللحة في اليوم سين نافر رد مد الله عكم في كل سحوطات والاعتراصات التي قد يكول قده با دوو الملاقه

۸ سد قرره د وع داور ماد لاسه ب الى ادارة الكاداسترو من قبل المجمة لنطبق الاور د على الراسي على الابتداء دات نحت شرف اللحاء وفعاً الأحكام تمليات حاسه عندرها داره الكاد سرو وتو عق حله المديرية العامة المصالح المقادية و ملاك لاوله ٠

ه الما المستم الأفرار على الأراض أنظم داره الكاداسترو محصر تحديد الكلم قطمة حصصت الشخص دارك وفقاً بعداد مداد الما و لمواقع المبينة في حارطة الأقرار والودع هذه المحاصر الى رئيس المحمه موقع عليها فامصائه وخاتم اللجنة بعد الله يشرح عليها ما مدي.

(رهد هجسر طه و فر نموحی افرار اراسي لمنطقة عشب ع رقم ۱۰۰۰۰ الحاري وفقاً للقرار رفم ۲۰۰۰ عادر من عجة في ۲۰۰۰ سر ۲۰۰۰) ١٠ يكون المحاصر المطمه وعفاً لاحكام المادة التاسعه الآعة الذكر مانسندات التملك من القوة القانوبة المصوص عليها في قانون التصرف تاريح
 ٢٠ مارت سة ٩٢٩ ودلك الى ان تعطى استاد التمليك الحديدة الى اصحاب الحقوق وفقاً لقرارات اللجنة النهائية .

۱۱ — أن وزراء الزراعة والتجارة والماليه و لداحيه والمدية مكافون الله فيمايختص به لتثميذ احكام هذا القرار

دمشق ۱۹ نشر ن الثاني سنه ۱۹۳۹

محدثاج الدين الحسني شوهد ورير الماليه محد جيل الالثي شوهد المدوب بروبير

شوهد ورير الرراعه والتحارة عبد القادر الكبلاني شوهد وزير المدلية صبحي البال

شوهد وصدق نتاريج ٢٨ تشرين شابي سنة ١٩٢٩ تحت رقم ١٢٨٨ المقوض السامي يويسو



القرارعدد ٣٢٠

بشأن المحافظة على مياه الاملاك للمتومية واستعهلها

-<>

ن المساو هنري دي جوفيل العضو في مجلس لشيو خ والمعوض الساميللحمهووية المرتساوية لدي دول سوريا ولسان اكبير واللاد العلويين وحل لدروز

بناء على مرسومي رئيس الجهووية الفرنساوية عاديح ٢٣ تشرين أبني سنة ١٩٢٠ و ١٠ تشريل ثاني سنة ١٩٢٥

وساء على لقرار ٢٥١١ لصادر في ٢٠ آ دار سنه ١٩٣٤ بوضع نظام لمنع الامتيارات

و ماه على غرار عدد ١٤٤ الصادر في ١٠ حزيرات سنة ١٩٣٥ نوضع نظام للاملاك المتومية في دولتي النان الكبير وبلاد العلومين

وسدعني اقتراح سين السرالعام

قرد ما يأتي :

الباب الاول

نظام مياء الاملاك الميومية والمحفظة علبها

المادة الأولى — الله محظور دون رحصة تمحها لأدارة صمن المروض المحددة في أقرار عدد 188 وفي هذا القرار

١ -- منع الاملاك منوميه من حريها جرياً حرأ

٣ - التعدي باي نوع كان على صود الاراضي التابعة لطفاف مجادي الماء الموقية و الدائمة والمستنفعات والبحيرات و مدران و لحرات (١) و يسبع وكدلت على حدود وميرات قدعر المياه وقساصها وبرع الملاحة و الري و الحقف والنصراف المسرح الها انشئت للسفعة المدومية الان ديت المشأة ساعاً يمكن وميم ١ وتصلحه ١ صمى الشرطين الآتين وهما

ان لا يراد شيء في قياساتها الحارجية وان تكون المواد لمسمعلة المصلوح من ذات لمواد التي ستحدمت سابقاً .

٣ - اجراء اي ايداع كان او غرس و درع على الارص كامة صفاف محمدي المياه ألموقته او الدائمة وفي مسيلها وفي البحيرات و لمستدمات و عدر أن و الحرات والياحدود ممر أن قساصل الماء و فاطرها وأثر ع الملاحة و تتحقيف و المدريف المسرح الهادائشات السفعة العامة المامة المامة العامة العام

2 الإعامي و شعرو الدخيرات والمراب و المعاره من الأراضي سامة

 ⁽١) النحر ١: (وهي لخلحان للسكالة من ماه أنحر والتي توجد في حرر صعره السماة hagune »

لصفاف المياه الموفتة أو الدائمة والمحارات واستشقعات والعمران النحرات

ه - تنظیف محتري اساه الموقعه او الدائلة و تعلیقها وتقویمها و تنظیمها

۹ - اجر ، حفر من ې بو ح کات على مسافه تنفد عن حد صفاف محدري المياه و قاطر لما، و راع بلاحه و برى و تنخف و تنفر چه مد آن کون فاسه دون قيساس عمق هذه الحفر او معادلاً له على به لا ممکن ن تفل هذه بسافه عن ثلائة مدر

على به بحوز بده ن رحصه عبد في الاملاك خصوصیه محمر آبار عیر منفجرة
 لا بنجاور عمه، الله و همين التراء

۸ محطور بو ع عام تقام بای عمل کال دائم او موف قد چکول به تأثیر علی
 کمیة میاه الاملات ممومیة و علی حرباسها ۰

المادة ثايه سمسوع

ا الى نحرب ويهده و مطل دى بوع كال كل وحرامل لانشاه ت لمشيدة لاسمهال مياه لاملاك المبومة و حقصه منسوح بها منار والي بدها التيسار مثل حسور والاسد دوله طراور ع ملاحه والرى والمحقيف أو المدايف والمساطل مبدودة على سصح الارض ما مصبوره فهما واحهره أوارح الحاشات المناه منحات الانشاء تا المدكورة والانبه المشده بنجابه من ميناه الأملاك المبومية م

ب الحرى في ماه الأملاك العمومية المداح بها أمارة أو التي بدول

امت في و براق . يعمى فيها مرداو مواد بصر في العالم الصحية او بالرحة العمومية و مجسن استعمال هده المياه

الم الماه حدد حيو يه في الاراسي الداخلة صمى منطقه حماية ألمين ماه تستعمل المعالمات الممومية و حداث مستود عال الاقدار وعلى عموم احراء أي ممل كالأب من المالية الرابدس عنك المالين ا

إلى السلطة التي ينسه عنه هذه العام، من السلطة التي ينسه عنه هذه العام،

. 70-

(



الداب الناني

حكام تسمق بالرحس والامتيارات مخصه عياد الاملاك ممومه

.

يادة شائله ــــ نحور ان سامس بدس رحصة مايا كآمر عير الشعرة التي جرى حمرها في الملاك حسوصة و تي خراج م با يوم أ عل من ماية متر مكمب وذلك اذا لم كل مياه الله آمار أحردة بصورة حلية من مهرا و من عين ماه

الدهة ألو بعه الحسم لاموركا به ينصم منعلق ترحص لاشعال عوقته صمى شروط تسية في لمدة ١٧ من امر بر عدد ١٤٤ ماي عصى عوادب امر من وائيس الدولة او امن السلطة الى بانها عام ١٠ وهمدد الامور هي

- ١ الشاء الله اليس للم صفه دائمة عاليه السفال . م الأملاك العلومية
- استخر ح مو د من ی تو چ کا ت من مدار محدی مه لموقه او د شهومن تحدی د د مد مو د من د مدن می درد.
- ۳ سے قامہ مستولات و مرس لائٹھ اورواع الا صالحی للعاف اللہ وقیامسیل محاری اللہ وقی المعارات و استعمالت و العدران و العراب
- لاشم منعقة بالتقب من حاد التي تحت لارس و معجره و عسطالباد ماعدا ستعهال .
- الابيه المعدة نصبط و ستمال مرد عبول نصبعیه نتي یکول مقد رها عایر
 کاف ایرو ستم له للمنفعه المامه .

٢ تنظم وتعبق وتعويم وأنصير محاري بياه الموقة و الدئمة
 المادة الخامة أنحدد في أرخصه شروط الخصوصية لي منحت صميد هده
 الرخصة ٠

يدكر في هده الرحصة على لخصوص لامور لابه .

۱ ده کات تشعلق معقب علی میاه فتحد د فها منطقه این ساعری فیم لاشعال والاسالیت این تساممل فلتنفیت علی شاه و سفر بها و اعلیات و استاصر این تحت علی صاحب اراحصه این غدمها بلاد و قا و استاره صاحب این خواجها مرافعه لاشعال

واد كات مدق باشاه بره على محاري ساه و ساه خلع ما يربه واي مشروع
 كاف يتعلق مصام حريان ما فاد كر مكان لاشد بالمرحص مها الوج و يسهما وفياسامها لاساسة وشروط لمر فقاسي شاه ما محافظه عسه ه سنتي د

المادة سادسة د قدم صاب رحصه بسمس من ، عافت لا ص فلحب على رئيس الدولة و على السلطة بن يديه سه لهدو ما به با يعطي عليه من حقادات الطلب في مدة الربعة شهر والد القصاب هذه المدة وما تأخذ وما تأخذ صاب عليه عن رحصه فاملا صاب الرحصة مرفوضاً صحاباً وحور بصاب الرحصة مرفوضاً صحاباً وحور بصاب الله معام حالت الحاس الله عام الرحصة المرفوضاً صحاباً وحور بصاب الله عام حالت الحاس الله عام المعادة المحاسفة المرفوضاً المحاسفة المحاسفة

البادة السائمة — خلافاً لاحكام المادة ١٤٧ من عرر عدد ١٤٥ عدم لامر والآبه لطام الاشعار الموعته المدة محدودة تريد عن السنة ولا محد لا ج - و ب ا احد لمده و لاسد د ي هي عدمه د الله في مسلم محدي عدم لا مد حربه لاسقه من مده لاملانا مدمه و سعم آلات و سعيان المات المده لوسد قوم لحركه ه

۳ 😑 استعدام المام تي تحت لارض و المفعره

ع ــــ استحدم يباسع المعدمة و الحارد

ه . تحقیف ۱ نعور ک و السلطان واستحد مها ۱

البادة النامة على الرحصة المعلقة استخدام سياه العشاريع الزواعية اوالعطاهد على عبد حدرته على هداء المشارع وعداء المعاهد ياكان شخص لدي تمقل اليه • الهادة التاسعة = تتم الرحصة عاون مان فيه على لحصوص •

۱ - نبر بدت سامه الباطلة عائده المباد و لابده و كمه الهاء المتحدة والذا لرم
 لام تعين فيه رضاً وفات السحداء سيام و شروط المفروطة سفسريف العيداء ومرافيه الأشمال ٠

لا تب شد به ای سنؤ حد پنجی قدمی صفیان بداد ویشخافظه علی الصحة معومیة
 سد حداجات الاهان محادیان الله من شاب وعیران

م سه دوق سلال ، ي رحص باستده مه

ع -- بادر الازمة لاعار لائديان وصالمترجاع ارجعة من صاحبها ه -- مدد ارجعة .

يمع هد قدم صحب شأل في دات الرف لدي يمع قده الرحصة بده الماشرة تحد د ماخصر صحب بحصه بمموجه لا كثر من سنتين وفقاً بمشروط المصوص عهم في بدة ٧ جمد به و تمام لاسة في الشاها قبل شهرين عبي لادن من أبه ماء قد يراد مدك د مادد هده البحصة محكم الديون لمدة تساوي بصف مدم، لاصده -

د منعت رحصه سماق استجداء سام او سه عاور ال بدكر فی الداوات المشملق بها ال ارجطة ستحدد محكم الداول عند الهائم المداد حديدة قدرها الامركذلك عند النهاء و كمون الامركذلك عند النهاء

هلم المدة الجديدة والمدات عي قد تدياء

البادة الحادية عشرة ــــ لا خور تمير عن رحص و سحبه لا على شكل الدي محت فيه و مدادهم المنوص الذي تحدده عام كم لاد الله الداخص خدالاف مهدا لشأن ا

هادة سية عشره - تجمع مشام مصوص عيه في باده ٧ بمطام متعاقى بالاميارات عداء تمام هذه مشام محكم كالمحافظومة ١٠ مكن با تتجاور مدة الأمشار همل وسعين سنة

آیاده به تاثیره در معنی مسر فنجی با تاجی بدک درمیر دفتر شروط مجدد فنه علی الحصوص

ا البرسات مسومه مستقه مأحد به والاشاءت وكمه به محدد عسد الاقتصاء ووث السحد م به م شروط بالارامالية عمر عب المستقر والرافية الاشتمال والميادة الميادة الميادة

الایت الدالین می و حد بایدی مامی الله از دار المتحافظ علی الدالله الله میومیه ولند اختیاجات الأهالی الله می الله می الله می الله معرف

ہ — بیپیں کیر فود بشلاں ہاں ہے دانے ہے لاء او بندر فواہ عا به عامد بالرمہ لاتی لاشہ یاء تداہ داندہ دائا۔

٥ ــ يه لاخيمي و عود لاح صه م حاجمها مد الأمصاء الأدرات

مبومه -

٧ تند شروط لأمتيار يه إله

مستعصير لأشاث عند مهامدة لأمت

٩ سند أشره بأ والمتوف سي تحت المبل تفتصاهم ذا البع الأمسار

یدة را بعة بشرة بساوحی بصد برخص و لامت بن ما وسم لدولة ممکن اطافة بعض اشروط بصدد فی بص ارخصه و لامت بر الا ممکن حراء اي بناول حملي و حرائی کار عن لامند و آن بعدر و الدان در داد در با مداو وققة رئیس اندولة المصافق عدید من ولی الدولة المصافق عدید من ولی الدولة المصافق عدید من ولی الدولة الدولة المصافق عدید من ولی الدولة الدولة المصافق عدید من ولی الدولة الله من ولی الله من ولی الدولة الله من ولی الدولة الله من ولی الدولة الله من ولی ولی الله من ولی ولی الله من ولی الله

ودر الحاملة عشرة على لامار صاحه في محص حرو لاشامات العلومة السكورة في دفير شروط علاوه على حقوق مصوص عروق أو د ١٨ و ١٩ و ٢٠ من هند القرار جملع حقوق عي ١٠ فنو عن والالصله الا وه شأن براع الملحكية فيسقفه العلومية وعلى حاجب الأدرار حاسب المداود على هده شحو إين والالصله و

الدور سادسه عشری حق رئیس ایامها با خبر موحب حصا صحب لاشدات و حل حد وحله بر وفقا ها بدر و موحد دو توسیره با یصلو هدو رحله، د رفضت لاد در رحله با حیامه لال خسی و فلیداً مها و د صصر بالا کول لسب دعت بی هدد کل هدو لاشات و لایله و بیشاً مها حتی مسلوح به فیجب ان یده و مسلم مورضاً عادلاً به و د حصل حالاف الم یشم لا متی هدو مسائه حداً فقصل فیه شما کا لاد با دار صلاحیة ا

الدود الساعة عشرة الدا وحات سفقة عدومية الداء عبير لا شده ت المشيدة قالوياً عوجاً وحصة و المسير اليحل صاحب الرحصة والصاحب الأمسان بالشاول تمويضاً موادياً تمامة عسر رفقط الااد كان أنه حكام محامة بدائ في صائد الامساز

الباب الثالث

احكام حصوصية تنعش بالأميار ب وبالرحص

اي تريد مدتها س سه

المادة الثامة عشرة بحق اصاحب أرحصه أو لامبيار فيانختص محره الاشعال ملذكورة في لرحصه و في لامترارات يستقيد صمن سروط لمنوه عنها في لمواد التابة من حقوق الانتفاع (Servitudes) مدكورة دره

۱ حتى اشدل الاملاك الحصوصية بداره به الاشدات لتعلقة بضبط الحاء
 واحده وبدرالاقدة بدارمة لحر أند و سر به و صريفه

٢ - حق اساد لأسدد سائه في محري ساء

حق عمر الصفاف باعلاء سطح بذه وحق عمر لار سي د شأب حراباب لایاه
 تعفی من هده الحقوق سایات و ساحات و السابین بلاصفه باشد کن

لمدة مسعة عشره دا معصل على حيام صحب لارض فيعق لرئيس الدولة بمد سمعهم ل بصدر قرر أبر حص فه الصاحب رحصه و الامسار بالمنع باحقوق المد كورة في المادة الساعة مصل بدعه السند صمله يحددها رئيس بدولة الملغ قراد المرجيص لاصعاب الاملاك بالطريقة الادارية بهمة صاحب الرخصة أو صاحب الامتوق ويحقى في كل الاحوال صاحب الارض المن ندسي عوالم الرخوة كا بني كا بني

اد م تكر لاشغل المشربها لا شدلا موده فيحدد عنوص تمنع موي غير قابل التجريء بشرط الي لا بتعاور صعى قمه حمد الارسمى المشعولة عمد وقوع اشغالها م اد حرم اشعب الراض ما صهاس الاستاع الما مدة أراده عن حمل سوات او اذا اصبحت الارض بعد أنجاز هد والاشفال غير صاحه مرادعه فيحق لصاحبها أن يطلب من صاحب اراحصة اوصاحب الاستان شقاب الارض.

ان وضع لاوس من مار صدر و مص منه نقصاً عطیا یج شراؤها کاملها دا طلب دن سرد. ٠

بحدد التعويس و أمل شره لا على حاق مشد بين عثر عين واقا لم يجمل العاق حتى فتحدد دانك لحه حك ماه مؤامه من حصب من يعين حدهب وئس الدولة وتابيهها صاحب المناشاة مصل احتلاف عن مان حصوس فيمس في لامر حكم على ميسه الاولان باعاق مشتر شدد مامن حال الراح حكمه في مستفشر المد الدعوة التي ارست له مهد الشار و فا ما عالم الراح في مستفشر المد الدعوة التي قبل رئيس على منصه عداً مافي باه ماه .

ماده مشرات على ماحد لاما الله علوق الحصوصية معلقة باستعهال الله موحه دة سدمنج لاماراه ال شابري وأحد ما ماشأه و ابراء وقال عويض عبي و تعويص مدي

اذاكانت هذه الحقوق عام في التحار مبني صحب لامتدر برجع الماء او القوة لمسمدة عام المحدر على المحدد على المعارف في المله او القوة لمسمدة والتي ثمت برمر السالمة والتي ثمت برمر السالمة والتي ثمت برمر السالمة والتي ثمت برمر السالمة والتي تمت الماء المحدد المراق عالم الماء ا

يحق نصاحب لامند. في محتص دوجا ع الساع الا ما دري ان يتصدر في بالحقوق الساجمه عن تطبيق دو ۱۵ و ۱۸ م ۱۸ و ۲۲ من هذا الشرار بحق الصحب لأمير في بحص بوضاع غوة على شكل كريال بالمع من حقوق الأستاد والمرود و شايل لاحدال ما وص عالى في غر وعدد 1800 مستارق الأحداث من وص عالى المراب المر

يمي على تقاسي حين سدا حكمه ال الوقايين حقوق المناسة للمشروع ومصلحة المشروع المسرح الامتدارية يحد المواقس الدال الدار على الدار المال مواقس الدارات المال المراد المراد المراد المال المراد المال المراد المال المراد الم

توریز هده علیه بس بالعاب شار علی باید در حال ۱۹۰۱ میں قرار حبراہ تعلیم لیمکمیة لاد به ۰



الباب الرابع

سلمه حدي يجلد به سي مناد لايلاك عمومية

*** * *

مجري هده المد مه الد م الد من الدي عمر في ال يداوي الدي في المداوي الدي في المداوي الدواي عام الدوائي عام المواشعة الدوائي عام في المائية المواشعة الدوائي عام في المائية المواشعة الدوائية المواشعة المواشعة

المار الله و ما ما المارات معاملات صفرة الحقوق عوجت قرار من وثيس مارات المطقة المارات المرادات المطقة المرادات المرادات المرادات المرادات المطقة المرادات ا

مردن باله و مد ول المحالية ما دراته ل و موجى مع في مادة ١٩٠ حله المراح

رشس ، ديه د څو سام ن

من وص

وموصف می ماره المعه

ومدعف من لدو أر منه ،

ووحهي

اذاكان في المنطقة لجنة من حال تتحديد منصوص منم فى قر وعدد ١٨٦ الصادر بتاريخ ١٥ در سنة ١٩٢٦ فبحر ال ككب هذه حنة قدم مهدد مهمة نشرط ال يلحق بها موظف من ادارد ، فعة فى لدونه

تسلم وتمعص عجه المد محال مساعدات ما شهراب سنده لهاو تعام المحلات وتبطم فائمة بالحقوق البده م

يحل على كل شعص بدني عد ان مكاسله ١٠٠ من حرم من حراء الاملاك العمومية الني بحري معرفه عنها ب الساح المال ١٠٠ س بنجله في بندد المسه التي الا تقل عن ٣٠ يوماً والزيودع المستندات التي المدمسان وصاراء

محمل المراهدي الصراعات وصداء السيالات من الداعوة المحلف في الأماكن وعلى لأكثر أدوار له حداثات عن المائه للموادم أما

أهده لاعبر صائد منها الدام الدام الدائد الدام الدام و كلائهم الدرعين الكول سحة حدد الدام الدامه الاول على الحم الدرعين الكول سحة حدد الدام المحمد الدامة الاول على حمل حمول التي لم يصرح مهافي مدة المسه

الا طلب حد لأفر د معرفه حمل ويعلى مله أن تعمل مليه على المعلق ما مليمه على التقال اللحثة -

الباب الخامس

الارض تابعه المساطل او قناطر الده

الارم لشرب لأهالي

لمادة الخامسة والعشرون إنحدد في كل حال من الاحسوال عوجب قرار من وئيس الدولة عرض الارض باسه لقسطل و فاطر الله لممدة الشرب الاهساني والتي يحمد ن تحصص لم من كل جهة

المادة السادسة و تعشرون الصموع دون رحصه خصوصة عرس الاشعبار بين حدود الارش التامه لمحاري م،

الدادة السائمة والمشارون الربحق الادارة الي بطب معامل تعويض تدفعه قطع الاشجار التي كوالي موجودة بين حدود هذه الارض تاريخ نشرالقرار الذي تعين لحدود عوجه -

يحق لها الميام بهذا المسان دام أن حصرها بسعة في مدة شهر ه

الماده الثاملة و العشد و بي مدواع على كل صاحب ملك ب بشهد ماه ما ي مدوان المعاملة على التابعة على الداعلي حدود الارض التابعة تقداعل و داطر المداعلي الداعلي الشرط الله على المعاملة إلا حدود تلك الارض فيحوز حفظها و رمها الشرط اللها الارض فيحوز حفظها و رمها الشرط اللها اللها إلى إلى الماد شهيء

في قياسه خارجه وال اكورا لمو د مستملية العرميم هي دات مواد لبي استجدمت ساعاً .

لمدة اتاسعه والمشروب محمق الادره ب تأمر مرلة سات و الانشاءات المشوحة عوجب الواد الساعه الموجودة تساريح المرار العلمه فلم حدود الاوض التاسعه الفلساص وفاطر الماء مدال موصل بسق سه حداً ومحدد صمل الروط المصوص عهما في الفقرة الاحسرة من الدور ١٩ من هد عرار د المحصل على المدال الثألث و



الباب السادس

حمال شاركلياه

< >

، دة ثالاتون البحق بملاكين صعاب شأن الدعى فالراح رئيس لدولة ال الوهو حميات له به صمى شروط المناصطة وله في هما الله از ودلت الإحل احراء الاشفال المله دلمة الاحمام واستراط .

، رة يو حدد و تلاثوات من الاشمال سوه عهد في ياهم الساقة بالامور لآية

١ ـــ الأحتر ر من مح ي شاه موقته و بدائمة ومواح عام من بياه لمصرة •

٣ . منصف مح ي ده موقه و يا لمه و منته و عود و تعديه ٥

ا المحدد الأرضي برصة والتبداء الصعة و صلاح الماحم واراح الأملاح مها ولتدرغان الها ا

ي 💎 سد مساه يي السطعة يي وار فورد 🤻

ه رپ ه

، دة ؛ به ، ١٥٠ م. الحجاب والسل من أيس المولة كل صاب تأبيف حمية عامة غدمه الملاكور المحاب شأن .

يدكر في هنا طب

ا منطقه را مني شاة بدلة ملاكي كل قصه وص سحل في هده منصمه

٧ - غاية الشروع

٣ - ملخص الاشعال لواحب حراؤها وتعدير المقات تعدر تقريبياً
 ٤ -- الطوق والوسائل اللازمة بسد مقات الابشاءات الاول القيام عد اللروم بنقات الهافظة ،

المادة الثانه والملائول يهجم هذا لصاب ورير و مدير الناومة في الدولة المادة الثانية والملائول دا طهر من المبكن بناو هذا بطلب فبدعو وئيس الدولة أو السلطة في بينها منه لهده المدية بالا كين لدس قد يتعمون من هذه الاشعال الى احتهاع عام ويعين له وئات بلس من واحد أن يكون من بين اعظاء الحميم وترس دوائر المعموم منة والراعه مان لوب عنها في هذا الاجتماع بدكر في محصر صبط حضور صعف المان وشعم المداولة وقع الاعساء الماضرون هذا المحضر ويذكر فيه قبول الذين يجهلون توضع مصادهم

يذكر في محضر الضبط هذا سند القبول الذي يرسله ك. أنه الأحد أص الدى لم يحضروا الأجماع ويلحق هذا السند أعصر

يعتبر الاشخاص المدعوون وسماً الدين لم يحصروا هذا الاحتماع المدومي اولم يرسلوا مبدوبين عهم قاسين عهد الاحتماع ويدكر دلك في ورقة الدعوى •

ن فنول لاشتراك نهده لحميات نصر صحيحاً اد صدر من الاوساء او نوكلاء الشرعيين عن الملاك تعاصرين و محجورين و مائين وغيرهم من أماحري

محوز وبدحل في الخمية القابة .

۱ ـــ رؤساء المديات عن ملاك تقرى اد رحص لهم بدلك نوع حصوصى المحلس البلدي او رئيس الدولة .

٣ - مديرو اطلاك المعاهد الصيومية لد رحص للهم بدلت فالولياً -

٣ - مدير الدوائر العقارية عن ملاك الدوله الحصوصية

المادة الحامسة والثلاثون ـــ يجوز تأبيف الحمية المقاية داوحدت في الاحتماع العام الاكثريات الآنية :

۱ - اذا قبلت الدخول في النقابة اكثرية اصحاب الشار لدي يخلودارم قبمة المقارات في الاشغال سوي احراؤها للاحة رامن محاري المياه والمياه المصره المقارات في الاشغال سوي احراؤها للاحة رامن محاري المياه والمياه المصره المعارفة المع

اذا قبل في جمع الاحوال الاحرى الدحول في مقامة وسع اصحاب الشأن الدين عثلون وبع المساحة او نعف اصحاب الشأن الدين عثلون وبع المساحة

اذاكان الاقتراح بتأليف خمية بديه مؤسسًا على ساب سمق بالصحة و بالماح او باشاء عمومية وصادراً من رئس لدونة فلحق لرئس الدولة بالأمر بتألف الجمية الحصوصية مهما كانت بسحة الاحتماع الممومي .

المادة السادسة والثلاثون من عبث شروط المنود سها في مادة الساعة العمراص دائرة الناصة لرئيس الدولة مشروع تنظيم المامه -

يبين في هذا المشروع على الاحص والعج الاشعال الواحب جر ؤها وتقدو تفقائها ومنطقه الارامني الداخلة في عملة النالية وتعليم الارادي الى درجات محتصة بالنسبة لاستفادتهامن تلك الاشعال وتوريع الرسوم وكيفه استفاد الرسوم وغير ذلك من الامور المفروطة المتعلقة بسير الجمية م

يعرض هذا المشروع للتحقق مدة ثلاثين يوماً في لاماكن بي يعلب دئيس الدولة •

المادة الساعة والثلاثون – اد كانت الاشعال تنعلق محصف او تحويد الماح او اوالة الاملاح او تصريف سوه او سد مسارب الله و ردمها فيحق للملاكين الدين الم يقلوا عشروع الحمة ال تصرحو، في مده التحقيق المدكورة في المدة السماعة الهم

٠,

2-1

4

ب زان

0

رعول في أد أن من به مه فعه في منطقه بند له معدال مونص عدد المادة الثامنة م علائول بدر بعد المادة الثامنة م علائول بدر بعد ذلك سد لادياء أيف جمله المقابية عوجب الدولة لابداء وأبه يقرو بعد ذلك سد لادياء أيف جمله المقابية عوجب قرو من والسن بدينة عدد في هد با بالمداه وأبه عدد في هد با بالمداه والمادة في الدولة المداه والمداه والمداه بالمداه با

مادة لأرامون مرض برا بيا بيا به الله و الله الله و الله و الله در الله و الله

يعدل والس عاملة با كان العلم الرسوم بالحال سيساؤها يطرعه الومل مع الاقتراط م بيند السانديون الله

لمده خادیه و لارمون المحل بتخدمات الدیه عوجی رخصهٔ می رئیس بدویه این تمنامع الدعامی مام الدکره از این حری عمدات اشتراء و الع و دیادی و بتشورم و لاستدانهٔ و عامین ا و تحق ہے ہے ۔ سامعصل ہی رحمل ہ لاہ ہرات مستوص نہافی ہو ہائہ و ۷ و ۱۳ می ہما نمر از ہ

ددة تا به و لا سور الله من المدينة عديد مضه الا سي عداحلة في خمة وينقسم الا سي لل خال محاراً بالدم ل سادم من لاشمار ويوعهم عنصه شروط أنب حمله المامة بحل أندم في ما الله من و لا فكول لاعمة السب عدم تندعم في المديد المملية م

ياده ۱ ته و لاد مه ل الا على لالى الله كال تاحل في المه الب يعرأ من شتا كه م العد الم ما لحقائل ا

یاد به دادر مون با در خواد دادی تامیه سیر حمله و باخراه لاشدی در خوک در به

پاده خامسه و لا مول حل دراس اشد نع کنده اخر و همنع الاشمال الله دران الله في بدونه اي تسپيما الله عليه دران الله في بدونه اي تسپيما الله محمل حرال عليه ه

عود هده آن مهده و مه و حمل و مدر و مسدح و حق له فی حه ادر و و ما ما ما ما سال ما سال عالی و مع لاشه یا علی عقه شقاد و را محد هم مداد الا وه مصالاً و سال

ا بادو سامه می خون کمی رئیس ده به با باشت به قام خده د لاختیاد با محتملهٔ هامد به می با به علی میسی میسا می اثره با م وللبرمیهات المهمه داشته با میسادی در می می رئیسی می

عاد هما سنعیت بی سابه وجود دون فائده صلی شروط وی عدد المحددة می قبل رئیس الدولة علی به لا یجود بی سعادر هماد المدد الالین سنه يحق ايصاً برئيس لدولة ن يمنح اعانات للحسيات النقابية ضمن حدود الاعتمادات المقيدة لهده العاية في مبرانية الدولة .

بادة لسامة و لارسول د لم سنر حميه لقاية بالاشمال اي تأغت لاجهما فيحق لوئيس الدوله الله مداره وأت للنجه لا وأم ادارة باجراء هذه الاشغال على نفقة الجلمية ويكون الأمر كذلك اذا حشى من لوقف او عدم تصليح لاشعال التي باشرتها الجلمية الحصوصية حصول نتائج مضره للمصلحة عامه

اليادة الثامة والارسول · ال عصاء لحبية القاية لاداريين يؤلف مهم الاحتماع العام و عدلة والمدار -

محمد صلاحة وسنطه هؤلاء لاسطاق و رأ أنف الحمية القابة .

رده السمه والاسول - بحدد في قرار تأليف كل جمية الحد الادني للصوالح التي تمطى حداً لصوب و حد في لاحتم على ما لكل مسو عدد - ن اصوب رساوي عدد ما له من صوبح عامل حد الادن في ١٠ لا الله لا يحق ملاث واحد ال يكون له عدد الموت ويدعني عدد الادسى العدد في قرار تأليف حميه ا

لاصحاب الصواح أي على عن حد لادى جعيل لحق في أن يجتمدوا بوكلوا عهم مدوياً و كثر من يبهم في لاحم عدد مدويهم عدد ما لهم من الصوالح العد، حده لادى الاسلة أن قصع لارضي تي يتلكونها محموعة لهاءة لحسول الحدد في قرار مدى تؤالف حصة عوجه عدد اعضاء القابة وكيفة لورجهم عد لافضاء أن فئت محلفة

يادة لحادية و عملون بدينجا في لاحياج مم عدم غالة لمدة اربع سوات ويصير تحديد نحاب ربع الاعصاء ماوية .

الدا بنجب الأعصاء من فات محتمه - فتديم فائمه الأتحساب الى قسام أساسب

هده الفئات لمحتلفة يمين رئيس الدولة هؤلاء الاعضاء اذ لم يلتم الاجتماع العام بعددعو تين القصت بينهامدة حمسة عشر يوماً او ادا لم نتم انتخابهم فيه ·

الهادة الثانية والحمسول - ينتحب اعضاء مقامة احدهم ليشغل وطيفة مدير وينتحول معاوماً له ادا اقتصى الامر ليقوم مقاء المدير في حالة تفيه او عدم تمكه من الحضور • عكن ان يجدد دائماً انتخاب المدير ومعاونه •

الهادة الثالثة والخسول — بخضع تعيين اعضاء محلس الادارة والمديروالمدير المعاون الموافقة رئيس الدولة ·

الهادة لرامة والحسون – اذ فرر في اجتماع عام حارق للمادة حل الجمعية التقابية ما كثرية الاصوات استصوص عها في قانون سألمها فيصمادق على همدذا الحل بقرار من رئيس لدولة • لا يكون مفعول لهذا الحل لا بعد ان تنمير لحمية الشروط المفروصة عليها بتسديد الديرن او لتأمين سلامة الاهالي و نصعه العدومية •

الياده لحامسة والخسول الدكان داره لحيسة الماسة ساتة وتحد رئيس الدولة جميع التدالير لتأمين سيرها سير أفالولياً ويعلد على الحصوص موفتاً شخصاً واحداً السلطة الصولة للنقالة ولمديرها ويصدر مراً باستاطها من الوطيقة

الهادة السادسة والخسون بحق لرئيس المدولة ال بلك عنه مندوباً اوعدة مندوبين في جميع الاجتماعات العامة وفي حميع حتماعات النقابة



الباب السابع

لسجات تقصائلة والمعويات

defend

البادة سابعة واحمدون بده ألف محمت حكاد هد عراد في محمد صط يحروها مأمور الضبط لقصائي ومأمورو وموصود دائره الدومه في بدولة ومأموروا القوم الدمة وكل شخص مكاب حصوصاً بدام بهد الام البادة الثاملة و لخسول كل محمد لاحكام لم د ۱۹ و ۲۹ و ۲۹ و ۲۸ م هذا ثمر و يعلقب مواقعتكما مجزاء نقدى يتر وح بين يتراني ومائنس و حمدين ليرة ما سنحن من يوم الحل سنة شهر او باحدى بمقولين فعط م

تطلق هده المقولات على كل شعص يدوس في حراء لاشعال مراحص البه وفعاً لاحكام هذا العراز او التي امر الها رئاس لدفاة في الافالات الممومية . تحكم في هذه اعدلدت عدكم اعدادت .

لادة الناسمة و المحسول د قابر ف شخص محكود مده حدى عدد ما مصوص عهد في هذا الهرار على لح عدد الهرار على الح عدد الهرار على المحركة على المدهد العراد عدد العراد عدد العراد عدد العراد عدد المحركة العراد عدد العراد العدد العد

الباب الثامن

احكاء خصوصية

الددة ، دية والسنون عور نصار و عليم رحص والامتيازات بموجب قرار من ائس لدو، ودلك المحافظة على صحة الممومية الدلاقي حوادث فيضان المحاه الديقدينجم عنه حطر عام او لاو به ا

يقى في همم لاحمال صعب رحص او لاميت راب مسؤولين عن الاصرار المشرة التي محدث لاشعا م آخرين .

ماده آثامه و سمودی عدد کی شخص رعب فی متحدام شاه الهریحق له آن بتصرف بها آن بحصل علی حر هذه آمادی لاه سی او فعهٔ بسها و بین اراضه مفامل دفع تده نص عادل بدفع -س

مجدد هذا المويض حساً و باعد غه غرم به مذكوره في عقرة لاجبره من المادة. ١٩ نستاني من هذا حق الموت و ساحات ، لاماكن مصوله ملاصقة للمساكن .

یحق باشرام مدر مصابه باد الحق د انسش لامر بالمیامالم ادتصفیتها والتوع المعدة التصریف میادو عمیف مستفعات

يجب على دائرة النافعة في الدولة ان او اول في الاحوال المنصوص عهما في هذا غرا الحسماً على رسم الاشعال الماحب حراؤها

الباب التاسع

احكام حتامية

- S

المادة التالتة والسنون لفيت جميع الاحكام المحاففة لاحكام هذا القرار البادة الرابعة والسنون ـــ رؤساء الدول ومندوبو المعوص لسامي وامين لـــراأمام في المفوضية العليا مكافعون كل فيما يعنيه تنفيد هذا القرار •

يبروت في ٢٦ ايار سنة ١٩٧٦

الامصاه: جوفيل



المديرية العامة للمصالح المقارية واملاك الدولة

72 - 172.

القراررقم ۲۹۲

بشأن اعمال عندش و سنّح وفياس الارتفاع في اراضي لدون بو فعه تحت لابند ب

= >

بل

تبعكم طبه صورة عن قراري للعوص سامي لمؤ حلى في ٢٨ أثمر من الأول سنة ١٩٣٥ رقم ٢٩٣ و ١٩٣٣ نشأن عمال شبيت و مسح وصاس الاراء ع في اراضي لدول مو قمة تحت الانتداب للاطلاع عبيه و عمل عوجه و سلام

في ١٧ سياب سه ١٣٠

عن مدار عام تامصالح مقاربه و ملاك لدولة مصطلى شهاى

قرار رقم ۲۹۲

ان الجنرال ساراي المقوض السامي للحميم به هذار سبه بدى دول سوريا ولسان الكبير والاد العلوبين وجيل الدروز ٠ بناه على مرسومي ٣٣ تشريل النابي ٩٣٠ و ٢٩ تشريل النابي سنة ٩٣٤ و پساء على الدر از رقم **١٦٥ تاريخ ٩ كانون الاول سنة ٩٢٢** وساء على افتر ح امين السر العام

يقرو

اعمال التثليث والمسمح وفياس الارتفاع الي تقوم ب الدو ثر ذات الصلاحبة ولا على وصم العلامات والحدود والمقط اللارمة لهذه الاشفال .

ب افا وضعت علامه وحد نتست لروايا او تعديدها و لقياس الارتفاع على الرص حصوصة فيحق لصاحب هذه الارض اللطالة بال يجري على الساحة في الشعبة المناه الحد وعلى حق وصول الى هذه الملامة و الحد برع ملكه فا ولى حتى الشروط المينة في الشرائم و القرارات العدة . بتلاشي هذا أخق عرور حمل سوت من الشروط المينة في الشرائم و القرارات العدة . بتلاشي هذا أخق عرور حمل سوت والتعديد هي اعمال للمصلحة عدمه ومملوع التلاقية وصدود تعديد الرويا والتعديد هي المال للمصلحة عدمه ومملوع التلاقية وصدود تشبه الشكالها والوصاع المحلومية شابت و حدود تشبه الشكالها والوصاع المحلومية المالة الحاملة الملامات المسح ولقط بتنيث وحدود تعديد الرواء و التحديد و ال هذم هذه الملامات على حسب مستم الطاحة المالم الحديد الرواء و التحديد والاعم هذه الملامات على حسب مستم الطاحة المالاحق المدينة المحالة المعالمة المالاحة في الاحالاحة المناه بالتعويصات لي يحق الدولة الطاعة عما لاصلاح الصاد حديد الشهويش او صباع لوقت في الاعمال قد سنها الطاعة عما لاصلاح الصاد حديد الشهويش او صباع لوقت في الاعمال قد سنها المثالة المالية المالية المالة المالية الما

ه — تعرف خاصة علامات المنتح بالمبيزات الآثية :

انها تتألف من دعائم مسبة بالحجر والطين يرفع في اواسطها ركاثر حشيه او حديديه او يثاه بالحجر على شكل اسطوابي مدماكين او الثلاثــة تدهن بالاسود او الرش

ما كاس القط التليث هي مؤلفه من حدود اسطواية من التدن يقطر ٧٥ ستيمراً على الاقل يد فيه وراع لوضع العلامات وحدود المديد الرواه هي حدود من السون الحراش مربع طول كل ضلع من اصلاعها ١٥ سعتيمتراً بعد فيه اليفا وراغ لوضع الانصاب انقط قس لارته ع هي قرص او دعائم مصوبة مبرلة في الحدوان او الاعمال الفية وقيها في قسم الاعلى القيد المصبوب (فوت) تسد لها شواحص

٣ - فيما يختص بملامات لمسلح أو نقط قياس الارتماع التي تصمها در ثر لحفر فيا في حيش فال صاحب الأرض و سلطة الادارة الطية التي تحكون الارض المشيدة فيهما ملامة صي مصانب و لي ستمانها عموجب شهاده كالاعود - الملحق عهدا القرار عليهمـــا ر يه مع عدماً مكل عطل و هذه يصرأ على هذه العلامات للسلطات دات الصلاحية وعذه السلطان علم للدلك مكت الهماجة في حيش الشرق لافرنسي والدوائر العفاوية كل باحر معصود بالقيام بهذا لوحب يعافب مرتكبه نجراء نقدي من حمس في عشره اير ب سور يه ٠ مـ . استلام هذا العلم يقوم صابط لاستخبارات او طابط الدرك لافرت المكان بالتحقيق في المكان عسه بثت أداكان المعل المشار اليه متأتياً عن التقلبات الحوية أومقصودة فيقوم أصابط بالاحراءات للازمة محتى لمجرمين لتصافيهم محكمة المزاه المادية بدفع حراء بقدي ٠٠ يحكم بهذا عراء المقدي على سناس تصعيف وسه عروج على بقدره مكت المساحة بشمرط ال لا يكوث دون الحسين ليره سورية ولا فوق الخمس به ليره سورية - اطلق السلمسات. و العقومات عمسها فسمها محتص شطيل او هدم او نقل الحدود والعلامات والانصاب عي تنشباها مدوائر العمارية وفي هذه الحالة يوصع معدل الجراء النقدي على اساس صعف لط ركما يقدره رئيس مدو تر له. له ذات الشأن نشرط أن لا يكون دور الحس بيرات ولا قوق الحسين بيرة

سووية ٠

۱۰۰ ان الدو تر مصوبة في كل دولة تحت الانتداب مكامة بالمحافظة على علامات المسح ويقط انتيت وحدود تبدير روب تي يقدم بهارسم وعند اللزوم جداول مميزة لى سنطات كل فريه تسنتم الملاءت وحدود والشط .

۸ کل عوصه نفد مر رماعد التواعه بد کواد في بهدة السادسة بماقب مر تكبيها
 مالمقومات لمد كوده في به دني ۱۳۳ م ۱۳۳ من فانول الجراه ٠

 ه ذا لم يمكن من وحدد مركب لتعطيل او الهدم اوالتقل لملامة او حسد او نقطة فانقرمه لني توجد على ولد من ملا م و لحمد و القطة المطبلة او المقولة تكون حقوقاً مسؤولة عن مصاعب لاعادب ن حاليا لاوني .

١١ - المعي جمم لاحكاء محمد هد ترار

۱۷ میں سر المم مسرحبه عدم، سدونوں بدی الدول مکلفوں کل فیا یمیه شعید هذا القراد -

بيروت ۲۸ تشريل لاي سه ۲۰۰

لامضاء - ساراي

Theor

بالذة من أقراء وهم ١٩٧

فيا محمل علام ما مسح م ملاه س لارة ع أي تصفيد د ثره الحمراه بساقي الجيش فان صاحب الارض و سبطه الادارية للحالة في كول الارض المشدة فيها الملامة صمى منطقها و تي استنها تموجب شهاده كالاعود مح اللحق عهدا القراد عليهما

ال يعطيا علماً تكل عطن او هدم هر عبي هده الملامات للسلطة داب الصلاحية وهده السلطات تعلم بذلك مكتب المساحة في حيش الشرق الاهرنسي والدوائر المقادية كل تأخر مقصود بالقيم عن هذا و حب يدف مرتكه محراء نقدي من ه الى ١٠ ليرات مبورية يحكم بهذا الجزاء التقدي على اساس تصعيف قيمه مصروحسايا يقدره مكت المساحة نشرط ال لا يكون دول لخدس يرة ولا عوق لحدماية يرة سورية ، تعلق التيمات والمقونات نفسها فيا يختص عصن و هذه و نقل لحدود و الملامات و لانصاب لتي تنشأها الدوائر المقارية وفي هذه الحالة يوضع معدل الجزاء النقدي على اساس تضعيف الصروكا يقدره رئيس الدوائر الدائرة وله هذه دت الشان بشرط ال لا يكون دون الحس اليرات ولا عوق الحسين ابره سورية

محصر فينط استلاء غلامه ادبيع

في ١٠٠٠ محتر فرية الصابط درك واليس الفرقة

القراررقم ١٦٣٣

عوجب القرار ١٩٣٧ لصادر ق ٢٧ كارس الأول سنة ١٩٣٧ تصادر في ٢٨ كالسرين تطبق حكام المدين السمة و المشرقاس الترار رام ٢٩٩٧ الصادر في ٢٨ كالسرين الأول سنة ١٩٩٧ عوجب الموادري من المصرف و الحفط الذي يأمر الما تدفع أقرية أو القيلة المسؤلة منغ المصادف التي عقب الاعامد العلامات الواحدود أو القط المعطلة أو المقولة المسؤلة منغ المصادف التي المسادلة المسؤلة المسؤلة المسؤلة منغ المسادلة المسؤلة المسؤل

تستلم دائرة مالية الدولة صاحبة الشأن ، لم هذه شما عن وعمده، في ناب مد حيل الاستثنائية ،



القرار ۱۸۸ الصادر بتاریخ ۱۵ آذارسنة ۹۲۲

تحصوص شاه النحل حداي الأموال در سعوله مع مواده تعدله توحد القرار 20 العدول الله ۱۹۳۴

Low Key ada - 4

مصل لأمان في سعل مه ي

عصل شتى في عليه معموط

لفني لاول حقوق مسه لفقريه أسعمها وحنطها

غيم دن السعيل و عد مدفت

عدم داد مرقم و لاصل

سرائني لاسور

عدل لأول ميك سحل مفاري

تسيم لاول في مصفة من سنحل مقاري وحرائط

عبير " ي الى الله ميان عبدا عالم عادي

عصل في المدت شمه يقود

المصل دائل في من كفه حراء بسجين، عاد موقت و ترقيم

عصل رام بـــ في ما حمه السعلات و لولائني عمر له

عصل حاس في عطاء سنح عن ميود وشهد شاعل دود الموقية

تعطل سادس في مدؤله مين سجن وائتس مكب معاول

الله شات و لاحكم حرائه و سفده

عصل الأول المقدلات

ممل ئني = لاحكم سمدي

الباب الاول

احكام عمومية

الفصل الاول ـ السجل العقارى

الله المادة ١ (الاصلية) الدين المعاري هو محمد الوثائق التي تين وصاف كل عقار وتدين حالته الشرعية وتشمل على الحقوق المرسة له وعليمه وتدين المساملات والتعديلات المتعلقة به

يتألف هذا السجل من دفتر لاملات و برأدق لمتمه ا دفتر يومة محاصر التحديد والتحرير ، خرائط المساحة ، الرسوم مساوره الا سعه العبارات ورسوم المسح والاوراق المثبتة) .

المادة ٧ (الاصلبة) = يسك سحل المقاري لكل منطقة عقارية المادة ٣ (الاصلبة) كل ورية و مدينة تنز عن عدودها منطقة عقارية

المادة ٤ (لمعدلة) = ال السجل لمقاري يسعه حكى امين السجل المقاري في المنطقة المقارية فور ستلام محاصر المعدايد و المحرار في امائة السجل المقاري

المدة ٥ (الممدلة) = درجل كل عقار في سجل مة ري تحت الرقم لمعلى له في دائرة المساحة ويوضع لكل عقار تتألف منه وحدة عدرية مساحة صحيفة اساسية خاصة في سجل المدكية ما حلا الحالة المصوص عها في الهدة ٣٣ من المر وعدد ١٨٩٥ الصادر في 1٥٠ أذار سنة ٩٣٩ م

يحري سجى المفاوت في سحى مفاري المنصة عامة له تلك المقاوات وفقاً الشروحات مدكورة في محاسد المعامدة المحارات و وصفاً المعوائط كما هي مثبتة في قرار القاصي المعاري عارد (في ما على المساحة في الاعتبار الحارطة المساحة في يعلق الموقع و الحدود و المساحة وفي الماص عام المدودة يؤجد بعين الاعتبار الحارطة الفوتوغرافية فيا يتمنى الموقع و حارضه المسح في يتمنى الحدود والمساحة) ويشار عند اللزوم حكماً في الصحيفة ال المستول حكم المداري المداروم حكماً في الصحيفة ال المستول حكم المداري المداروم حكماً في الصحيفة ال المستول حاكم المداري المداروم حكماً في الصحيفة الل المستول حاكم المداري المداروم حكماً في الصحيفة الل المستول حاكم المداري المداروم المداروم

الددة ١٦ الاصابة , ـــ لاملاك مسومه لا تسحل لا داكان لها و عليها حقوق عيية يحب تسجيه، ولا مكس و كل ما ر مسحل محدف فيده من السحل د دحل ضمن الاملاك المسومية .

اللادة ٧ (الاصلية) = تعين اصول السجل عد ي و فسام الصحيفة ، وجب أحكام نظامية ٠

الفصل الثانى و سة رسولا

القسم الاول

حقوق المنبه أحقارنة واستجابا وحفظها

المادة ٨ معدية | مع لاحديث وحكاء مو د مدكورة ماه بكور تشروحات السعل المقاري فوة إثنائية وكول ومثم وحقوق مدكه ة فيه موثوقاً بها تجاه الاشتحاص الآخرين

تكون الخارطة الساحله موثوباً به فيه ملمق للموقع و شكل للمنسي وفقاً لانعكاس

المقارات وحدودها المكاساً مستقيم الروايا والأكول هذه الحدود عدا ذلك ظاهرة وضع اشارات لها على سطح الارص و ذا وقع تناقض بين الحدود المعينة في الخارطة المساحية و لحدود المحدود على هي المسجعة ألما من و لمدود المحدود الاول هي المسجعة أنح الأراط المداود الاول هي المسجعة أنح الأراط المداحية موثوق بها عدا دلك فيما يعلق بالساحة عدا ما يكول عرق الطاهر بين مقدار المداحة الرحمة من المداورة في الله والله المحلول بها لوضع المارطة المحدود المداحية ومقد و المداحكورة في الله المحاطة معادلا اواقل عن الفروقات المسمواح بها كال هي مداكورة داله

و حد من هميل في قصع الارض التي هي قال من ۲۵۰ آراً و حد من ۷۵ في قصع الارض التي هي من ۲۵۰ الله ۱۰۰ آراً واحد من ۱۰۰ في قصع الارض التي هي من ۵ لله عيكسرات و حد من ۲۰۰ في قسم الارض التي هي ولد عن ۱۰ هيكشرات

د وقع خلاف على عدرد •حقوق لارعاق و لاعدع لتملقة بالاملاك لملاصقة قاد كان احده مسجلاً وكان لآخر عبر • من قيو ثق بالحدود المعينة في الحارطة المساحية وكان عشروجات سنجل مقاري •

ل الاحكام الماغة المتمنعة عصفول المطومات مدكورة في الخارصة المساحية الانطبق على الحارطة الموانوعر فيه او حارطة المياس وعبر الهانوائق مهده الحارطة الاحيرة فيها يتعلق عقد راساحة ضمل حدود المروفات السلم حالم المهادق عليه من فين مدير المرائز المقارية

ایدة ۱۹ المدلة) ـ بر لحموق سیبة عیر «مولة لمرحص بانشائی فی اتمانون و تمدن مفار ة والمحمر «كداك تدعاوي مفاريه سفقة بدقار و عال عیر مقول مسحل محدجتما الدول في الصادعة تحصصة كل مقار اومال غیرسقول في سحل المكرة ولا تعتبر موجودة تحاه الفير الا بقيدها في السجل المقداري و العسائدي هذا ألفند يجب الصاحبا ال تقيد في سجعه المداد الاساسية حميم الحاو رات التي تحدث في الحدود وحميع حقوق الارتفاق التي تحدث على أثر الله أو على اأثر تقويم الطرفات ومجادي المياه والاقبية و لحصوط الحديدة حلى ممكن الاستراص الما تحديد مير المحمد بيماً قيد الحالة الحادثة التي حصلت للمقاد على أثر تشبيد الله عديده و على اثر تغيير في السيات الموجودة او على أثر تضير في السيات الموجودة او على أثر تضير في السيات الموجودة او على أثر تصل للحدود الم

على المالكون والادارات العموماء داب الشأن ان المع هذه عايم مين السعال المقاري جميع النماييرات التي تطرأ على العدارات •

القسم الثأنى

المنودار للمبرد لمرقتة

ساهه ۱۰ (لاصله) كل عناق بين فرغيين سو ، كان محاءً و سدن وكل حدكم مكيسب لدرجة المطابية ونصورة عمد مية كل فعن برمي بن حدث حق سيدي و نقل دلك الحق او علامه و تعديله و نظامه نحب با سنجال في ، فاتر لاملاك -

ا عفرة لاستونة وكسات لاحكام بي من يا لافلاس والاحكام الي بعن مه افتاح الصفية القصائمة في تحتين بالحقوق الدمة عدر مقولة الداخالة في موال مفتسين ا

لمادة ١١ (الاصلية) مكوث لاحره والاعتدان مسته باحدث حل تبيي الونقله اراعلانه او تمديله و طابه لا تكول بافده حلى بين حافدين لا عبراً من نارمج للسحولها ولا يمتع ذلك حتى المتعماقدين ساعي في مدعاه عبها يعلق عدم سهيد تفاقاتهم .

تطبق هده الاحكاء حاسة على الصكون والاساقاب المفارية والوقف ان وحجع تجزئة حقوق الاوقاف التي تبطيم الصدق من قال كال المدل و عاكم شرعية الهادة ١٢ (الاصلة) الله عقود عليان والاعاد وكل مخالصة او تسوية بحق مبلغ معادل لا كثر من اجرة او بدل شهائ سنة عبر السحقة عكن فدها في السجل المقادي •

المادة ۱۲ (المدلة) كل من كسب حدًى من البير معول مسد بدأ على قيود وبيانات السجل المقاري بلقى به هد لحق مكتدب سدب بي هد حق مها ماشئة عن الدعاوي المقامة وفقاً لاحكام ددة ۲۰ مس عدر ١٨٠ عسادر في ١٥ در سنة ۹٠١ والهادة ١٧ من هذا غرر لا عكن بالمعرس م تجهه ولا عكن بالدر لا حكام المتعلقة مهذه الدعاوي عدم حق متكانات بالمدرط عقة الفاتونية

عیر به لا یمکن در سد ع سمول سود لاشع ص لآخرون به ی مرفو قبل اکتماب الحق وجودعیوب او سال دامه لاما حل به برمه من کسمه

وفي جميع الاحوال يحتفظ اله في سلم الحق قامة دعوى شعصة عاده عصل وضرر على مسبب الضرر «

المادة ١٤ (الاصلة) بدء نستحل مم الاسول دا حرى بدول حق و كل من يصرر من مدملة التسجيل عكاد الادعاء ما مرد مدم قانو بة ذالث التسجيل على الشخص الثالث السيء النية •

المادة ١٥ (الممدلة) - ليكل شعص قد عمر أن عقدته تسديد أو محور او توقيق حدث دول مديد مشروع أر بحصل على عاء ديد و تحدره الا يمكن حراء اي الغاء او تحوير كال في قبود حجل عمد ي عداره الصدائ كتابة دوو العلاقة

علی به نصحیح حکماً میں سحن ائس حکت انعقباری لاعلاط انکساپیة انتسطة ضمن اشتاروط المتصوص عهدا فی خواد ۲۹ و ۳۰ و ۳۱ اس انتسرار رقم ۱۸۹۰

و د اعبرص على دائ دوه ملاقه قبطت دين سنعن مدرى اخر ه الصحيح من القاصي ه وفي جميع الأخوال نحب با مني كما همي الذود عدامه م قال الصحيح محري بواسطة فيد حديد و الدره م مد دومت في راح حراله بدون با يكون لدائ معمول سابق ه

تطبق لقو عد الساعة في مان وهم ع صفح علط في حراطة المساجلة باحم عن الهو او عن أد قص إلى ومليات دركه رداي حارضة ووأناء المداري و

لا يمكن في اي حال من الاموال لا سراص بالانه و با يعدم عنه الانجاص الآخرين ذوي النبة الحسم والدالم من الاموال الاستراك و المحمد الانتكام الانتكام المشوق المكتسبة و المدالم المشوق المكتسبة و المدالم المحكم المدالم المحالم المدالم المحكم المح

لمدة ۱۲ (لاصبه) و عدم الأيد ابني حالت بالدها في المحلي عدم ارمي عليات المادة الحالية عدم الأيد الله الله المادة الحالية عدم أن الله الله الله المادة الما

اليادة ۱۷ (المعدلة) ـــ لا تام مع حسور في حيون معه معدقي سخل المقاري وفقاً لمتطوق محاضر التعديد معجر أور عمد معتمه عمد حقوق تعترو حدها مصدواً لهذه المعوس وكسب موه أو يو عمد لا مكر كون برسة لا قد دعم كان سد عصاد مدة ستين مد دمن سرح عدى نصح فيه في عمد دفه وفر و ت قاضي القرد العقاري وفي سن لاستشف فر و محكمه لاستشف عدد وفقاً لاحكام

القرار ۱۸۹ الصادر في ۱۵ آذار سنة ۹۷۹ فابلة النشده واذا لم يدون في اثناه هذه المدة اي اعتراض او اية دعوى كانت في صعمة المقار الاساسية او اذا ردت هذه الاعتراصات او الدعاوي -

عكن لذوي الشأن في حال الغس فقط ال يقيموا الدعوى بمناده عطل وصرار على مسيب الفين وكل ذلك اذا لمنطق عند الاقتصاء لقواعد المسعة عسؤوله لدرلة ومأموريها كما هي معينة في القوالين الماهده ا

المادة ١٨ (المدلة) ال حقوق الدولة والبديات على الأموال عير المقولة الحاسه بالأملاك سامة عير المعيدة في السحل المعاري ولكن المدكورة سهده صفة في الحرائط المساحية لموضوعة وفقاً لاحكام لمادة ٩ من عرار عدد ١٨٦ الصنادر في ١٥ دار سنة ١٨٣ لا يمكن وقوع خلاف عليه ولا فامة الة دعوى كانت نشأنها بعد عصاء سنتين التاريخ ابداع الحرائط المساحية في امانة السحل المدري

المادة ١٩ (الاصلية) ن مرور ارميان لا سترص به على الحقوق المسجلة في السجل المقاري .

المادة ٧٠ (الاصلية) - بحري معاملات بسجل حائدة الدة رما مادى تصريحت مالك ذلك المقار ومع ذاك قال هذه الصريحات لا تكون لازمة عند ما يكون طالب التسعيل مستندًا على الدانون و على حكم مكتسب لدرجه القطعية و على صاك محتى عوجه احراء المستجل منشرة و يتصلن صراحه تصريح ماك العقار مع الاحتفاظ ما سيرد في عموم الثانية من يهده وي لآنيه .

المادة ٢١ (لاصليم) حري تدخل لحموق الدنده تصعورين مد ، على صد اوليائهم وصيائهم او من يعوم مقمم هؤلاء من ندو أر مسكلته بموجب عدوابين المرعة ادارة العلائد الصجورين والماطرة عليها والا قداء على طلب قاصي المذهب المطائعة التي ينتسب اليها المجمور او القنصل الذي ينتمي اليه •

المادة ٢٧ (الاصلية) مدملة تسجيل الحقوق حائدة للمرأة المتروحة التي تقصي الاحوال لشحصية التابعة لها تلك المرأة تمعه حاصة على التصرف تجري شاء على طلب شخص لدي رشل تمك المرأه بحسب حكام الاحوال الشحصية • سحل الحقوق العائدة لوقف ما ناه على صدر متوايه والاقدة على طلب دارة الارقاف

المادة ٣٣ الممدلة) كري تسجيل الاقسام محرجه من لاملاك السمة ساء على طب من دارة املاك الدولة وبناء على تبليغ القرار الصادر بالاحراج •

ما تسجيل قدم من افساء الأملاك العامة التي يكتسب عليها شخص ما حقوقاً عينية عبجري بثاء على طلب صاحب هذه الحقوق وعلى أسنغ صات اعطاء هذه الحقوق من قبل الإدارة ذات العبلاحية •

يحذف من معلى الملكية المقار او مسير من المقار الدي دخل في الاملاك العامة على طريق التمر ، او أراع للمكيه و تسبب عاري، ساء على صاب من الادرة الساحمة الشروعلى وار حدث السعر و القرار الصاد، سراع المكرة او محدر الصبط الذي اللث الاسباب الطارئة -

الدة على (الأصلية ــــــ عند سنجيل حق ما عند أن يدكر عد الن صاحب دلت الحق اللم الشخص المصرف فيه و د كان وفقاً فيستخل بالمير المستحقين

المادة ٧٥ الاصلة) كل من يدعني محق ما في عدر مسحن في السجل المقاري يمكنه ال يطلب تسجيل قيد موعت لاحل حفظ هند الحق موفناً

ويحري لحكم نفسه على من رفض صنه كي تتوسل باستكيان الشروط المطاوية . وفيها عدا الاحوال التي يسديد فيه علم تدخيل القيد الموقت على سند رسمي او على اتفاق دوي الملاقة لا يجوز تدخيل الي قيد موقت ما لم يستند في داك على مدكرة من رئيس محكمة سدية في محل كائي ويه مد مورمين بدرخة الراديم أدائده لتسحي لحق ويا بعد عاردً من باريخ المند موقت -

ده ۱۹۹ الاصله الدين المدار كول صلى سعال الله الدول مستنداً على سند رسمي الطال عمد له المدار على مشارد الم

اذ كان طلب استخال عبد موات مستد على على طرابين عص معقوله فاشناء مده اسفى علي حاره من رئيس محكمه ليداية يبطل مفعوله بعد العي حرر داء عمد مامون اشاء وم سول داك في خلال هده بأسه في سحل عمد ي الله الله في سحل عمد ي ا

وي هم لاحوال پيص معمول عبد موف د م يحر تسخيل القطعي طرف سنه الاشهر اي الني الفيد موف ٠

القسم الثالث -الترقيم اوا لابطا**ل**

مادة ۲۷ لاسمه سامان و ساود موه مسجمه في سنجل مفاري يمكن مطاله ساماعلي كل صات و حكم مكتبات قوم عصبه اعتكمه إثب محسام كافه دوي الملاقه في حق مصل بالمسجل عدم وحارد واستوصا حل م اشيء المعافية به

لدة ١٩٨٨ معدلة ، حد يكن يمسار صب مدن حصي من دوى حالاقه و حكماً عداما يرى مين سنعن عدا ي الله حل علي المسحل قد سقط ، وفي هذه حال عليه الله يدال مصدر الراء عدل در الأمن الحكمة عن سقوط الحق مدكور الرفيه في النعل .

يده ٢٩ الاسلية) كل فلد موفق عرب في سلحل مقار ني ومصت عليه لآخال المصوص عليه في يادة ٢٦ من هذا عراد خال الصاد فدراً

البراب الذاني الاصول

الفصل الاول ـ مسك السجل العقارى

القسم الاول المطاغة بين السحل العقاري والحرائط

10日本の変なのの多分

المادة ٣٠ (لاصبه) ـــ محت ال كاول مطاعه دائمة نامه بين السحل مقتادي وحرائط المساحة فيما يتعلق بالسطق التي حرى فيه التخطيط واسه ولين ارسوم المصورة او وسوم الحرائط في نفية لماضق

المادة ٣١ (المعدلة) - يجب أن كون المعارطة المسجة المعارة دائماً مطالقة المسجحكوك أو الوقائع التي تدعو إلى تحويرا ما في الرسوم سد فيدهده لمسكوك وقائع في العمومة الاساسية المعلقة والمعاراء على أنه أد كال الأمر يتعنى تصحيح الحدود دون جوهر الحق فيمكن محوير الحوطة المساحية بناه على طلب قدانوي يوقع عليه جميع ذوي الشائل ويعدم إلى المكتب المقاري المعاول ا

الهدة ٣٢ (لمدنة) - رتحصير خارطة الساحة صورة دائمه أو بحو رها يحري للمد أن يبلغ مين السحل رئيس المحكت المعاري الدائرة المسكلة حفظ وتحصير الحارطة المساحية بصورة دائمة خلاصة الحارطة الموقفة التي سبق ووضعها المهدس المحلف في دائرة المساحة .

القسم الثانى - مسك السعل العقارى

المددة ٢٠٠ لا مده ١٠٠ لا من على و ده من المستن عارى عن الكول المحلاء مؤرد الا عداد و الله فيكول باطلاء مؤرد الا عداد و الله فيكول باطلاء المددة ٢٠٠ من بسحل المنات دال عارد الله و حد صورة كاملة ومطاعه اللاسل عن صعفه عدا وهده المدورة المرات المنت المنة رى ال صعفه سوقيم المفسالة الدا ي والحد الدارة الرسمي الما سائر الاشيوس فلا على هر أحدو سوى شهامة من قد حده فهما المستعلة الما سائر الاشيوس فلا على هر أحدو سوى شهامة من قد حده فهما المستعلة المنات المنت ال

=

اللائة ٣٦ (الأملية أكل سعل وقد حاصي في تسجمة تحب تسجله بدت أوم في تسجه ،

به ده الله عدد مو قده ما حرب المعدو فال عدد المعدول السعيل حق يقاعي لأحل حدد أنه حدد مو قده ما حرب المدت المسعل قمل ما المسعل والمرافض هد علما ما في ما أل لاحوال وال ما المسعل بالحل عبد عصورات وسمه عماحت لحق المسعل في المحل في

ياده ٢٠٠٠ مديد به حلى مان المنحن علمان با يعطي بده على طلب يهائد او صاحب اي حق كان مسجل ما ياعاماً او العاصاً بالشماروجات المداكورة في السجل المقاري ونسحة او حلاصة على مرأاق كمنده .

الده ۱۳۹ لاصله) كل مد ال يعبر وصده عشر و نوله شمر سي يحب تدويه في سندل مفاري .

ياده و الادليم المده المعرف عدد المست فسيد و الاي سدت حريبهاد في مندس محمل للحداد كل حراء مايين العام المايه له وسمل هذه الممية على الحرصة المسورة المعارضة المساحة المارسين المايات الوسس كل حراء من المقاد صحيفة حاصة ا

على به عدد حروج حرم من من حورد الد فيحق به الله المهاري ال عليجهه المدم بالراء القائل حواله هاد الله الله من الله المهاري ال عدد المتحمة ممكن فتحرار شروح بلازمه فيها م

والي هذا حه على مداع حاصه عاجله خال راه ، ،

یادہ ۱ کا کیمد کے سیام کے اصاحات علی مصلف سخلہ صعیراً اوفاصراً ید کر ہو ج فصورہ فی سخدہ عمارہ فقاً سمین سد کو ، ہ فی نصریح وفی صاف مقدم

وعبد ما ترول حالة الصمر و عصو فاصمير بدي صبح بالماً و الهاصر الذي صبح هلاً إلكه لحصول على تصحيح عاجله ا المادة ١٤ (المعدلة) عدما بحب فيدحق عيي في صحيفة العقدار علم المرأة متزوحة ليس لها حدب قانون الاحوال الشخصة التاعة له حربة ادارة الهلاكها فيدكر ذلك في الصحيمة وفقاً التعلمات المدكورة في التصريح او في الصك المقدم وعدم ستميد المرأة حربها عادارة الهلاكها فيمكنها الحسول على محوير الصحيفة المحادة عدم الاحتيام المحدودة يلي العاملية) - عدما يؤسس المين السجل رئيس المكتب المقاري محيفة حديدة يلمي الصحيفة لساغة توصع المارة الاحل وحاتم المكتب لمقاري على كل صفحة من صفحاتها وعمى سفس عفر عة النسخة ومحفظها بين اوراق المكتب

ألفصل الثانى السندات الثبت للقيود

البادة ٥٤ (الاصلية) - المقود واحب علايه تسجيلها في السجل المقادي يمكن الباتها بتصريح شفاهي او خطي لدى وئيس مكت السون في المنطقة السخائل فها المقاد ملك عادي و د كات السكول حادية في الاد حدة فنحت ل كورمشة بالشكل الرسمي على له يمكن في هذه احالة ال تكول عدود عاميات وبيوع الوفاه وبيع الربع مشأة عوجب سكوك عاديه مصدفه من المنطق دات الشأل صمى الاصول والقواعد المنصوص عليها في القوانين المرعة الاجراء ا

اليادة ٢٦ (الأصليه) الفواعد المرعبه في أنات الوقف والحفوق الناشئة عن تجزئة الوقف وكدلك تمواعد المتعلقة بالارث و توصبه للقي كما هي مسبة في لقو بين المرعبة .

المادة ١٤٧ عمرة الاصبه) محصر على كتاب مدر على المحاكم شرعية ال أقبل او تصادق على كل صك او كماق او وفقية او حجه كماق بحر أه وقف نحق عقار عير مسجل في السجل المعاري ولا يمكن استماع اية دعم ي كات محق عقار عير مسجل قبل تسجيله في السحل العقاري ٠٠٠ و د كان العقار مسجلاً فيلا تسمع الدعوى منا م تسجل في السجل العقاري اولاً وعدا عن ذلك فأن الموصين رسمين مكاهدون ان يطموا فوراً للمجيل كل صك او الفاق بسلمونه د كار متمندً محق و حد السجيل.

وكل مخالفة للاحكام الآء به من قبل الموضعين رسميين "سندم «مفونة محزاه تقدي من خمس ليراب سورنة الى عشر عن كل صت و حكم عير مسجن .

(الفقرة الاصافية) وكدنت على رئيس دأوه لاحراء لي بطب حكماً ال تقيد في السجل العقاري للبنطقة عمارته حموق لمقروة بموجب حاكم مصوب تنميده و لقرارات المتعلقه بالاعترابات إلى مده العاب الأل محسوس عملة ما والحموزالي يقروها القاصي وكاندات على حدول ما له المراد على على أنا الخيالة الرائد الاحير الا

الفصل الثالث

طرعه اخراء السجيل والدود الأحياطاة والأمهر

المادة 24 (الأصده حتى كل استداع الامتداع الجراه معاملة باسمه من تسخيل قيد او تحرير فنواد حساسه في المنطقة المكتب المقاري الداء كال محل الأصاب المراج المكتب المقاري الداء كال محل الأصاب المراج الم

المادة ٤٩ (الاعلمة) على من صريب الحراجي من المحصار الدَّيَّة و يُرسل وكيلا عنه الى المكتب الدول في منطقه الماء -

واداكان للسجيل مستبدأ على دما من و الدراكان للسجيل مستبدأ على دما من و الدراكان للسجيل مستبدأ على دمان الباده و الاطابه العلى من على المان الما

المرعبة -

المادة ١٥ (الأصلية) - يقدم طلب التسجيل الى رئيس ،كت المدوف وهده الرئيس يتنفى الصريح ك به و شناها من المسدعين فيشه في محصر بنضس ماييي المدود المعلوب سحمله بدكر رفي صحيفة المدحل فيها دلك المقاه المدودة صدح بدث وهومه من بسجن لحق ماتله المداد

٣ وع احق مصوب سعيله

٤ كيمه اكتب عق مدكور ومقد عمه .

ه ـــ دكر الاحكام جانبه باد الاقتداء عمد الدي ١٠٠٠ الدادة و معولة ونوع مثلة مشروط الدام ، ركبه بأديه وقال لاستعمال و تمد الحري على حق التصرف و اشرواح او الداب المطاوب سنجم على حق الاصلى ١)

مادة ٥٥ (لأصله) عليه عدد في المات مع ووقع من قبل لمسدى او من لطرفين دا كان بتدخيل معلف مقد بن فرشين و عدف العصر سد مائ وعد الأقيصاء سعمة داله و صوره مصدفه عن كل حجه در ساد ، ملاما و و كا لله احتياره و حدر أ عدد لأحكام لمرحة لأحر ، و يحد بالمسلم لحصا تصر محات صاحب بناك و عدت بدي يعي عها و د كان عدد للسحيل ميه على عالم يين فرشين فيعد الاعتراج فيه أراسي طرفين اله قدي الا الاعتلامات الاحراقة المستمد عليه في صدا التسجيل فيحد ال سعم لرئيس المكتب المعاون او سطاة دائره الاحرادة

لهده ۱۳۵۰ داصدهٔ ۱ مایی دانس امکس مدون الب بول علی مسؤ مه مر انتخفق عن همه به السدعین و هستیه عنی لاحکاد المصوص عبه فی مو د ۶۴ و ۴۴ و ۶۶ و ۶۶ و ۶۰ و ۲۷ من قانون کاتب بعدل مؤرج فی ۱۵ تشد می لاول سهٔ ۱۳۲۹ وبحل ال بدكر هد المحقق ق متن لمحصر بدي ما قمه رئيس المكت لمعاوف مع اشهود

ایده هام الاصدیة الله علی حکمی داده الداعیة استطیع الطرفدان ال ایطلبا المسجول فی استخیل مقاری دادی با یحمد این مکنت المحدول و این ارسلا و کلاه صهی ودیث د عملانمهٔ ملی الاحکام لآمهٔ :

يهده ٥٦ لاسلمه ۽ عب عصر سب اسجال شسكل استنظام موجه الى رئيس ليكتب المه ول الم خود في اسطقه الله على النب تحتوي هد الاستدعام ما يتي .

- ١ وفير الصحفة بالقبدافية عفار الذي يداوية للسخان
- الله الهوالة صاحب أجلت وهوايه من را لعن حق بالتيمه ال
 - ٣ ٧ ل حق عصوب سيميه
 - ع الله كليه كنساب هذا لحق ومندار عه ٠

عد الاقتصاء دكر الاحكاء شاصة • مقد و مرض • مقدار الفائدة والعبولة ولوع سمئة مشروط الدفع به وكفة لدفع قال الاستحقاق وشروط الفسع والقصر الجاري على حق المصرف لامقر و الشروح التي ملك تسجلها مع الحق الاصلي وعلاوة على كل دنك بدكر سم وهو به من بسجل حق الهمه

الاد ٥٠ ، لاسه ١ م عد م عدد في الاث المع ويكول حاصاً برسوم الطوائع ويحد توقعه من مسلمي و الصديق رحماً على لامصه ويصاف الله علمه الاقتصاء لاعل وصوره مصدفة عن ملك و حجه و علام مقدم مع الاستدعاء واذا كال الطلب ملها على عقد إن فر عين فحل الريب في المدلك المالاعلامات الإجرائية المقدمة مع الصب فيحال و كول ما مه الواسطة و اثرة الأجراء و

اليادة ١ ٥٨ لاصله ــــ على رئيس مكان بعاول ال مولى على مسؤوليته المر التحقيق عن هوله العرفين و هالهما بمعافد .

ایده ۹۹ لاصیه ۱ د کان اندران نجهلان موقع فنحی آن **یفترفیا بصحة** مصمول الوثقة لدی حدی استطال آلامه

- ١ ڪتب عدن
- ۲ رؤسه میک وقصاه صبح
- ٣ قاصل في يعاق الأحر.

وبحري الاعبر في صحه مصبول عنت تحصور شهدن من دكود حاشرين على الاهبة الدو به واصدق النصات لآنه بدكر على به حرى الاعتراف صحه مضمول الصك وبوقعه مع شهود و وادا كاب سماء اشهود و حو هم اشخصية ومحل افامهم غير معروفه او اد كان شهود عبر معروفين شحصاً لدى كاتب العندل او لدى رئيس حكمه او السلطه اي صدفت على الامضاء وجرى الاعتراف العامها فيجب ، ف يعرف عنهم مدرفان ممروفان لديها وحائزان نفس الصفات المنصوص عليها آنفاً .

الدة عدر (الاملية) - تنتبر هوية الطرفين في حكم محقق ايضاً عند ما يكون الصك عرر في اللاد الاحبية ودلك اد كانت الامضاآت الموقعة بديل الصكوك المقدمة مصدقة وعرراً علم الشرح والتصديق لمصوص علمافي القوالين المرعة والتي تكون بإطلة بدونها و

بادة ٦١ (لاصلبة) = عب ن تكون الطلسات المودعة لدى رئيس المكتب لماور من فين حدى دو أز ارسمية موقعة ومصدقة بالحتم أو بالطسابع الرسمي لتلك الدائرة والدو أز ارسمية المصوده بهذا القرار هي دوائر الحكومة والالوية والاقطية والمعديات والمؤسسات العمومية و

المادة ٦٢ [الأصلية = د كات حدى المعاملات المصوص عليها في المواد ٨٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٢٥ م ١٩٨ القالون عيرتامية و ٤٩ و ٥٠ و ٢٥ م ١٩٨ من هذا القالون عيرتامية هملي والسن ، كنت المدارات و وقتاً لاحكام هذا القالون ٠ المستدعيين النات هويتهم واهلبتهم للتماقد لذي المين السيدن واليس المقاري وقتاً لاحكام هذا القالون ٠

بح مع دانك على رئيس المكان المدون أن يرسل المحصر و أوثا لق المقامة الى أمين استحل رئيس سكان عمارى وعد كر فى دينل المحصر عواع المعلومات المنبعة المقتصي طلبها من المستحمين

الماده ١٣ [الاصلية على رئيس المكتب المعاون الترعسك دفتراً يومياً يحرو فيه تحت رفير مسلسل معاملات تي تقدم له والاوراق تي سئلمب و بحرر تاريح ورقم التسميل في دفتر المومية وفي ورقه الضلط وبعطي المستدعي وصلاً يدكر فيه تاريخ ورقم دفتر اليومية الدي عبد فيه كل طب وبحري المساملات على الترتيب محسب تاريخ

". حدر في الحل الدي والعدر ترتب الألوية حلب تاريخ تبديل الاستدعاء في السجل اليومي •

ماده ١٦٤ لأصلبة . أحس أحص أبومي المسختين توسل احداهما في الشهر الذي يلى ختامها الى المكتب عدري في المسطعة لاحل حفظها فيه .

البادة ١٥ (الاصلية) - د تعدم للكتب سدعا آن متعددة في يوم واحد نحق عقار واحد فتعين درحة الاولو 4 في حقوق لمتر 4 عنى حدّ، المدكور عشراً من ساعة ايداع الاستدعاء 4

اما اد وردت سدعاء معدده محق عدار واحد وصادف ايدعها في المكمت بوقت واحد فيحرد الشمر ح الارم عن هذه حمالة في سجم وتسمعل الحموق متزاجمة ا

المادة ٦٦ (الاصلية) — وعد ما تتم المدالات الاولمه يشرع رئيس المكتب المعاون مصفية الرسوم مسعم ويصادق على صحبها الوضع المصائة مم عدالم رسمي في ديله

ياده ١٩٧ لاصليه ١ على رئيس مكتب لمناول بصاً ل يصفي مقد و عفاصعة والمؤجلة عائده الاوقاف، ينصه تحدرعها رساية حاصه يثلاث بسنح يصاً على أوجه علين آ هاً .

ماده ۱۹۸ الفترة لاصليه أسم سنعة من لارساليات لمنوم عنهما او ترسل صحن طرف مصنون بن مستدعي الأكلف ۱۱ ت أدية المنع بارار الوصول التي يعطيه الإمان صدوق الحكومة و مين فسدوق دارة لاوفاق .

(أنه · أنه أ له على اللائه عم الكاملة مضاطاً اليها مدات البعد التي تو يح تسليم الحدول و لم يرز المستدعي هذه وصولات في عدم معية له يحسسر

الاستفادة من حل لاولوية المعطى له تموجل فيد العدر في السمعن اليومي ويقد طلبه عاديخ تسليمه لرئاس لملكال لمعامل الوصل لمصوص اله اعلام ، وفي هذه لحاله يدرن رئيس الملكان المعاولات الشروح اللاحة في السهار اليومي .

المادة ١٩٥ (الاصلية) = على رئيس مكتب عمال أن أوسان نظرف الارم وعشرين ساعه التي تني ١٠ ر الوصول لموه عه، في ساده الساعة على ورقة للسط مع الاوراقي لمئته ووصولات أرسوم وأوصولات بالدال الاوقاف الموه عمه الى مين السحل رئيس المكان العلام ي الذي اعطى «صلا لاستلام»

المادة ۱۷۰ الاندلمة . الخفط بالحقاص الصاب و يسجه من كل من الارسان سيدفيها الرسوم و عائدات الاوفاف والماصل المعطى من مين المجل في دائرة المكان المعاول .

المادة ٧١ [الاصلية] = على رئيس لمسكور عدون في السعود عومي تاريخ ارسان المحسر و لاور في القدمة معه الى المكون المساري وذلك في نفس النواء لذي الرسية فيه ا

الدادة ۷۷ [الاصلية] ته على مان سنجل رئيس كان لمقاري السندة على مان سنجاق الدادة ۷۷ مسؤليته عما اذاكات المعاملات المصوص سنجاق هذا فر را فد بحرت المانية وصحادات ومنفل عن قالو به اصحه المستندات بعدمه مع الصد سواء من حيد شكار و الصنوري و

المادة ٧٣ لاصلية ، على مين السعال رئيس مكتب مقا ي با ما ت من المعاملة الواقع بشأنها الطلب ليست ما لة سلطوق قيود السحن المقاري ولا لاحدكام هذا الدنول وال لادر ف المندمة تحير حراء المسجل -

يادة ٧٤ (الاصلية) م د د أى مين لسحن رئيس لمكنب بنق ي به يوحد ماتع يجول دول احراء النسجل قله ان تاج السندعي مهنة ماسمه لاز لة المانع او يرفض

الماملة فقي الحالة الاولى يرد الطلب بمضي المهلة المعينة ذ لم يتكن المسدعي من البات ازالة المانع في ظرف المهلة المذكورة

اب

المادة ٧٥ (الاصلبة) - ذ تقدم طاب ثال أناه المهلة المبوحة المستدمي الاول لاجل از لة المام فلا مين لسحل رئيس المكتب المفاري بريجرر عوراً وبوداً حتباطله موقتة عاسم المستدمي الاول المدكور وادا رفض صله فيها علد يصير النص هذه القبود الاحتياطية فوراً ايضاً -

المادة ٧٦ (الاصلبه) اد وردت عده طنات مماً و كان سفيد عصهما مع سفيد البعض الآخر فعلى امين السجل رئيس لمكت المقاري ان سرف السلاسين عن دلك وبحدد لهم مهلة الارالة المام فاد لم يمكن ارائه ضمى المسدد المحددة الرفض عشات المحملة الم

١ – رقم الصحيقة المسجل فيها الدفار المائد الله المرقيل

٢ - تعيين الشوح او القيد الاحتياطي المطلوب رويه

٣ يال ساب لترقيل ونوع لصك او اوثيقه ني تنؤيد هد ساب

المادة ۱۷۸ لاسميه) على امين السحل رئس المكت عقدي بعدي على مسؤوليته من ان لاور في نقدمة تجير المرقين دون محالفات بثقاء د البحل المفاري ولا لاحكام هذا القانون •

المادة ٧٨ (الاصلية) - يحرد الشراح على الترفين في صحمه الممار ويؤرج هد

الشرح ويوقع عليه امين السحل رئس المكتب المقاري بامضائه وبالحتم الرسمي ويذكر اسسب الدي حاذ الرفين والا فان معاملة لترقين تمد لاعية

الفصل الرأبع

احكام خامة تتعلق بالتسجيل والترقين

مادة ۸۰ (الفقره لاصنة) دا رفض رئيس لمكتب المفادي طلب تسخيل او وفين فليكن استشف فر د رفض ان محكمة لمحل

ا مقرة منده حصر عمكمه في عرفه لمداكرة سام على لوثائق لمعدمة لها فيها الذاكات الأسال التي رد مين حجل معاوي طلب لقند أن احلها هي مستندة الى الأحكاء العالوية و النصامة الدفاء و حكمه مثب قرار الرد دا كالرب مستسداً الى حدل فالوي و لا فأمر المين حجل محر ما لقيد في المكان الماسب له وقعاً لمرتبة قيسه الطال في حدى حدى من الله في المكان الماسب له وقعاً لمرتبة قيسه الطال في حدى حدى من الله في المكان الماسب له وقعاً لمرتبة قيسه الطال في حدى حدى الله في المكان الماسب له وقعاً لمرتبة قيسه الطال في حدى حدى الله في المكان الماسب في المكان المكان الماسب في المكان المكان الماسب في المكان الماسب في المكان المكان الماسب في المكان الماسب في المكان المكان المكان المكان المكان المكا

د روحت عكمه ق فر ارد فيجب على مين سجل با تحري في صحيفة الاساسية قيداً موقتا للحق المطلوب تسجيله

الده ۱۸۱ لاصلية) كان عتر من على محاز معاملة عقاريه بجب سيمه مواسطة مأمور الاجراء الى مان سنجل رئيس لمكتب المقاري لذي يسجله في صحيفة العقارم مداهد الله ما كان حراء به معاملة حدياء كالدفال العقار

د مصى أما به عدم شده في حلالها الدعوى لدى اعتكمه نشآن ذات العقار ولم تقيد الدعوى في صحيعه العقد فعني عين السجل الدارض لاحراص فوراً

المادة ٨٧. المعدية - كل حجر تميدي وكدلك كل حكم مطلوب تميده يحب ال مده دائرة الاحراء ما مين المحل وئيس المكتب المعاوق

وابتداء من هذا التبليغ لا يمكن احراء اي قبد حديد على المقار حتى رفع الحمراو في الناء معاملة التنفيذ

<u>"</u>]1

اأو

تقيد الدعاوي المتعلقة تحموق عقاريه عبسه في السحل مدّاري عبد طبغ عريصة القامة الدعوى الى المكتب المعاول مؤشراً عليه رسماً من قبل كان المحكمة التي اودعت فلهما العريضة •

يجري التبليغ بممة القريق ذي الشأذ •

الهاده ۸۳ (الاصلية) حيما علمت بسجال حق مفق عدله بين فريقين بعد وفاه صاحب الحق فيمكن تستعله أد بالراز وأعة تحد حراء بمستعل فوراً و ما بالراز صل موقع من أمضاه صاحب احق نشراط أن كون أمضاه صاحب حق مصدفاً رسماً

الباده ۸۵ (لاصبة) - ۱۰ كان غيد شطوب بسجله يمس سقد أمست ۱۰ يـم وقاء او بيم ربيع فيمكن احر ؤه بمجرد توقيع مكسب لحق على سند عادي شرط ان يكول لتوقيع مصدقاً عليه رسماً وقالاً لاحكام المواد ۵۷ و ۵۸ و ۵۹ من هذا القرار

الهادة (الفقرة الاول الاصلية) لا عكسن السجال حقوق الدمة المقاوية الناشئة عن الدث بالتماه مسحلها الا در ارار المسدعون علاوه عن أوت وهاه مورثهم دا كان الاوث بدون وصية شهردات الندب هوية كل منهم واحتم بالادث

(الفقرة السيمة بيشمه): ان حقوق لارث بدئدة الورائه الشاعبين وعير الشرعبين تشت بار راحم به أورائة أدكان لامرامنط عنوي في عدارات من بواع السائناو بشهادة من مكت دائره الفوس م ذكان لامرامنط كفوي في عقارات ميرية

اذ كان أمو شامن حسية حده فدأت حقوق الأرث مع الاحتقداظ باحكام المادة ٢٣٦ من المر ر ١٩٣٩ عددر في ١٢ كشرين أباني سنسة ١٩٣٠ من المفوض

السيامي نشهادة من القنص سناح الثانب مهما كالنب أنوع العقبارات الشرعي .

القصل الخامس

في مراجعة السجل و توثالق لعقارية

اليادة ٨٦ (لأصيبة) المحق لكل شخص بان بأحد البطوميات المتدرجة في السجل المقاري لقاء تأدية احراج الطامي عن كشف و السلخ ٠

الدة ١٨٧ سدة لاولى به له) عكن كل شخص يئت ال له علاقة في العقار الرغدم لامين السحل رئيس حكس مفاري صداً للعصول على احدى الوثائق التالية حسب ما يقتضي الحال

ر البدة شنه الاسمه) شردة بالصديق على مطاعه الصحيعة العقارية المسخة التي هي سند للمدت .

صورة عن تسجيمه أمليا به وعلى المشروحات عي بتصميه و المشجر **وحات التي** يطلم صاحب الملافة باستدعاله

شهاده على وجود فيد في سنعل عماري

صورة رسمیه ممسرة بدی صاکم علی کل صلت و آیه واثقة احری محموطة بین الاورا<mark>ق</mark> العائدة المقار مسجل

بسعه و خلاصة على خرصة المائدة المفارات مسعلة والمحفوظية في المكتب العقاري •

الهدة هم [الاصلم] . د كان دوو العلاقة لايحسون التوقيع فان الصبات العائدة لطلب احدى الوثائق السود عها لنظم والوقع باديهم من فين مين السجل . البادة ٨٩ (الفقرة الاصلة) من يمكن لامين المحل ال مطي منه على طف قالوني جميع الملومات المائدة للمقارات الراللحقوق المعلقة مهدومات للمبطة .

«العقرة المتمه» - يمكمه ابضاً الديمطي لاي شخص كال ما عاماً او حاصاً بالتسيات لمقيدة في صحيفة لمقار الاساسية وشهادة سدم وجود وبد وسحة على الحارطة المساحية او حدولا بالعقارات لتي بملكها احد لملاكس في سلطن سيه له في لطاب .

11

يجوز فقط للمهندسين الطلمين من دائرة نساحة مدكانين حفظ خارصه أن ينظموه تسخ الحرائط المساحية

المادة ٩٠ (الاصلية) ١٠ ويمكن اطلاع المنوء على صحفة المقدر الدي يطله فوو العلاقة كتابة نشرط ان يدهمو حرح لكشف ول بكون هذا الاعلاع عصور امين السحل رئيس المكتب العقاري اواحد موظفه على له الا سمح لهم للسح كي قد لد كان او باخذ اية حلاصة كانت عنه

اليادة ٩١ (المعدلة) – كل مراحمة السجل الملكمة أو العارضة المساجية بحد ال يجري يدول قبل هدير الوثائق في مركز المكان المدول و مكان المقداري . من اعطاء التعليات الي تطلبها الادارات العامة العداملة السعمة المدومسة المعدى من دفع الرسوم .

لا يجوز للمحاكم في اية حالة كانت ال تطلب او ال تأمر مال يقدم للمحكمة محل الملكية او الحارطات المساحية او السجل الومي لافي المحليق ولافي حسست المحكمة .

الفصل السادس

في أعظم صورة بن الدماة والاراداب بن الدولا الوقية

المادة ۱۹ (الاصده) حد دعد الله عدد و الديدة المعطوم المعلوم ا

اليادة ٩٣ (لاصفه على ١٥٠ سخان ، كر في سجان بمبيك ، حصت نسخة عن الصحفه و شراءه موقه ما ١٠١ ماه من من عن عصام و لاحوال التي العطيت فيها .

ال النسجة او الشهادة الموهمة إلى مصى على علم تما الدمه كوال ها قوة للسخه الاصلية دائها وتقوم مصم -

اليادة 48 (الاصلية) - اذ وقع عد صرعى على عدم، ديجه و د وأي امين السحل الله لاتجى بنيه على سقدم و ديجى بد مسى الي يدياً ما الطال الى المحكمة عدائه في المحل وهي عدال في لام ود الأحرى ديون صول المحاكمات المحكمة .

الفصل السابع

الق

إ--

Ü

في مسؤله امين السحل ورئيس المكتب المعاول

الدة ١٩٥ الاصليم) كون امين السحن مسؤلاً شخصيماً عن الاصرار السئة عما يلي:

 ١ - عن اهماله تسجيل قيد او قيد حياطي او ترقين في السجل ادا طاب ذلك مصورة قانوية ٠

٣ ـــ اذا اهمال أدوي فيد او فيد احتباطي او قيد رقين موجودفي السجل اسقاري
 على السجة او الحلاصة بي ينظيه موقعة منه .

عن عدم قانونه او نظلان الهيود والهيود الاحتياطية و نترقين في السجل
 العقاري ٠

اف رئس المحادث المدول سؤل شغمياً عن الاضرار النائثة عدمياً:

١ – عن كل حصاً و همال في دمير اليومية

٧ - عن كل همال او عدم قنانويه في النصر محات و شحاضر التي يتلق ها

ويطمها -

٣ عن الحطأ في تصعبه الحراج و أرسوء وعائد ت الاوقاف

عن تأجير وسال امحاصر و أوثاثق المقدمة ليه

هذا مع الاحتفاظ ناحكام القوانين المرعة نشأن مسؤلية الموصفين العموميين . وفي هم الاحوال السقدمه كون لحكومه مسؤلة حقوقيساً عد عدم القدرته على الدفع . الادة ٩٦ (الاصديم) لا يحق ارأس المكن عاول الله يواحيا وطف القيام بواحيات وطيعته عدما يعال منه دلك لا في الاحوال المصوص عليها صراحة في القانون ولا يمكنه رأحير الحار المعاملات المطنوبة او رأحير ارسال الطلبات التي يستلمها امين السجل رئيس المكن المقاري

ولا أمين السمال رئيس المكتب العقاري وحدم الحق ، فص التسجيل وادا رفض هذا الموطف الدمجيل فعليه ال سيدان المكتب معماول الاوراق والوثائق المودعة لديه مرفقة بتصريح حطي مينة فيه الساب الرفض ،



الباب الة لث حكه مر ندوم نه

الفصل الاول العقوبات

4 4 . . .

باده ۱۹۷ لاسلیه الدول عادی داد و سال دوه وفقاً لاحکام قانون غراه کل من یاک ۱۹۷ من باشان کراه

ا کل من بدس محد لاحل آمن مدمه به مدروعه اشخص من علید او ترم و او مح من مدر به به به ماشی میشده من فنی املین السخل رئیس لمکان بده ری وقع کل به های به کل من ساهمدی او آشی امروزی و لمقده و المحرفه

الرين سوم في المرادع المرادة المرادع و المرادع الم

الفصل الثأنى

4 2 250

الده ۱۹۸ مفرد لاسده الحداث العرار وفعاً للفواعد النعيبة في قانول صول محاجات حدوقة ٠

(لفقره المتمنة) في جميع الاحوال التي السمال عبها لفضه عبر منفسول في بص

احكام القرار عدد ۱۸۸ الصادر في ۱۰ آذار سنه ۹۲۹ غير السوه عنها في هذا القرار تبدل هذه الفطة حسال ما يقتصي حال بالالفاط التالية ، ان المقارات و الامو لأغير المنقولة او الحقوق »

اليادة (الاصلية)—تبقى تمرقه فحل ح و برسومموقة كاهي مصافى لفو بين المرعية اليادة - ١٠٠ (الاصلية)- تحدد المرعات و لا مصحات العائدة لتصدّ احكام هذا القرار بموجب قراد يصدر فيها بعد

ایادة ۱۰۱۱ (السنة لاول لاصده) عمق حكام هد القرار في هميع المداعق لي حريث فيه عمليات لتحديد و لمعرار وفعاً لاحكام فر و تحديد و تحرير الاملاك لثابتة (المستمة التهام من الدولي يستح فيه هد القرار نافداً لاسقى من مفعول للمو بين و لارادات سبيه و لا علمه و قر رات سامه و لحمله و عراو رقم ۱۷۹۹ عد در في ۲۰ ك ۲ سنة ۹۲۸ و كدات هم الاحكام السمعة باصول للمالات المستوس عها في الله الدو بين و لا الله و الا علمه و الا علمه و المراد المستوس عها في الله الدو بين و لا الله و الا علمه و المراد المراد

مين السر العام مكالف العادها العرار المعقوض السامي الأفضاء العراسو

یادة أساسه و المشارون من عراز ۵۵ بیروت فی ۲۰ بیسال سنة ۹۳۷



القراررقم ١٨٩ الصادريتاريغ ١٥ آذارسنة ١٩٢٦

المتملق بتميين تفرحات تطبق القرار عدد ١٨٨

ما شاه السحل لعقاري الاموال عير للقولة

مع مواده المعدلة عوجب القرار 21 الصادر بناريح ٢٠ تيسان سئة ١٩٣٢

Servet (Servet

الباب الاول - اصول لسحل العقاري

الفصل الاول - سجل الملكية

الفصل الثاني -- السجل اليومي

الفصل الثالث - السعلات الاضافية

الفصل الرام - تسجيل المقارات عير لمسجلة في السجل المقاري

الفصل الحامس لتسجيل والشروح في العجيمة

الباب الثابي الوثائق المئتة للتسعيل

الفصل الاول المكوك لماديه او ارسمية

الفصل لثاني - محمر لتصريحات لي ينقاها رئيس المكتب لمعاول

الباب الثالث - الرسوم الواحب اسيمؤها

الفصل الاول - تصعية الرسوم

الفصل الثاني — دفع الرسوم

القصل الثالث — تمريعة الرسوء

القصلالرابع— احكام موفتة

الباب الاول

اصول السجل المقاري

الفصل الاول - سجل الملسكية

المادة الاولى (المعدلة) — ال سعل الملكية مشتمل في كل منطقة عقارية على مجموع صحائف الاساسية للمقار ت في المنطقة

ان دفتر المكية يكون على شكل سجل ، وتحمع فيه الصعائف الاساسة جمعاً ثانياً و على طريقة تحميد عكن معه ثال هذه الصحائف

بشتمل دفتر المدكسة في كل منطقة عقارية على سنعسل و حد او على عدة سنجلات ،

لمادة الثانية (المعدلة) = ال السحلات المحدة تجبيداً ثانياً وكدلك السحلات الهادة تجبيداً ثانياً وكدلك السحالات الهادة تحدداً يمكن معه نقل الصحائف من الماكب بحد الاتكون من الأغوذج الذي تعينه الإدارة .

تشتبل هذه السجلات الاحيرة على حيار يؤمن حفظها

يوضع عند الاقتصاء في السحل المجلد تجليداً غير أنات مكان الصحيفة الملفة المتروعة منه صحيفة حديدة مرقومة بالرقم ذائه ، بدكر هذه العملية في محصر ضبط بنطبه امين السجل بحضور موظفين اثنين من الدائرة ، وتودع الصحيفة المامة التي يصاف ليها فسخة من محضر الضبط في اضارة الوثائق الكميلية المحتصة بالمقار

عد ما تمسح الحارطة المحفوطة في دائرة المساحة غير قباللة الاستعال بسعب

الاصافات اتي اصبقت اليه النظل حاهرة فيؤخد عنها بسخة حديدة موافقة لحالة المقارات في السجل العقاري ساريخ حد النسخة لحديده • وترسل لخارطه لفدعة لى امين السحل المقاري وهو بودعها قلم اوران امائة السحل •

تثبت هذه المبلمة في محصر صبط ينظم كما هو مدكور في العمرة الساهة الهادة شائة (المبلمة) السجل المفارات في كل منطقه في دفتر الملكية وفقت الترتيب ارقامها ، و ذا كان في المنطقة المقارية سخلات عديدة فتسر هذه المخلات وفقاً لترتيب افتاحها ، وبحب عد دلك ان بدكر على كل سهن ، به على ظهرة وعلى علاقه رقم اول صعيفة ورقم آخر صعيفة منه

وفي كل قبتاء او محافظة بحر ال سمى كل منطقة عقارية باسم، وبرقبها المتساسل وبجر النب تذكر هذه التعليات على صهر وغلاف كل سجل من سجلات المنطقة الهدة لراسة (المعلقة) - الشندل كل سجعة منسعه البقار ما على اربع صفيعات تحصص الاولى مها يوصف المعار وتحصص الصعحت الاحرى الثلاث الاقسام الصحيعة كا هو مذكور ادناه .

يجب أن تكون الصحائف لكبدة لمصبة تطبقاً للهادة ٢٣ أماه من الأعواد الذي تميد الأدرة والن توضع في دفتر الملكبة مد الصحبة الأساساة التي تكون هي متبلة لها وال تحسك وقد تعسله مسهد

المادة الحامسة (المعدلة) يشمل وصف كل عقار على عسمات الآمية .

الأباد النم المعقمة العقارية ورقي المستقسل

۲ – رقم المقار ٠

وصف العقار «موقعه وقوامه وتوعه الشرخي ونوع بياناته ومغر وسائه وحدوده
 الاستبد الى خرطة المساحية في الجهات المستوحة والى وصف لحدود في الجهات الاحرى

وكذلك مساحته ،

٤ - قيمة عدر وقده بايت واسر وسات عائده صحب حق سطحية اولصاحب معاطعة او حقوق محلفة مع الاحتفاظ محق مراحمه عدد الاقتصاء الالله عدد الاقتصاء الالها القيمة هي قيمة التخمين الذي يجري لمبين ممدل عدريه

ه = مصدر الصعيفة وذكر محائب أقصع لمداد بي أمقار و المصولة عام أذا وقع صم و أنحرثة وتدكر عبد الأقتصاء صعيفة المدار الذي صدت الما باث أمطع
 ٢ = تاريخ تسقليم الصعيفة وتوقيع أدين السحل وحامه المدار على المدار على المدار وحامه المدار على المدا

يدكر امين السحل النعويرات عنصه بوصف مقاري محل المحصص لها الهادة لسادسة (لمعدلة) سايعد المسم الأول من صحعة القبود التابية) حق الملكية و التصرف

ب) الوقف مع دكر سمه والنبر الموني و سماء المستحقين وفقاً لصك وقلبة ج) حقوق السطحية والمقاصمة والانتماع والانتارين

د) حقوق الأرضاق

الله كر ايضاً في كل من هذه الحداث المعوارات و سام، وكانت القيودات الموقئة المتعلقة مها •

> الهادة السامة (المعدلة) ـــ بعد الهسم الذي من الصحيفة للقيرد التالية : 1) حقوق الرهن (البيع بالوقاء والراهن و التأمين) ·

ب الحجوز عفاريه والدعاوي المتعلقة بالحموق سبيه عفاريه

ح) التقيدات المتعلقة محقوق سنعيل سائه، حق لحير الدح على وعده بالسع وقصور صاحب الحق وشرط عدم جوار اسع وشرط الأنصاب لح وتدورت ايصاً في كل من هذه المناث جمع الصعبحات و شمروح و القيود

الموقتة المتعلقه م

المادة الثامة (المعدلة) يستعمل العلم الثاث من الصحيفه لقبد ما يأتى ا ا) الاجارات لمدة طوية وحقدق المستأخران او الضامين والدفع المسبق والتشاؤل عن ملم من الدل يوازي فيمة الاجار او الصاد عير المستحق لمدة تزيد عن سنة الساء كر السح السدات العصاد

الفصل الثانى السجل اليومي

المادة التاسعة (لأصابه) اليستعمل في مسائ السجل اليومي سجلات من الاعوذج وقم ٢ المله قي سهدا الفر و

المادة العاشرة (الاصلية) بأم اسحل ومي من ٢٠٠ صفحة ممرة من الله المادة العاشرة (الاصلية) بأم السحل ومي من ٢٠٠ صفحة ممرة من الله ٢٠٠ ويذكر على جلده اسم المكت مدول وترة السجل وكالله عدد الصفحات المشتمل عليها و يوقع هده شروحت امين السحل وثيس المكت المقادي وسقل البيانات عدم الله طهر السحل و يوقع كل دعجة من السحل وص من مح كم المداية

المادة الحادية عشره (لاصره | عساك السحن المومي على فسختين ، يقفله في كل يوم رئيس لمكنب معاورين ، يدكر في كل شرح يجريه ساعة استلام العريضة، يوقع هذا الشرح رئيس المكتب لمدون،

يجب ل لا محرى في سعل يومي حك او استادة و تحشية دا حوج الامر فيحري اشطب بو سطه خط يرسم مالحر ويصدق على ذلك في الهامش او في آخر النص يجب المصادقة دائماً على الحواثي ا

سادة الديم مشرد (الاسابة) ميرد ع المحسه من المسجنين في اشهر لدي يلي حتامها في لمكتب العفاري في المنطقة لاحل حقصه بين الاور ق في عس يوم استلامها

ينظم وئيس المكتب المماري محصر آيدع وسل نسخة مده الى وئيس لمكتب المعاون •

الفصل الثالث

المحلات لاصعة

المادة انائة عشرة (المعدلة) ما عدا السحل المدري عن ال عمدات في كل مكتب عقاري .

١ سجل د. تر مصطلة لعبد الاسدياآب و الصدت اي تخولها المكاتب المقربة بمدونة .

Č

٣ = سجل يومي مبدويه الاسترات التي استمها مين المحل رأساً
 ٣ = دوتر تقيد فيه صدت القالم ممايات طويوغرافية تدعو الى الجراء تحوير في الحارطات ،

ع حفر همه فيه الاوامر العادرة تصديح الدود و ردعسات للسحق
 حفر همه فيه مسمت المكوك

عهرست مراب حسب حراف الهجاء الكل منطقة بدكر فيه التجافسجات
 الاملاك او السجاب حقوق الدينة والاجارات لمسجاة

ردة الراحة عشر دا لاصبية السد ما باد السعال النومي تماث في كل مكات مدول ما حل للراليف الماء لات الاولة للسعيل وكد شاده و محاصر من لاعوذج لمستعمل في الادارة •

الفصل الرابع

تسجيل العقارات عير لمسحلة في السحل المقاري

المتعدل على أثر الشاء حدوق علمة علمه او تحويله الى ملك خاص يجري قيده في السجل المتعدل على أثر الشاء حدوق علمة علمه او تحويله الى ملك خاص يجري قيده في السجل المقاري لله على طلب مدعى الحق لمد الراد بسحة مصادق علم الها طبق الاصل من قبل الدائرة ذات الصلاحية على الراد العالى لاحراج هد المقار من الاحلاك العمومية والحد أن تكول هذه السجة مصحولة لصك اعصاء المقدر أو صاك بعد من الدائرة التي الرات علم و لا مده عاد أرد اللاك الدائة أو المدية حسب الطروف عاد المدولة المدينة حسب الطروف عاد المدائرة التي الدائرة التي المدائرة التي المدينة حسب المطروف عاد المدينة حسب المطروف عاد المدينة المدينة حسب المطروف عاد المدينة المدينة حسب المطروف عاد المدينة المدينة حسب المطروف عاد المدينة المدينة حسب المدينة المدينة حسب المطروف عاد المدينة حسب المطروف عاد المدينة المدينة حسب المطروف عاد المدينة المدينة حسب المطروف عاد المدينة المدينة حسب المدينة المدينة حسب المدينة المدينة حسب المدينة المدينة المدينة حسب المدينة المدينة المدينة حسب المدينة المدينة حسب المدينة المدينة المدينة المدينة حسب المدينة المدي

وي هذه خال سنر توضع الجوم بهمة الدائرة سكامة خفط انساخة و داسهي عن تسخيل مقار نساب وصمه خطأ في أناه التجديد في جملة الاملاك المعوضه الالاس سنب آخر فيجري فاسد في السجل المقاري بناء على طاب مدعي الحق وفقاً للاحكام التالية :

(البلدة الثانية الأصلية) يجب ال كول عربيمه مرفقة فاستنبدت لمثنتة بوغ المقالمدعى به و المين المعرات عامِه هذا الحق ودراحه شموله وقبعته وسنب شائه

لا يمكن اجراء التسجيل الا اذاكان لحق المدعى به نفسه حصماً للتسجيل لا يمكن في اي حال من لاحوال لا يمكن في اي حال من لاحوال لا يمكن في اي حال من لاحوال لا يمكن في عدم الحق في عدم تسجيل العقود لآخر و عمراب ووقع المال قبل لاستعقاق صاحبه الحق في عدم تسجيل العقود.

يجري دائماً قبل التسجيل تحديد ورسير حارصه أعدر من قبل مهمندس محلف من المكتب الطوانوعرافي في دارة المساحة لعامه المادة اسادسة عشرة لاصده) قدم طد المدجيل كه الله و بجب الت يشتمل على عمليات المعية في حكام باده ١٧ من هر تحرير ومحديد الاملاك المقارية . يجب الاصدق عليه محار وأنه محلة اللاكين عوراس دالم محصر هؤلاء شخصياً وبحب الانصدق اعصا آمه في شاخل سفاء صاعله في عراد ١٨٨ بحسوس الشاء المجل المقاري -

یقوم رئیس مکتب عداری سی مده صاب تجدید العقار ورسیم خارطته الموقته تواسطه مهادس محلف من شکار طوانوعر فی تجری هذه عملیه تحصور اصاب و و کانه ۱

يصع رئيس لمكات مدوى به سعه الاعات مرسره ان محدوى محلة الملاكين لحاوران مدين في عدت وكدات دوي الملاقة من موم و سداعة الدين يجري فيهما التحديد وسال هذا اللاع الى الحاد فان أماه ما ما من لا يح المملية .

بچرې لحديد ي د د ر د مه مامن لدل عوامد د صه بې د د ۱۹ و دواد التي تيهامن در ر تحرار و تحديد الاملاك عدارته .

تنظم حرطه ومحصر تحديد موفت بدكر فها

Aug = > 40 mg = g 1

🕏 🗀 اسمه و عالم وعمل وعمل ومه الأثبجاء الذال حصرو العملة

٣ - الاختلافات موجوده و لادمات والأمار صال مقدمه

ع عدد بحوم وموقعها

هُ ــ المسدت في يعروها عرمه

بحم المحصر سوفيع مهدس و لاشخاص بدس حصر و عبد حاس او مهدمین في حق من حقوق ، اد کانوا لا بحدول التوقع فند کر في محصر انهم يخيلون التوقيع او انهم يعرفونه ، يبلن المحصر و نطلب على حداث الطال واسطة رأس المكتب المقاري في الجريدة الرسمية وفي ثلاث حرائد في المنطقة والمصقاعدا دلك هده المستندان مع حارطة التحديد على باب المكتب المناون ، تج د هده الاعلانات كل ١٥ يوماً مرةولمدة شهرين من تاريخ أيداع الطلب ،

يطف من حمع المعترسين بقديم اعتراصاتهم في شهرين اللذين بليال تاريخ هددا الابداع ، تقدم الاعتراصات على الشكل لمفروض من من الاشتخاص المعتبي المادتين ٢٠ و ٢١ من قرار تحرير وتحديد الاملاك المقارية ، نجري الاعتراصات كت به وتوقع وترسل الى رئيس المكب المقاري اما مدشرة واما بواسطه المخارين وقضاة الصلح ورؤساه المحاكم والقضاة ، يحب ال ترفق التصريحات المدكوره اعلاه محديم الوثائي او السندات التي يبني عليها المطلب

المادة السامع عشرة (الاصلية) - تمام الاعتراب المعدمة اثناء التحديد لموقت التي يستلمها رئيس المكتب المقاري الله الطالب الحراعل العلالب الذيدهم الاعترابات في اثناء شهر من تاريخ أوم السليغ واذا لم همل فتحول الاعترابات بعد الهاء لمدة المعطاة للطالب الى اللحلة الدائمة في المنطقة وهي عصل فيها وقعاً الاحكام المادة ٢٣ والمواد التي تدبها من قرار بحرير ومحديد الاملاك المعارية

المادة الثامية عشر (لاصليه) لا عمل ي اعبر ضكان مند مهاه مدة شهرين ابتداء من ابتداع الطلب .

المده لتسعه عشر (لاصبه) مد الها مده لشهري المعينة في المادة ١٦ المذكورة اعلاه واذا لم يقدم اقل اعتراض او اذا دفع الطالب الاعتراضات يشرع عند اللروم رئيس المكتب المعاري التحديد ورسم لحارطه لهائيه للمعدر واسطة مهندس محلف من المكتب الطوبوعر في ويسحل المقار في السحل لعقاري .

الفصل الخامس

التسجيل والشروح في المحيفة

المادة العشرون (الاصلبة) كل عقار مسجل في صحيمة حاصة من السجل العقاري يحب ان يكون كل حزء من احر ئه من نوع فلسائي واحد وكل قسم من عقار يختلف نوعه انقضائي عن بقية الاقسام يجب ان يسجل في صحيفة خاصة

الماده لحادية و المشرول (المعدلة) - كل عقار بنظم به صعيفة عقادية لا يمحكن ال يتألف لا من قطعة واحدة او من قطع يتألف مها كلة واحدة من نوع شرعي واحد و صورة استشائية ال الارض لمشأ عليه سيات وملحقات لاصقة بها (مثل الاقبية والحداثق النخ) يتألف منه عقار واحد حتى و و كال النقار والمايت الموجودة فيها من يوع شرعي محتلف .

المادة الثانية والعشرون (المدله) الالستميل الصحيفة الاساسية الواحدة الا لمقار بحص شحصاً واحداً وعدة شعاص لهم جميمهم حقوق مشاعة على جميع اقسام العقال للا تميز -

واد. وحد او الشيء حق منكبة على قسم لا يمكن فصله من المقار فلا يدعو ذلك الى تنظيم صحيفه محتمة بل يدكر دائ احق في صحيفة المقار الاساسة و يقد اسم صاحبه مصفته شريكا في المعار مع الاحتفاظ باحكام الماده ٢٠٠٠

الماده الدنه والعشرون (المعدلة) شدوداً عن احتكام المادة اساغهاذا وحدحقوق عنافة على محموع المقدر كالاحارتين وعلى الارض كعقوق السطحية والقساطعة او على طبقات الداية او على عرفها فينظم عدا عن الصحيفة الاساسية للعقار صحيفة تكميلية لكل حق من هذه الحقوق .

عدم يكون مسياً على عقارات مالاصعه مان طرعه كون مم قسامه المحتلفة (كشقق الدوت وصف وعرفه ج) عاري عليه حقوق ما كمه محلفة القيارز حدود العقارات الحجوزة فينظم صحفه واحدة مجموع مقارات معطد سده الافسام وصحائف تكميليه لكل قسم من العقارا و من الديت عارا عليه عني محتص له وحده

المادة الرابعة وأعشرون (أمثلة) عدد كون حتى على مئياً على فللم معين من العقار فلا يمكن قيده في السيمل المفاري لا مدافسته مدار ونقد مصيم الصحيفة الاساسية القليم المفار مصلوب فيد على عليه ا

ن العقوق الميلية علمدة في صحفة المقاء ب حراً. و المصلة عصها، الى علمين تقيد بعد تحرأتها أو صمها في مراسها في علم ثم الحديدة .

والأكان المقار المجرأ حارباً عنه حقوق رهن و كايف عقد رنه مسحلة فانوب و كانت فطع الارض المشاه المد الحرالة قد المطات الكان غير المتصامين فحقوق الرهن و اشكاليف المدرنة بورغم المين السحل و عادق المسحدة عادداد في الرائم المنقود بين دوي الشأل و دام يكن على فعلى السه قمة القطع الحدارية عليها تلك الحقوق او الشكاليف كا هي محمة لوضع المدرات السهاء

وردًا غيرت هذه العقارات بعضها الى بعض فحفوق هن و مكالف سفارته لمعيدة في الصحائف لاساسية سائدة للعقراب سصمه عبد عبد عبر في مراس و معاقبي الصحيفه الحديدة .

لمادة الحامسة والعشرون الاصبة ، يمكن رئس مكت عصاي ك يؤسس بناه على طلب مفصل من صاحب المفت صعمة حادد لا بدكر فيها لا حقوق العبية المقاربة وحقوق الانصاع والارتدى سافية حليمة على سندر و يجب با بدكر في العلب المقدم الشروح التي الافائدة منها وعار حدب في تسجيمه الحديدة ، يعرض لطب على رئيس الكنب الدى الدى إلى يتكه و عله كامله او محزه مه او ال يرفعه ما م ستألف العاب مد محكمة المنطقة منشبة في عرفه المذاكرة -

الماده المادسة و عشرون المعالم في همع لاحرال التي يستلزم فيها القيد او لشرح في عنجيمة خواد في حرصه سدامة لا مكن المين السحل وثبس المكنب المقاري جراء عبد لا عداء عبده م

وفي هذه حال د مكن أما عن ناطق قطلت القيد الذي يودعه ذوو الشأف المكتب المقاري عدول مامركاء مشمال على طاب انجمال هذه العملية الطويوغرافية مسيقاً •

وعد سلام على مدكم على السين رئس لكتب العقادي انجاز هذه العبيه من قبل الدن صف مكاف فوقعة على حرطة

وهو خري في سنحل بدير بن الله أنه وقاً الله عند بهائي فيجري فوراستلام اللسحة المستحرجة من الدرطة وتحصر الاسم العداد ا

واد صهر المهدس ما حرم مده عد ومرافه لمسقه ان لخوم او اعلام التحديد قد نقلت من ما كم ما مدت فعده حكداً بن اما كهاوفقاً الحارطة المساحية على أنه اذا كان نقل الحوم من ماكم بالله عربه المهندس تاجماً عن امتداد الاملاك الممالاك المامة عن قدم من الاملاك حسر سه فالمهدس بداكر حكى الحدود الحديدة على الحارطة ويصع التحوم التحوم التحوم التحوم عدم داكر سامه في محصر وضع التحوم وشدوداً عن عدم الأول من هذه ماده يامي مين السحل قيد المطاوب احراؤه

وفعاً لحكم سم بو مصة دارة لاحر ، ما صائده مدسب صوبوعرافية الواحبة وفي هذه لحل بحري مين سحن فيداً موفاً بنحل واحب تسجيله في الصحيمة الاساسية للمقار ويطف من مهندس مساحة المام منسه الصوبوعرافية ، اما القيد الهافي وادا اقتصى الامر تنظيم الصحائف و حدفها فنجري وفقاً محصر وضع نتجوم لدي بنصله المهندس المحلف التأمع لدائرة المساحة ويرافق لمهندس في هنده لحل مأمورس دائره لاجراء يحضر الصلية ويوقع محضر وضع التخوم ا

الهده ساعه والمشرول الاصبه للحب بكل حق حتى عكى تسجيله ب يكول مستحصلاً عليه رأساً من صاحب مسجيل أساق وعليه في لاحوال التي يكول فيها الحق العبي او حق لابطاع والارتفاق فد حرى عليه تبديلات او عقود موايه فلا يمكن تسجيل المدين الاحير او المقد الاحير فيل تسجيل جمع البديلات والمقود لمداهه وقبل دفع جملة الحقوق المسجعه تكاملها عن كل مديل او عقد

اليده الدمة و مشرون الاصليه) في جمع لاحوال التي يطلب فيها تصعيع و
تمديل تسجيل ويرفض رئاس المكتب المقاوي احراء دلك و لا عقد في المريقيات
بالتحصيصات التي أحريت فنفض في الامر عكمه الدهنة باعلام تحد في النصية بدول مراقعة ا

اليادة التأسعة والمشرول (الأصلية) - ان تمود واشروح المعارة للاصول والسهو او الاعلاط الكدية بي عهر في صحيفه عكن ان يصحب رأماً رئيس مكت المقاري اذا كانت وقات بساب الوئائق لا سيا لحر ثط أي سنعدات لدعيم اصحائف او جمع الشروحات الاحرى اللاحقة .

الهادة الثلاثون(الاصلية) يستمر من الاعلاط القلبية بسبطه عدم المصاعة بين شروح الصحائف وشروح السدات او الوثائق المقدمة تأبيداً للتسحيل

الهادية الحادية والثلاثون (الاصلية) ب تملع دائماً التصحيحات لحادل نسخة الصحيفة مع إنداره يوجوب تقديم النسخة لحمله مطابعة الصحيعة

ا بادة التالية و اللاتور (الاصلية) - ال المرقيل والتصعيح والالعاموافر اوالعقلوات

تُمد في ناريخ اليوم الذي تحري فيه في اصحيفة تحدالقبودالاولى • تنفي هذه نقبودالاحيرة على صله ونؤشر علم، على كل حال مخط افقي من تحيّها بالحير الاحمر •

بادة نائه و تلاثون ر لاصلية . ان دخع الصحاف المعطمة لدوي الملاقة كانت على ورق متين كانرق وتكون من صلى الخوصج صحائف سجل الملكية ويثل النها عن الشروح عسها حرف مصوطاً -

يصدق رئيس المكت المدري على كل بسجه انها مطابقة الاصل و يمهر كل نسخة نحت توقيع هذا الموصف نحاتم المكت المقاري الرسمي .



الباب الثاني

ەئاق سە سىجى

الفصل الاول

عكمك لديه و مكان بعمه

23,00

الیادة الرابعة والتلاثون و لاصله می و مانی مشامله علی مشاه حقوق عبیة و حقوق التفاع و راندی و و عهم مانده می می میامه و می در المحادث المقارنة نجب ما تحدی ملاده علی در المام کی در المحادث المقارنة نجب ما تحدی ملاده علی در المحادث المحادث المحود لامه المحود لامه المحدد المحدد

اً - الله ولف وك له المرامين الماء من المماري الحواهي شعصله

عد الأقلم، سے اراح باریج روح و لاعلی دی حری توحه الروح و والمی دی حری توحه الروح و وواریخ العقد و محل قامه عشور رحمی باین ، ه

٣٠ على قامة المسافدين ومحل لاومة بدي بده في منصله مكس مقاري
 فيها اذا كان العريقال عبر معيمين في بدئ سطله

عام ومر كر العدرات حديد مدين المداكر ما و الصحالف عن المقارية .

يحب التصديق على مصاوت نصران مدامه من دان عبكمان عادة كما هو معروض في القرار عدد ۱۸۸ الصاد نشأن أماس العال مداري ما هوله الطرفين هي مكفولة في الصكوك الرسمة و المسومة والمصادعي و سأمور الرسمي محروا صك اليادة الخامسة والثلاثون (الاصله) ال عاصل ووكلاء لقاصل والمأموري القصلين لمراسودين للكاهب عبن مصاح تدول و فعة محت الاسداب في الحرح لهم الصفة اللازمة ووقاً لاحكام اليادة ١٢ من دون كتاب العدل لقبول وتحرير جميع الوثائق واعطائها صعة رسميه .

الفصل الثأنى

محصر مسط عصا خات اتي يتعاها رئيس المكتب المعاون

ا يدة السادسة و غلائون الراسية المعلم عصر صطالهم محت المعموض عنه في احكام البادة ١٥ من القرار عدد ١٨٨ عصوس شه السحل المقاري يحرزه رئيس المكتب المعاول مده على عمر يح أمر عبل صحن الشروط تفسياو حسب القواعد ذاتها المرعية في الوثائق الرحمة .

المادة الثامنة و التلاثون الاصده) في هم لاحوان بي تكون فها نظر فات لحاصران ماه وائس لمكتب بدول بدهان مه بسبب به في سلاد بعال الأبس المكتب لمدول من كاب عدل و في بدء وجوده في رئيس محكمه بعيين ترجمان. مكون تعقب حرة الترجمان و حرة برجمه على حساب بسبدعي الهادة التاسمة والثلاثون (الاصليه) - لا يمكن أن يطقى رئيس المكتب المساون التصريحات في الظروف الآتية :

آ اذا کان لا سرف لمتعدین ولم بست له هوشها شهود یعرفهم و د کار.
 احدهما فی حالة حجر شرعی مصوص عه فی صون

٣ اذا لم يمرر لوكيل و كالة فانويه

۳ اد کان لاماق ما با علی عمل محالفة للقانون او بلاحلاق و کانت مداملة تزویر بیسط رئیس المکت المانون فی الحالة الاحیرة الونا ای لمروره المدمة و بیطم محصر صبط و یحول المکل الی المدعی المام لدی محکمه المنطقة

البادة الارسون (الاصلية) - راتحو بل كل سال مود ع نقصله المسجيل الى المكتب المقاري في لمنطقة هو حاصم لدوم الحرام و رسوم الهانونية

المادة لحدية والارسون (الاصليه) يكروئس لمصخب المدون يده محصر صط تصريحات المدهدين بدون احتصار و برك من وحث و محشيه ، يدكر فيه لما لم والتواويخ بكامن حروفها بحب ان يصدق على كل شدب ما على الحمش من في د لل النص ، يحب ان بجري اشطن محطه فلم فده يصهر من محته المس المشطوب

اذا كان الامر متعلقاً ممك بين فرنفين صعب ان يذكر فيه قبول المربقين صرعاً يحب ان يحدد فيه مكل وصواح موصوع الاعاق وسده

يجب عدا ذلك ان يشتمل على حميع الشروح المروضة في المادة ٥١ والمواد التي تليها من القرار عدد ١٨٨ مخصوص الشاء السجل المناري

المادة ندية والاربعون (الاصلية) على طرعين عند الاقتضاء وبناء على طلب وثبين المكتب المعادل ان موضحا تصريح كتب يؤرجانه ويوقعانه عسن حاوار تصرفهما واحوالهما بشخصية ومواع الانفاق وموضوعه والبنه وعلى شمول الحق المطلوب

تسحيله واساسه ومضبونه

والاحول لني يكور فيه الطرفان تجهلان لتوقع يستم هذ التصــر مح وثيس المكتب الماوات. وينظم به محضراً

الهادة أثاثة والأر مول (الاسبه) ــ عكن استلام تصريحات المتعاقدين بناه على طلبهما كنامة حارج المكتب المعاول في عمل دمه هؤلاء اذ كان الامر متعلقاً بسهاع تصريح المرأذ او عليل او اي شخص آخر لا يمكنه الانتقال بسبب مرض او حبس او لاي سبب من الاسباب الفاهرة ا

بحب في هده لحل على الطاب ل معده تأييداً الطلبه شهادة من عندار المحلة او الملها .

البادة الراحه والارسول (الاصليم) السلم التصريحات في محل افامة ذوي الملاقة في الملاقة في الملاقة في الملاقة في المديكل و اشروط معروطة في المواد ٣٦ لى ٤٠ الذكورة الملاه على الله بجساعلي رئيس المحكث لمعاول في حميم الاحوال الديكون مصعوباً بمختار المحلة



الباب الثالث ارسوم اوات استِمؤه

الفصل الاول

عليه رسوء

الددة الحامسة و لارسون (لاصله) ان حر بالمدالات تحتفه المصوص عها فيما شعلق بالتسجيل في السيدل العدري الابالاك وللحقوق المرائم عليها واله يقصي على طالب التسجيل لدفع رسوم معينة في المراعم المحقة الهذا القر

تصلى الرسوم المسية على وبمة المدار السمة كما تصهر من فلودت سحلات الصريمة المقارنة على الله في الحوال البلغ و المراع الفلسلي الرسوم على ساس السعر البلغ الداكان الهذا السعر يفوق القيمة المفيده في سحل الصرابية المدارية

المادة لسادسة و لارسون لاصله) الصلى حرم شهود ومصاريف لائتقال وفقياً بلقواعد النافدة

المادة السامة والارمون (الاصلية) - كل صاب أحر و منع لسب ما سعد عمل من الاعمال الطوبوغرافيه مصوب احراؤه نحب عده د كان قل المأمور ال مدفع بحسب تعرامة الحرح فلمة وقت المصاع في السعر وفي محل عمل الد لم نحر انتقال الحاكان قد وبط على وسائل النقل فاله مدفع الرسم عصل وصرار حرة حراح وفقاً التعريمة القانونية الا يدفع التي حراج ادا مه صاب السحال على عدوله على الممل قبال حملة المام كاملة على الاقل قبل اليوم الممين العمل على الاواصي ا

الفصل الثأنى

دفع الرسوم

الماده الدمه والارسول (الاصله) - تدفع جميع الرسوم والمصاريف المطلولة من الطالبين لصدوق الحكومة وأناً عد طلب كل معاملة

ليس لاحد أن يؤخر دفع أرسوء محمه الاحلاف على قبلها ولا لاي سعب آخر وله أن يراجع نقصد سارعاع أرسوء عبد الاقتصاء

ادام مكن تصفية رسوم مكنة حالاً عند طاب اجراه الماملة فيودع في مندوق المحكومة مبلغ يمين قيمه رئيس مكب عفدي و داكات المدع الودعة دون بجوع الكمة المطلوبة فيحب ال يدفع التي لصدوق الحكومة قيمل سحب الوثائق لواحب تسليم العريقين بناه على تقديم حدول مصدق انه طبق الاصل من امين المحل رئيس لمكب لمقاري

المده الناسعة و لار مون (لاصية) — أن تحصيل الرسوم في لم تدفع مسبقاً كلها او جزء منها يسنب غلط او سهو أو ي ساب آخر بلاحق بالتضامن ضدكل من اشتراش الصكوك أو الالفادات أو النصر تحات أو من استداد مها أ

المدة لحسون (لاسلة) ﴿ تُمَدُّ لُرْسُومُ أَيِّ حَصَلَتُ فَانُوبِاً مِهَا حَدَثُ فَيَا

المادة الحدية و حمدون الاصليه) و مواعد مرور الزمن التي يبترض بها في الديون في المدونة او على الدولة تطق في تحصيل او عادة الرسوم المطلوبة الماده غاية و حمدون (الاصليه ، اللاحق تحصيل الرسوم عند الاقتضاء حسب القواعد المعينة لتحصيل الضريبة العقارية ،

القصل الثالث

عرطه رسوم

ايدة تانه والحدور ، الاصله ، ا -- وسلوم الفلواغ والانتقال والحفط .

ان تعريفه رسوء مصدة غىموقاً دَات أنه بقد مدينه في لا فسكام الشرعية ١١ فدة ٠

٢ أرسوء عود عرفه ١١١١

فی عملیات تحدید السلح می و سم الحوام الاسافیه و الصحیحات و اعادة و شع التحوام و اراعها و الحرائیه و تصامی احرائط الح التحوام الاعمال این عرای اللی اللہ سی

حرة ربع سعات الدخال في دات جميع المصارعة والملك عدة والمل المشتملين ولواره م العمار بيت الحميمة الح

۱ - في محل فامه به دس من وف بابي علميني في العمل على الأراضي ۱۳۰۰ عرش سوداي بدفع مع الدريض علاه للعشه المعمول به

حارج عن عن عن دامه مهدات عن وقت مقطي في السفر (ده. ب
وابات) وعلى الأرضال ٢٠٠ مرش سنواي بدفع مع العويض عبلاه المشقة
المعنول به ٠٠

ب لاشعار تي عرى في کاب

⁽١) هذه عمره عدي به . ٣٩٧٣ هـ . يا ح ٢٧ ټول سه ٩٣ وقد سر على قر التعديل عد هذا غر .

لا العن على قباش كان ، أنمن بنواره العن حارضه الده ١٢٥ عرشاً سورياً عن
 بتر المرابع وادني أحد هو ۱۶ عرشاً الدراء

سبه شروع في المل سا مقالم لأخرد ١٥٠٠ .

الفصل الرابع

لماده لر مه و حمدون الاصابه الله المحالات في دوار العلاق التأميات الموجودة الان معلوضه بدق المعرجة المعادل المدالة على المعاري والاتفاقات الرهواله في همم شاصل مداله الي لا كورافيح فها سحارعقاري تنفيذً القرار عدد ١٨٨ محصوص الشاء المعال علم الدالة الم

المادة سادسه و لخسول مدايه ا — بداء من الح بدي عسج ويه هد الفراد باقداً لا إلى من مقدر بالقواص و لا داد ب السلم و لا علمه و شرارات عدمة او محلية ولا لجميع الاحكام المتعلقة ماصول المعاملات لمصوص عنها في هذه القوانين والارادات والانظمه و نقرارات في اسائل تي هي موصوع هد قر ر

المادة العباشرة من القرار ١٥ مين سنر المناء محكمات تنفيد هذا القراد •

بيروت في ٢٠ نيسان سنة ٩٣٢

المفوض تسامي الأمصاد توسو



القراررقم ٣٢٢٣ المعدل للفقرة الثانية من المادة ٥٣

من عرود در ۱۸۹ مدر ساد ۱۸۶ مارسه ۱۹۲۹

المهوض مي الحميمة به لافر به المام على مراه المعالم ١٩٢٠ كثير به أناقي سنة ١٩٢٠ كثير به أناقي سنة ١٩٢٠ و ١٩٢٠ و ٣٠ كثير به أناقي سنة ١٩٢٠ و ٣ يتول سنة ١٩٢٩ و ٣

و عاد على فيتر ح مين سر عاد

2,4

مده لاولی می میدرد ؛ مین مرة ۵۳ می غرار فر ۱۸۹ الصادر شاریخ " ۱۵ مارت سنة ۱۹۲۶ مدت چاکی

ارسوء صويرفه وأبدلاندن سكب عدري

في ممية لافر م بين ، بين ج ، ها ي حال ، والله عموم لاسافيه الح وروق بنصر محصص البحار دات علم للجه على ورفه شفاف إ تؤخذ عهم اللح تفاق بالصارات عمارات و مصي من حمالها بي بلاكان مستدين

ال مر وريد على عمله مدهومه مأمه بعد في الركين وديث مومان من مدوا م

المقدرية بين فيه لرسوم طبوعرافيه لني نحب حدثها والبعه أبي بحد ان مداد للملاكين او تدفع علاوة عن التأمين و لرسوم طبوعرافه بحد ن أساوفي في ي حالة كانت حتى عند عدول المعاقدين عن تسميم لمعاملة حاربة مهم قسيدتها في سحل مقاري الاعال التي تجري على الاراضي

الرسوم تشمل سعقت لي يستنزمها لممل من لمست عدين والمعلة و دو ت
ومطبوطات سيستوفى عن اجرة وقتكامن والله مات لاسا فيةسيستوفى عنها كاتين دناه

آ - احرة اربع ساعت على الاراسي وفي الطريق دهاب واياب (٤٠٠) عرش
سوري عن كل ساعة اطافية ٠

ب - اجور نقل المرقة و لادرت في سبره حرح عن ومة مكامب المقارى و رئاسة الاعمال الفسة لمصلحة المساحه عن كل كيو متر ٦ سنة عروش سورية

عن كل ساعة الشصار ۴۰ عرشاً سورياً ودلك عند للمام و خودسار ث في محل الدي يحري فيه العمل الشرط آل لا يتعرق العمل كثر من لهار واحد و لا لمكس نحب أن وسل السارة ٠

٧ - نفقات مخوم الحديد و حرار مأحوده من مسودها مداعل حدايا فقات مخوم الحديد و حرار مأحوده من مسودها مداعل الممل وعرسها و عمالت عمل وصع الحوماعل كالحماه فرشاً سوره أان تخوم التحديد الملفية والتي تستممل ثانية العس لملك لا يؤحد مها رسوم (وعداعل دلك عدم محري عملت الاحجار من فال الملاكين الحديد هممه عرامش مورية عن كل حجر في الكيلومير

لاشعال اتي تحرى في المكتب

ورس لحصص حساب للصورات، مطيم حارطه لمساحة • حساب المساحات الحديدة • تنظيم السخه عن عوصل عن كل مساعة سنخه عن عصط على ورق شفاف • مطيم المساحة في السحل • عن كل ساعه ستوياسوات سورياً •

ع بسبح لمأخوده عن محطوات المساحة و في يكتب عليها مساحة العقار العائد لها يشمل دلت عن ورق شدف نتصم اسح عمر المعنى في اضارات العقارات من جهة وتمضع من قبل مين السيان العقاري بملاكين من حمة ألا به وذات عد تسجل العقد في سبحل العقاري

شوهد مين اسمر العامداو كانه هو سو ۱۵۵/۵۱۵۱ سمكم علام سنجه على فرار النفوض السامي للتضمن للعديل احكام تقرار رقم ۱۸۹ لحفظه مع محموعة القرارات والعمل لاحكامه والسلام في ۲۵ ل سنة ۹۲۰ الدير عام للمصالح المقارية والملاك الدولة

عارف خطيب

القراررقم ٢٧٧٢

بالشاء طراعه للحديد ووصع التحولا للعقارات الدافعة في المناطق

ي د سيد و ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ ۱ سيس الله ري

.

ال لمقوص الدمي الجمهورية عراسولة

سه على مرسومي، نس طهو په عرسونه تعارين ، ځ ۲۲ شريي لاي سنة ۹۲۰ ۹۲۰ و ۱۲ ايلول سنة ۱۹۲۱

وسه على العرارات عدد ۱۸۱ و۱۸۷ و۱۸۸ الصادرة عاريخ ۱۵ آذار سنة ۱۹۲۱ و ۱۸۸ شرارات عدد ۱۸۲۱ و ۱۸۲ المقاري وحيث ال علم يقه الموسوعه دو حال عالم المم شرارات عدد ۱۸۷ و ۱۸۷ المد كورين علاه ۱۸۷ و ۱۸۷ المد كورين علاه ۱۸۰۰

وحیت آن الطراعه الداره المداره الداره الداره الداره الداره المقارية الدارة على حقوق المرابة المقارية الدارة على مقارات عبر المساحة المقارية الدارة على مقارات عبر المساحة المساحة المدارة والحرام من حراء دائ اصحاب الاحلاك في المدارك والله عن من المسكن المدارك على الدارات الدارية المدارك المدارك والماركة المداركة المدا

وساء علی قاراح میں سر عام قر اما یاتی

القصلايوول

ادكام عمومية

الدة الاولى بهنج في مركر كلفصاء او محافضة سحل عقاري حصوصي معد لتسحيل العقارات لواقعة في المناصق المدكورة لي لم اعد فيها طريقة السحل المقاري • بقيد العقارات في السحل العقاري الخصوصي وفقاً للقواعد التالية .

لمادة الثانية التسجل احتياري وعامه وضع المقارات المسجلة تحت نظام المراون عدد ١٨٨ و ١٨٩ لمد كورس اعلاء المستقيل عاشاء السجل المقاري فيما عدا الشذوذ المنصوص عنها في هذا القرار

المادة الثالثة بحس عند السحيل كل عقار النظيم صحفة حقيقية من الأنمودج المعين في القر وان عدد ١٨٨ و ١٨٨ لمد كورس علاه • يحري السحيل كل عقار من العقارات في السحل المقاري المقصوصي للمنصمة الماسم لحل هد المقار وهماً فلسانات المدكورة في محصر صبط التحديد ووضع المحوم وعلى ساس لرسم الذي وضعه المهدس

الفصل الثأنى

في معاملات التناحيل

المادة الراحة الاشعاص للي بمكهم صب السعيل هم الاشعاص الآتي ذكرهم:

١ – صاحب الملك

 لشريك في ملك نشرط الاحتماط بحق الاعتراض عن هد التسجيل لكل شريك في ملك بالمشاع اصحاب الحقوق العيبة المذكوره في شاده ٩٠٠ غور عدد ١٨٨ المدكور
 اعلاه ٠

ع الوصي او غیم ماین عاص و عاجر الدول باسی هذا القاصر او الدواها ولحسانه و

المادة فحامسة اليوضع طاب للسعيل كسانة وتسلمه مأمور لدوائر عقسارية على •

بحب ال يختوي طال على المعمات لأبه

۱ ـــ ابو ع القطائي بامد - ملك و ملك ميري و مدر ت موقوفة - و وقف با

سايات والأشجار موجوده فيه ومساحله، وعهوفسته اليميه وانساعه الثفرزي
 وحدوده المدلة و لأملاك للجليه ما و شمه ساره في في شارع و برقي المدكور في السلم
 مع دكر حدوده و لاملاك للجله له ٠

المرضاحي لمات مر مان سابق والشركاء في لمشاع سد الاقتصاء
 وشهرتهم وعم هم وحسيهم دعن قامهم

ع حقوق مسجلة ، سم ب ب ر بهر به ر مهر به وحسیته و عمل فائنه
 وحقوق الا مهاع السلمه و الا حامه و بدكر بالاوه على هاك الدكال حق باجاً على أمستم
 وقف ما سير اوقف و بواع حق و مسم عمو الد السمو به

اسم وشهرة وهم ومهمة وحسنة وعن ومه ملاكين نحورين
 يرفق بالاستدعاء سند ت الصابر و سند ت السكنة

لدة السادسة ـــ محت ل يكول لاستداء موقعاً من قال صاف بمسجيل ومصدقاً عليه من قبل محتارين والاثمة في محلة

اللاقة السابعة - على الصال ل يو دح علاوة على دلث بدى مناً وو العدم له

اطب ملماً به دل بد مداً مية بدل و الدين بي مدا طالم هادد الميا مود ك تأميناً لدوم الصاريف يحدد هذا الملع مأموم بدوار المدري سحي

ایاده ادادة سے مد تصدیم رئیس دی می استدعی سطے مأمور الدو ئی المقاریه علی منحصاً منه و بعدمه رئیس دی می این مید مد رئیس بحدد عوجت فراد مه اداری و سین عصواً من للحة لحصور الدو تر دو و سین عصواً من للحة لحصور الحدید و و سیم للحود مدی عید و سیم حدود میدی سا بد الدار صاحب المان و میرود و کل می بدای حقاً وه و الایم کی لاشیم سیم سیما المشار می می می میدار می حصور هذه المان المانه المانه المانه المانه المان می می المان می المان می المان می المان می المان المان می المان المان می المان

الصق هؤلاء مأمو و رهد محص و هدا هر آكل منهم في مكتبه في و هضاه وفي دو تر المحكم و الاحكاد شراء و الداراء معروضات على الحمور حي اليوم المعين الوضع العجم و دارا الهاء هذه الدار إداراه على الدائم و الله المعلم والقرار الدكارين الدائم العالم الدارة على الدامين شهاده الذي العدمها

بشر بصاً سبطه لادرة في علماء و عوقمه و سقة الحدري منحص الطال

نجري هد عشر في ومي لاحد و همه من ڪن سوع حتی ثاريخ وصع محده ٠

رسل ساهه لاداریه ی مأمور بدو از المنا به سحبی شهادة مین فیها با مصیل مکان بشتر وعدد المراب تی حری بشتر فیه ۰ اليادة الناسمة عيدبر مأمور الدو تر المقارية لمحلي بمؤاذرة لعضو المعدوب من قبل اللجنة اللهائمة عميات التحديد ووضع المخوم عساعدة مهمدس محلف يعبه رئيس الدوائر العقارية وذلك محضور الطالب او وكيله والمختارين مالائمة و مجاود بن وكل من يدعي حقاً في الملك الموجودين في محل الملك و

يدعو المأمور لحضور هذه العملية

١ - الطال

اشركاه بالمشاع واصعاب الحقوق حييه
 المهلاكين المحاوري

2 = إلاشعاص ليتدخين في لامر لدق عدووا علزهه قانويه

ه = مجتاري المكان

يدة عشره على مده الأوراق على مدعوه للمول شخصياً الو الواسطة وكين قانوني لحصور عملات وضع النجوء ترسل هذه الدعوات بالطريقية الأدارية الو بالبريد الو لو سطه محتار المكان ويتؤجد وصل لاستلامها .

الهادة الحادية عشرة = عود عهدس متحديد ووضع التحدم وفقاً للحدود التي يعيمه بالاتفاق الهالك صاحب لشاره علاكون لمحاورون حاصرون وعد تحاب هؤلاء تحري العملية بحضور المختارين والاثمة في المحلة ، يقدد همع الاشتحاص لمتداحلين ملاحظالهم واعتراصاتهم ونضع المهدس الحدود من الاعوذج غابوني على رأس كل تميير في تحاه الحدود ودالك الحديد علطقة التي ذكرها العدب الاستاج الاحراء الداحلة في هذه المحلون عليه الاشتحاص الآحرون بصورة حلية أم ينظم المهدس وسماً قابو بيا عن المحلود وذاك الحديد من الاحراف من الحراف الحديد الحراف الحديد من الأحرون بصورة حلية أم ينظم المهدس وسماً قابو بيا عن المحلود وذاك الحديد المحلود وداك الحديد من الأحرون بصورة حلية أم ينظم المهدس وسماً قابو بيا عن المحلود وذاك الحديد المحلود وداك المحلود وداك الحديد المحلود وداك الحديد المحلود وداك الحديد المحلود وداك المحلود وداك الحديد المحلود المحلود وداك الحديد المحلود وداك المحل

المادة الثانية عشرة ـــ بنطر مأمور الدوائر المقارية المحبي محصر ضبط شعلق التحديد ووضع التخوم يدكر فيه

١ - تاريخ وساعة السلبة •

٢- سم وشهرة وصفة وحسية وعن دمه لحصرين

٣ – لاحتلافات تي ظهرت والأدعا آت و الاعتراضات لتي فدمت

ع عدد التخوم وما تشير أبه ٠

ه يدكر عد الاقتصاء سندت ابي فدمها الحصوم وترفق هذه المستندات عجصر الضبط

يقصل محصر مسط توقيع مأمور لدوار مصريه سبي و مصو المدن ومن قبل اللهدة الدائمة والهمدس و حاسرين و دا كال هؤلاء إنجابون عوقيع فيد كر ذلك ويد كر رفضهم دا رفضو وضع مصالهم، رفق تعصر الصط المد كور علاه الرسم التعلن وضع المحودة استدال أل وضع المحودة المدال أل معصر المصال وضع المحودة المدال المسجيل لاعباً وعلى عدال المدال حرة حسات و المدال الي المقت المدال المسجيل لاعباً وعلى عدال المدال حرة حسات و المدال الم

لده ار مه عشرة مشر لا ساعه ومحد صط عرون كا دكر علاه على معة الصاب في حريدة الدولة رسمية بود ع هده السامدات مع رسم وصع التخوم في قلم كتاب محكمة صلحيه او لحكمه محده دارا ما حيه حث يمكن كل شحس الريطان عليه دون المعال ولا معه

يحق لكل الممترضين ل يقدمو عنراصاتهم و المعا أنهم في مدة ثلاثين يوم أي

تني تاريخ هذا لايد ع مده الاعتراضات في شبكل معرو من قبل لاشخاص معييل في الهدتين ٢٠ و ٢١ من عرار عدد ١٨٦ مد كو علاد ٠ تعلج هذه الاعترافات و لادعاآت الى محصر العسط باهماء مأمود المعلم لاعتراض و الادماء وبعين د اقتصى الامر على برسم بو سطة حط معط تحدد عوجه احراء المعارات التي يطاب به المعترضوات

المادة الحديث عشره عدد قصه مده علائين يوماً لمحدثة للمعترفين يسجل المقار في سبحن مقاري المحصوص و وقد من ما محصر عسط و الرسم ، يذكر في السند الممطى للهات العلمات و دده في سلحن ، رفق عدد المسلح الاسبه لمحصر عسط ورسم التحديد و الاعتراب و الأدم أن المسلمات مدمه

لهده المددسة عدد م شص في لاحم ل كن به من مجمر الصط و من المسطى المماري لمجموعين لاعمر صات و لادعا ب معدمة فين عصرة مدد اللائين يوماً المعينة للممترضين و مدعين نحق ما وقد مهادة الساعة -

1 الاقلم عديد لأمن لأمار من والأدعاء

۱۲ دا پر عدم ممارض و شدل باخل بی شو نا کاب مینا اللحل فی مدة الخما عشر بوماً بی ای تاریخ مسجل شهاده من راشن هم ک با محکمه دات الصلاحیه بر فعر دعوی فی محکمه

الهادة أسامة عشره ـــ تمن وعبد في سبعل لاعج صات مقدمة عبد المصامدة الثلاثين يوماً محددة في الهاده راحة عشره مدكو د علاه وقفاً للدو عد لمعينة في قرار عدد ١٨٨ المتعلق بانشاء السعل عدري الأملائ

الهذه دامه عشره سب سه كه دات العملاحية في الأسر صاب المقدمة وففًا للمواد الساعة والمدكورة قانونياً في محصر نصبح وفي سنحل المفاري الحصوص عوجب انمو عد سیة فی احکاء اللواد ۲۶ و ۲۰ و ۲۱ و ۳۵ و ۳۳ من انفرار عدد ۱۸۹ الصادر فی ۱۵ د رسة ۱۹۲۲

لمادة التاسعة عشر شمال حجل مداي لمخصوض على المستندات العذكورة في البادة ا من قرار ۱۸۸ ل منصلاحات نحوم حجل مصاري كون وفقاً لاحكام العصل الاول والشاني و شنام ما حال لاول من قرار عدد ۱۸۹

على احكام عراران عدد ١٨٨ ؛ ١٨٩ شأن شاء السحل معاري للعقارات على العقارات على العقارات على العقارات على العقارات على العقارات المعالمة إلى العالمة إلى الوقيليا الوقيليا العالمة المعالمة المعال

لمادة لعنه ولى م عسك مأمور الدائر عمارته على سكلف يتفيد معنامالات النيا السعل علم يتفيد معنامالات النيا السعل علم بي عصم صاوف لاحكام على المما و ١٨٨ بد كوري اعلام ويكلف علاوة على داك بأمين سند بماملات لاوايه ومست دفير النومية والسجلات الاطافية المتوجب على وثنين بحصب عماري بماري معاول مسكها وفقاً لاحكام القراوات السابقة م

المادة الثانية والعشروف - مخصع تسعيل المقارات لرسم وحيد قدره ١٠ بالثة من مدخول العقار السنوي غير الصافي ويدفع وفقاً لاحكام المادة ٤٤ من القرار عدد١٨٦٠ المذكوراعلام

البادة التائة والعشرول – يحل علاوة على ذلك على الطاب أن يدفع مدات الجلسات العطاولة للمهندس المحلف والمأمور الدو أن المقارية المحلي وللعضو المندوب عن اللجنة الدائمة وفقاً للتعرفة المحددة في الأحكام المعدد

الهدة الرابية والمشرون - تهى المفارات المسجلة صمى الشروط المدكورة في المدارة المدارة

لهده الحامسة والعشرون - تلمى و ستى ملفاة حميع لأحسكام محالمه لهدا لقرار لهدة السادسة والعشرون - مين السر العام مكلف بتنفيذ هذا القرار الذي يعمل به ابتداء من نشره في نشرة النفوضية العام الرسمية ا

بيروت ٢٤ ايار سنة ٩٣٩

معوص السامي ولسو



القرار رقم ۲۱۹۲

في عديد مهل مموحة عانون ٢٢ ربيع الأول سنة ١٣٣١ في ١٦ شاط ١٣٢٨ رقم ١٥٣٨ لامالاك مقدرات من فال لاشعاص خكميين

ال لمعوض السامي الجمهورية الأفريسية في سورية وأس

بده على مرسوم ٢٨ نشرى ؛ يي سنة ٩٧٠ و عنى حكام الحدده ١٣ مقرة الموققة ، من قانون ٢٧ رسم الأول سنة ٣٣١ في ١٦١ شباط سـ١٣٧٨) سملقة في سـملاث المقارات من قبل الاشتخاص الحكمين من فانون ٢٠ هـ دي الاحرةسـ١٣٠٩ (٥ آ دار سنة ١٣٢٩)

و سام على حكام د ول ١٧ رسم الاخر سنة ١٣٣٧ و ٢٥ شباط سنة ١٣٣٩ في تمديد المهل الله نم غالول ٢٧ رسع الاول و١٥ شباط سنة ١٣٢٨ الآنف الذكر

ولما م تتمكن علو أمن و معاهد خربة في سوريه والمان من حراء الحرب من ال تسجل باسم، لاملاك أي لحد بها عوجب سندات عبك باسماء اشخاص وسطاء ٠

وہ و علی فاہر ح میں اسر العام

قرر م يأتي

الدده الأولى فد مددت بهل لميه دحكام لدده ٣ ففره موفه من ويون ٢٢ دبيع لاول سه ١٣٣١ في أنفث العقر ت من قبل اشحاص حكميين سنة من تاديخ الطبق هـ عرار -

المدة ثانية أذ بقى مريمان خرى معاملات المراع من قبل مأموري لدفتر حاله عمر فل مأموري للفتر حاله عمرفه المحتصين ولا يستوفى عن هذه معاملات لا منا يكلف سند لتملك ورسوم المسحل و وثلت المتصول بالطليم للمران قد وضع في خلال لمهلة الاضافية

المهاوعة بالدهة ١ وفائك بالراق الوصولات في على مأموري التبليك تسليمهم الإهاعاما يسلمون هذا الطلب

المادة الثالثة – اذا اختلف الفريقان فلا يمكن أجرأه الفراغ مسالم يكتسب الحكم الصادر من المحكم المحصة الصفة الصفية وفي هذه الحاة بالمديّ حق تسحيل معداملات الهراع المجانية من ناريخ النوم الذي تصبح فيه الحكم فطعاً

يجي ن تقام لدعاري من قبل الاشخاص لحكمين على لاشعاص لوسط، عملاً ماحكاء الده الدينة في حلال الهلة المعنه باحكام مادة الأولى من هند الفرارو لا فيسقط حقهم في المداعاة

الهادة الرامة (بوهم حكام البادة المتعلمة سمات المقارات من قانون جمادي الآخريمينة ١٣٣١ و ٥ آذار سنة ١٣٧٩

ود لك تحق كافه الدعاوي لمصامه خملاً بالماده شائة من هذا القرار توسع المحاكم ن الهن تحق سندات فالملك المنطاه من قبل الدفترجانة اللاشخاص وسطاه از ركافه المنات لمصوص علم الاحكام المحله .

الدة المامسة بوسع هد مرار موسع عطبيق منذ غرة تشرين الأول سة ٩٧٣ المدة السادسة - رئيس انحاد لدول سوربه وادين سنر العام في الموضية العليسا وحاكم دولة المال اكبير مكلمون كل عا يجصه لدّعيد هذا القراد ،

> عاليەفى ۲۱ اللون سىھ ۹۳۳ رئيس غىرقة بوقىع

وسيد

القراررقم ٢٥٤٧

بشأن استملات عقارات من قبل الاشحاص حكميين

ال المقوض السامي للعمهورية لافرنسية في سورية وسان

بناء على مرسوم ٢٣ تشرين النابي سنة ٩٣٠ وعلى المت المثنائي المؤوخ ٢٣ رسع ١٠ل سنة ١٣٣١ في ١٦ شباط سنة ١٣٢٨

وعلى القانون المتهاني ماريح ا عجادي لاحردوه آ در سه ١٣٢٩)

وعلى قرار المنوش السمي ، قم ٢١٩٠ عريج ٢١ المان سه ٩٢٣

وماه على للبت الانتداب من جمله الامر شريح ٢٩ عول سنة ٩٧٣ على سورية والمال إلى الجمهورية الافرانسة

وعلى افتراح أمين أسنر ألعاه

يقرو ما يبي

لدد لاون این باده لاون می قابون ۲۳ ربیع لاون ۱۹۱۹ شاط سه ۱۳۳۸ . قد عیت و سندات با مصوص لآیه

ی ندین تکنهها با ندیو و تلکو دو په ده ده الا مسلال الادوال عبر عده ده هیم نظافی صورتهٔ دلسان فی عدن و شری هم.

ا (اول سو بهوست ، ب) محددول سوره الح ، بده أن الدمه عمر الكرم رد) ندولة المنتدة لأحل حادب أحيش و مصابح الأدارية (ها) بدول الأحدة الأحل عاجات ممثلها السياسيين و حماية المنصبية

اشركات التحريه او دات الشكل التحري لسورية واللساية المؤامة طفة للقوابين و المقامات المعمول م.

(ب) الشركات التعارية او فات الشكل الحارى الاجبية المأذون لها بالاشتمال في سورية ولمنائب

٣ - (١) الطوائف لدمية والحمد ت ادبية ومؤسسات ابر السورية واللسائة بالشروط المصوص عليه في مادة ٣ من قانون ١٦ شباط سنة ١٣٧٨

(ب) لطو ثف الدليه و جميات الدينية ومؤسسات ، و الاحديه فاشتروط دانها ٤ - (١) الشركات السورية ، او بساية عوجال دام ١٦٠ سنه ٩٠٩

[ب] الشركات الأحبية بالشباوط لني نشركات سنورية و للسامية •

مادة الدة الله في عكيه ل يقسو و سينكه الوسطرفوا بالأموال عير المنقولة في سورية ولمان حامج على عدل شراعد الله على معبورة ولمان حامج على مداو قرى ما عد الله على معبور المكام، حيث هذا الاعتمالات لا يكان معبوراً د محدور

۱ ... دول سورية وليال و تحد دول سوريه ...

۲ مولة سدية لاحل صاحب عيش و بيما ح لاد له

٣ - الروات

ادو أو المتومية عبر مركرية

ه - الشركات المجرمة و دال شكل مجاري سورته و للدالله و لأحبية المادة الثاغة - في حيى مادة الثاغة - في حين مقال الأمالات كالله حارج على مدل و تقرى في هيك الاشجاص الممويين مدكوري في المادة الساءة كدن حق شامة عدائد وي الشروط للسكال تقرية و لملاكان لم دعين في المك المقمة وهذا لحق محري عوجب نصوص القانون المقاري و مصمات ممبول بها م

ایادة در سه – النص المسوقت بهاده سائه من عدم ۲۲ رسم لاول سنة ۳۳ و ۱۲ شباط سنة ۳۲۸ قد آكل بالفقرة الآتية : يمكن مطو ئف الدينية ومؤسسات بر لاحبية حسبا شروصو الاوصاع المصوص عليها في المادة ٣ من فأنول ١٦ شباط سنة ٣٧٨ و مو د ٣ و ٣ من قبر ر ٢١٩٧ الصادر في ١٢ الميول سنة ٣٠٣ ان تبطل الاسمها او يسجل ماسمها الاملاك الممتدكة من قبل الاشحاص مدواصعة سوء في د حل مدن و عرى و في حدر حما ويمكن احراء مماملة الاسترداد الناومهاة وضع هذا العرار موضع سعيد

المادة الحامسة تدمل على بالمعاملات فساء و سلاك لامو باعير لمقوله للاشخاص معاوين تدم من قبل وؤماء الدول والجش و جمعيات سار دكرها لمدد تدم من قبل وؤماء الدول المدالة ا

998 4- June V 3

القراررقم ٣٢٤٣

بتنميم احكام المادة ٢ من القرار عدد ٢٥٤٧

ان المقوض السامن الجمهورية الفرنسارة

بناه على مرسومي رئيس لحمهورية تفريساونه الصادري في ۲۳ نشرين أنساني سة ۹۲۰ و ۴ ايلول سئة ۹۲۱

> ويناه على المادة ٢ من القراو ٧٥٤٧ الصادر في ٧ نيسان سنة ٩٧٤ ويناه على المتراح امين السر السم قرر ما بأني :

ا تمت احكام امادة ٢ من أقرار عدد ٢٥٤٧ لصادر في ٧ ييسال ١٠٥٠٠ في المناطق المحددة تقرار من رئيس الدولة حيث عمع على الشركات النجارية او دات الشكل التجاري سواءا كانت سورية او لبنانية او اجتبية شراء العقارات و متلاك او لنصر ف بها مجرية لا يجوز ان يقيد في السحلات المقارية دون ترحيص مستق من رئيس الدوله اي اتماق كان يعقد بين شحا ما عادمين وكون شحه الشاء حق عبي مقول او محويله او اعلامه او تمديله او الفاؤه

يبطى الترجيس المموض عه في الففرة المسامه منذ الأطلاع على نتيجة تحقيق بثت ال المشتري يمثل لحسامه الحاص .

> يكون ملقى قانوه كل فيد تحري حلاقً الاحكام السابعة . يشمل ايضاً هذا الالعام لاهاق الذي حرى الحقىق المسه

٢ امين السر لعام مكلف بالتعيد هذا حكام القراد

في ١٧ تب سنة ٩٣٠

تنترو

القراررقم ١٣٢٩

تتعوير قانون التأميات المؤرخ في ٢٥ شباط سنة ١٣٣٨ . وتنظيمها مجدداً

ال القوميد العالى الحمهورية الفريساوية في سورية وسال

سه على مرسومي رئيس جهيورية الفرنساوية نتاريح ٨ آتشرين الاول سنة ١٩١٩ و ٣٣ أتشرين الثاني سنة ١٩٣٠

وشاً، على فالون المأمنات الصادر في غرة رسع لآخر و ووه مساط سنة ١٣٢٨، وماه على احكم دانون الاراضي والحيلة

ولماكان من الصروري تأمين حد، و سديار تروة سورية والسان الطبيعية واذكاه المادلات سعارته في دخل البلاد وحرجها

ولما كانت الواردات الى سورية تربو على حاصلاتها والمبرابة الاقتصادية في سورية ولمان لا تتساوى الا ناصدار معظم حضائم الوارده بها وكانت هذه الحطة التجمارية وتحقيق الاماني المحددة علاه يوجب الحصول على رؤوس اموال كبيرة

ولدكات رؤوس لامول لموحوده لآن في سورية ولمان لا تمي بمقتضيات الحياة الاقتصادية المحلية مها لا يتقى مسوحة معها عن لالتحساء الى قسط وافر من الاموال الاحسية ولمكان لاعتباد الدحلي وبالاون حجة لاعتباد لحارجي لا يتسر الا افاكان مستبدً في مهانت ثابتة مبية

ولدكات الارض آمن ما ونكر عبه الاعتباد وكانت وحدها في سوريةولسائ رأس مال ثابت واحسن دعامة للاعتباد

ولم كات اصطلاحات الحارة السورية و للسابه تؤلد باحلي حالف هذه الحقيقة بتأسيسها الاعتهاد على رأس المال العقاري ولماكان السواد الاعظم من لمحد اسوريين والله سين بحولون وؤوس اموالهم بي عقارت مها بدل على صروره بنشبط لاعباد المعاري

ولم كان توسيع الاعتباد المقاري تتبحة م يكون عليه نظام التأمينات من المرونة والسهولة،ولماكان نظام التأمينات الحال في سوءية و لان العصاً وكانت حكمه القانوسة مشتئة في نصوص عديدة لتصارب الاراء في تناويها

وله كان القانون العثماني السابق ذكره وهو المعني هنا بنوع خاص من شأنه ايجاد عشات في سبل أمدم الاعتباد مقاري سواءكان في المدن الم في القرى الضبق عطماق الحكمه وتحوص دام يحدد فيه الأمين تحديداً شادياً ولم يمير كما يه ويين بهم الاستغلال والرهن ويم الوفاه

ولماكال لمهمج لأد ري اميم أن أبوم محتلاً محت لا يأمن معه لد أن على حقوقه لما يواه من النواقص في معاملات لاعلال و عبد

ولما كانت الاومة لافتصادم سائدة في نوفت خاص في سوريه والسان توجب أتحاذ تدابير سريعه

ولما كان تنظيم المعاملات المُمبِيه تبطيم به ثِهُ يَتَرَبُ عَلَى اصلاح الحَالَة المقارية الأمر الذي يقتضي لما سنه وانحاره الأسه، من المصبح والرئيس الحَالَة الحَاشرة

ولما كان المستطاع قبل امجهاز الاصلاحات مدكورة تدرك حل عدم تأمسات معض التدارك ومتابعة تنظيمها وفقاً لاصول «عواس مثانية حصرة «

وبناه على اقتراح السكرتير المام ومو فقة مدار الماله ورئس المساحث التشريبية ورئس الدوائر العقارية

الباب الاول

في معاملات الاعلان و لرهن وتربع الاستقلال وتابع الوفاء و تأمست التي تقلع على لاموان المبر سقوله وفي فيدها في سخلات تأميات

القصل الاول

الده الأولى منل فالولياً لميود دفائر الأمينات التي نايدي موطعي الدفتر حالة وهي و ددها دس سواها ساس الأمدات و رهول + ينواع الاستعلال ويزواع الوفاه التي تحري على غير القول حين فنده ومها للكول سند الأمين

دده سایه م الا تصبی حقوق اندائل امریهی وانشاری بالوفاه ولورسی لمثناقه و<mark>ن</mark> لا باعلان تمک حقوق نصوره فیده این دفتر ارهون

مده دانه لا يه مده ولا ننب حقوق مدده في مددين الاول و عابه لا مد بين الاول و عابه لا مد بين عري مأمور مدور عام أبوكول ما مر صحفه على لده و وفقاً لاسول التحقيف من الدومة على لاور ق عوبه أنفعه وعما أذا كان القيد المطلوب لا يختلف عن الفيود أندونه في دور مر هول ومنصوص دوتر أصلط

ادده اراً مه به عبيد حقوق عثبته في نفاتر الرهمان وفقاً لاصول المواد الاولى والثانية و تالته من همد نشر ر

، دة احامسة أعمل حقوق عوجب دود سنطرة في دفي آو ارهون بي ال المي و يطرأ عليها:

تعبير وككون حجه خاه عير علي لحقوق سبة فها

ال**فصل الثانى** ق نيود

لمادة السادسة المعالم على مأمورى المعترجاته أن يكون السلهم (۱) دفتر أرهون الدون فيه على التمالان و مع ووه) محسب ناريخ أو كان ما رافعة حلمان حديدة توجب

ه الدين غير الأمول مصوب فنده بمره دفين المسط الدائمي وشهر المند ودهم آخر الدلجيل ه

ے الدلالة على الديداق الفيدة الذال بائوں و اللہ الاس الديدال اللہ مع وفار پرائر آنہا في دفتر الراهوں ا

ت - الدلالة على توالع المعلوق الي هي موضوع الفيد (من بأمين و عن و مع استملال و مام وفاء (وقرم) في السجل و سات المقد

ث قمه عد مفرل وحده ، رعه ومشملانه وحدوده و سمه الدك بن هددن واحو بهوهو ملاك ورغ اور آنو وموقع العير المقول ا من شارع وفرية ومحل وقصاء او للدةمسفلة وسلحق عم سال حالمه حاصرة

ع الملالة حسد لاقتصاء على مدم الدين ومعدل مائدة و الدولة الموميسة ل) ويوح المقادد في الد لاطاق عيها وعراعه الدفع ومسدلة والشروط في العق عابور المعاقدون (مثل شروط أعسج والتعويض عن الدفع قبل الاسحة في وعيبد حق المصرف ويد كر ايضاً أو ع الدين وشروطة حداً عن السند و القرار المبردين و عن تصديم المتعاقدين وكدات الشروط حصوصة الواحل قيدها مع لحق الاصلى (دأس عاله) على اله اداكان الفيد تأما وقبل صحب

المير المنقول صريحاً بال يطلق للدائن في اي وقت كال ومدون راسائه لحريه عجويل الدين المثنت في الهيد في شخص آخر واشترط النب يكون الدين سم هاء اله يجب ادرح دنت في دفير الرهول •

حدول مراب على الحروف الانجداء باحد، البداء بين م بأسات المتعقة بعير
 ماه الات الي تحصيم وبداكر في ديث الحدول .

غره فيد عار المنفول وفعاً للشروط لمنته في الفقرة الأولى من هذا المنف

Thent file -

ح يوع لحقوق معده

د افيه لدان

ه ، ه مساسلة في سجل از هوان

ارده الدامه ... این عبد این داد را راهبران مکمی این مجابی مناشره الدی الاصلاع علی حکم ۱۱۰ الداد این دادیگر ۱۱۰ دادیا برای به این و داد علی صلب مالات العمار

ريد مه عني مدينات عمامير العن ومع الاستدلال وابع الدهام و أمان مصدد بالموامل ما عمام لأحراء كأن

و تداميم محص أأميات دول سواها فللمناه فلان التحد يطلم فيلمها في ره الرهمال رمال بي طاهره الدا المتول شخصراً والع الملافح ما مدامودي لدفعر حاد داداده الاعد الله لآنه

کل شخص صدے فلہ کے ان سدہ ساموہ الطانو فی ۱۵۰ مدخود فلہ المیر مقبل فلساً بذکر فلہ

اوع عبر وقدن وحسه ومساحه وحدوده و لام كن الملحمة به وهو يه الراث و باكات شركية فصواب خارى وعرة مريكم والمكان و شرارع والقرية والمحلة والقصاء أو المدينة المستقلة أدا با أو اللواء) الموجود فيه غير المنقول مع المان الماصرة ·

۳ سايدر ح حسب لافت عمه مدى ومدى المه ثد و لعمولة رمقود و العملة المشروصة و كوية ومدد مدمع شروط المعرمة بين المساقد بي مدر عد عن سمد و قر و عن الدفع قبل الاستحقاق ورد كر عا وع وشره ط مدى حمد عن سمد و قر و المقدمين او عن تصريح المتعاقدين والمعلوه ب حجه بي يصد ح فيده مع حق الاصلي (وأس الهال)

ا سد عوا

المعرفة بن حد كان عقد شخصاً فسجه من سد مان مان وج عف وال الط لمعرفة بن حد قدن وعصص تحرج عد عقد مند ما محكال المدل او حملها عقداً عرق معيد في مند أن حماقدين ونسجل معدد دالاصول القوابين لمرعمة الأجراء

ایادة عاشرة ایجان کون صد موقعاً می مدامه ایادة لحادثه عشرة استعمل مأمود طاق هوله استعمال

المحقق هو آه حصری داکات لامل آت موجه فی دری بعد او المقود المتقدمه مصدفه من حدی سطت لآتی د کرها

١ - رؤسه عالم الدية

ا عام الصلح

اذ كان المتدفدون بح ون أكناه فالاعتراف بمضنون الصك يجري امام السلطات لمد كورة علاه محصور شاهدس من بدكه را حار بن الصفات مصنوبه شاعاء و مشهد السلطات نصحة فحات الاعتراف موجع الصف مع الشاهدان م

اذاكان القدى و سلطه أي عنى عد، بن ما بن عام باعدائكهل السم وشخصية ومحل القامة عام مدس وهم م شهدد فلحب ال إشهد ألحا الذالك شاهدائل مرفها حائز النب الصدال عد كواد الاه

مدر هو به ممدودان في حكم عدن فان خاص بالأخاب وبالصدات و مدود لمحروه في البلاد الاحتبية اذا كانت الامصاء الله مداونه و كان الصاب و معود مددنه محدوله على لادادات و مصددات المداوسة في عبر بين الدائمة الاحراء والتي الدائمة كوان باعدة

ا بهده کا به نشر داد تا با با با با با بای ممالات او ده فی مواد ۱۹۰۸ و ۱۹۰۱

آیادة داده شر الله به به ما مواه المسهال الله وال د طاب ف سأل المعاقد بن الرب الوضعة وقعاً باشكل به ادبي باده دامه الهارد كرها الهم واهديهم وهما شهم وموسم و ساس ومعد د ودارجه وقياه الحق بنصاوب فنده

لَّذِهِ اللهُ عَشْرِ مَعْظِ مَانَاءَ الصَّامِ اللهِ عَلَيْهِ النَّامِةِ النَّامِةِ النَّامِةِ النَّمِةِ النَّمَةِ النَّمِةِ النَّامِةِ النَّامِ

دده دمسه عشد عن بهستی آمد ادفته حینه علی مطوی سجل از همون وانجی عدا دیک فی لاحوال با سبوطی داش بدرد الادی می دده الا به الما داکر هما توضع می مستخدش داد کام اعهمول کا به عدمان حامهم طی استحل عصور د مود با فتراحاته وشاهدش می اداکم الحام الصنات بناده یه وید کر داک

في السجل

الماده السادسة عشر تحدد لافصيه في الحقوق الكلسم على بير الدهول لو حد عوجب ترتيب القيود في سجل الرهون

المادة السابعة عشر التحري وود بالمستسل حال وارتح علم

لماده النامة عشر على عالت المصديق عليها في المده شامة من هد على يحب النامة مم المأمور المسجل إلى و العالم المسدعي وصلاً شام على عنف اوفي خاله مأمور المسجل في الحله الأول النامطي حالا المسدعي وصلاً شام علي العلم اوفي خاله شامة يكول توفيع مأمه المنامة على العلم الماملة على العلم المامور المسجل الماملة على العلم المامور المسجل الماملة على الماملة وصول العلم والأوراق المدمة منه ووسل في الوقت عمده المسلمة على الألحة الماملة والمامورة والدافيني لامر الألحة المامور في الرسوم والدافيني لامر الألحة المامول المامورة والدافيني لامر المامه المامول المامورة الدافيني الأمر المامة المامورة المستحقة العرامة

(فرميه) بدون فه اللك سعن الفوا وغرم عبد

اوقع مانوه المسعى عيره الله مالك كوم مصاعباً متود اللعلى العمال مم منع حب توفيعه حاتم عيم الرسمي

الدة المشرون بوضع شارد هي على مسؤه ايه ما موري بسحن في دفير الصط وعلى سند بطاو ٠

مادة الحديه والعشرون — بدير سند الطانو مع علم وحبر الرخان بن فاحب الفير المقول بعد إن بدوارات فيها مصر تحات الواردة في لمادة العشراس ساغة

الفعل الثالث

في عنه عبود

دد به و مشرون سالمی تیود فی سخی بهور ساء علی مسئد او حکم

عدد با ده تقصمه صرح عدم وجود خلا مُدیمی به و ۱۰۰ به

ده این به و ایشرون بیکن بصا ماؤه با با مق دما دوس صین الصبع

تدویه و ما سفوط خلی مدعی به با ماضی شروط مصوص مدیا فی خلود ۷۱

و۲۷ و ۲۷ و ۲۷ می هدا تر د

الدرد بر بمه و بمشرول — علی با دو الدرجان فی تصروف المصوص عیها فی برداین ۲۳ و ۲۳ ان بحقق علی مستو به کهان لاه این باشدمه عامد لا مرد کون مصلوق سجن از هوان و عوالین باشدون بها مام احراؤه

ماده فامسه و مشرون تؤرج سارة لامه ولوقع من مأمو. بدولار خاله على سعال رهوان ولدكر في سعال هي مسؤماً له للأمور لمدكور لاساب بياستدعت لاهاده

دود سادسه و عشرون سأن مأمورو بدفارجانه شعصياً عن الأصرو التي ما مان ها هار و التي الله مان حطاً و الله مان ها هار حراء فيد والمان و أرهم صمل الموالد و مان مان دفار المسط المعلم و لموقعه مهم أو مان من وقص حراء المبود و المبالات او الألماء المصاب احراؤها العدائشير المعاملات القانوية

القصل الرابع

محل أدمة المعاقدين

ایده سامه ، لمشرول به علی کل مسد ج و شخص ثاث او معرض بطلب حراه قید باسمه فی سخل ارهول ل ممال حدریاً محل قامله محدراً فی مرکز مطقة العقاریه اسکال فیم المدر لمدول د به کال محل قامله فی باث لمطقة و د فیکل بد و وسیم سادر خفه بعاد از با د ل فیمی سام و لاسول او رده فی فاتواند صول المحاد کال خفوفه

الفصل الخامس

المطاء بالأب وأصوه المن سنداث أرهن وأألدات المعج الدعولية

لده شامه والمشرول ـــ كل لايحسل على ملتوم للدرجه في دفتر العسط العددي او في سبعل رهون أده دفع الرسوم ــ و به لاحر ح عيد

مادة السمه و المشرول من على المسلمي الوصول ال دلك ال مدم طلماً المور الدور حمد الكلف مسك المعلال ما المعروف الموروف و المادر الموروف المعلال المدالية الموروف الموروف الموروف الموروف المعلال الموروف الموروف الموروف المعلال الموروف الموروف

للندائلائون بأموري بدفيرجانه بدأ و مصو بدت شروط مورةعي سندطانو او نسخ عن قبود بنجل برهوني المادة الحادية والثلاثون - تتم هذه الاصول في عطاء الاستعلامات والمستندات المصوص علم في الددين ٢٨ و ٢٩ عن لاديات المسرمية عيران لملومات والمستندات التي تطلبها الادارة المداكورة المعمة تمومية أو لحدمة المصلحة تعطى مجاناً

المافقة الثانية والمالائون ان طب لحصول على سنملامات اوعلى صور مستندات صمن الشروط في دو د ۲۸ و ۲۸ و ۳۱ السامة مكن بسيمها رأساً او ارسامه عمن غلاف مضبون ان مأمور المعارضة دى الصلاحة أو أيد عهد احد افلام المعتراجانة في سورية و سال

وهي ها ۽ حال على سأمور لدى وقاع طاب له ان محوله لى مرحمه الايجابي

اده دانه و تلائون النص صد كانه وعد ال بدكر فيه صراحة بوع المعلومات او صور المستدات المطلوب حصول عليها وهوية وعمل اقامة المستدعي تحضع هذه الطلبات لنظام النهشه

المادة به و الثلاثون سنوفي عن كل صوبه مستند و معنومات معطاة من مأموري الدفترخانة رسم تتراوح فسه تحسب المرفة الميشة في الجسدول الملعق سهذا المراد ١٠(١)

المادة الدمسة و تلاثون التؤخد المسح و الملومات من القام الذي أوفاع اليه الطلب عير ال المستدعي حق عدت إساط ال محل دمله و فلي هذه الحال نستوفي قوق الرسم الدانوني هقه الارسال محسب تبريقة المراسلات الحصوصية

⁽۱) اتعراده منحوث عبيا هي مرقه النوم عطانو

للدة سادسة و الأثواري على مأبو بي مافيرجانه باغيرو العلومات و السندان المعدد، با حديث مها العلمان العلمان

Adjoint to

، دو او حدد مدا ته الاعمالي حدد من ۱۷ في ما ۱۸ مالية المشروط في مقود بأمين حدد من ۱۷ في ١١٠ مالية المالية

باده به ما با با با با معوق ما حل سند بنج من با با د ما با د من منه حکم علم او بی تحلیق بالمین ادام ما حدیه

معلله فال مأموري (الحرة مساسل من الله الأمان جامله بي ل يصدر قرار آخر الشاردات

المدة فحميه عدم الله المراج عدم المراج المحاد فحماعه الحدا

A ... 4 1 2 ... 6.

45 44 64 64 64

مده می در میدی سوره و شده مدر دو که در در در در کاره در در در در در در کاره

and the second

ar we are a fine to the second

القراررقم ٣٢٩٠

وصع نصم لشركات عروض المفارية

ان المفوص السامي لاحمهوريه الافرنسية

نناه على مرسومي رئيس لحمهورية عربساويه السادوين في ۲۳ آشرين ايمايي سنه ۹۲۰ وفي ۳ ايلول سنة ۹۲۹

> وساء علی افتراح امیں اسر اسم فرز ما یاتی

الفصل الاول

شركات لمروض عدرته

الهاده الاولى ـــ بحق شركات القروص مقارية الحائزة على الرحمه منصوص عمر في بادة ١٣٣ من أمر و عدد ١٣٣٩ من در برنج ٢٠ در سنه ١٩٣٧ بالعمد في الدول المشمولة بالانتداب الفرنساس فروس رهن أسده طويلة و قصيرة مع سبلات و بدون استهلاك على عقارات في المدن و عروس و في حرجه صمى الشمروط محدده في الاحكام التاليه التي تطبق على الشماكات أمر حص الأساعاً وعلى شركات التي ترخص الحالية على المدن على المدن المرحمن الأساعاً وعلى شركات التي ترخص الحالية على المدن المرحمن الأساعاً وعلى شركات التي ترخص الحالية على المدن المرحمن المراحمة المراجمة ا

الادة الثانية عمع لرحمه السوه عها في إدة ٣٣ من الدر عد١١٢٣٩٠١ المدكم و اعلام تكتاب من المعوض السامي و تمكن عصه هذه الرحمه الشركات سواء كانت مقترصه او قارصة -

تبقى الرحمن المعطاة سنه معبولاً به دول لا تحواج دام ال حراء الى معاملة الحرى ا

الفصل الثأنى

سىد ت

بدة الديمة المحلف المحلف المراكب عروض عدوله المحصول على السالغ اللازمة عملياتم الديمة الدين المحلف الدين المحلف الدين المحلف المحلف الموال المحلف ال

ید به عکس سدید و ده سعد سعت دید به و تواسطه شرای دین عدد اید عکس ستران دید به معنی دید به و تواسطه شرای او درسیا اید دن و در ورسه سعت می ویدم الاست در مده اید و در ورسه سعت می ویدم الاست در مده المسرمه می که وی دی هدد به الاحواد به اشرائه علی در مدن شدراه سند در و تسدید قدم کامن فدم عسط در در مدر به محصل دوم عوائد و تسدید قدم کامن فدم عسط در در مدر به محصل دوم عوائد ودای در ستران کی ستران الاحد در این مدر اید محصل دوم عوائد

ور دره الأحمال الأحمال المحمد والله الملك الله ولم عروض الحورية على المرابع عروض الحورية على المرابع عروض الحورية على المرابع المرابع

ماده سمرسه لا بلك ماه اله المدال على حق على الله المولى حق الهمة دعوى شخصية ضدها، لا يقبل ادبي عارض على ديم الله المطاوية حاملي السلمات

الفصل الثالث

قروص شركات بدوس مدرية السجار الأملاك

الق عم الاول

المدود المامة المستال على المستاد و المام المامة المستاد و المامة المستاد و المامة ال

 السدال الأسمى الماد الماد الماد الماد الماد الماد الماد المادة الماد المادة الماد الم

القسم الثأنى

المدار الخوافات

طال البيع عد ب ترسل في مد تمايه به كاملة سعاً المنظمة مور المرسل له استدعه طال البيع مد ب توسل في مد على صال الدين طالب ع المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة المنظمة عشر المنظم في كل الأحوال على مشوي ليدفع صدوق الشركة في الأمم نثالة في على البيع مال دامسة الأفساط السولة وجمع المالع المطلومة الحارجم كل عتراض أو حتلاف من قبل دائي المعراض ولا مام دالت من العام دعوى فيها دا الله المعروة من حراء المنظم عمر حق بشركة

لده سامه عشر د حرى مع حصد ُ والا كوركل من شارس مرماً تحاه الشركة فيها يتعلق بالرهن الانجقدار قمه ·

القسم الثالث

حفر عد حر مدس من عافر

ايدة نامه عشر د أحر مدى من مع وجم المشركة دا لم تنتجيء الى التنفيد المصوص عنه في حكام مواد عسم بن مدكم علام د ساير مدر ت المرهونه على عمه مدى متأخر عن بدفع محت مسؤه به الحرى هذه الاسلام عوجب قرار صدره والس محكمه حدرى المسلام عوجب قرار صدره والس محكمه حدرى المسلام المام من المبيئة بالسال الله مدى محمد المهد و في مركر محكب الله والراحة به المامة المام من المبيئة بالمبال المبين في محل لاومه من المبين ميدا المفد و في مركر محكب المبين المفد و في مركر محكب المبين المبين المبين المبين المبين المبين المبين من محمود المبين محمود المبين مجدد المبين مهدا المبين المب

ا بادة الناسفة عشر النسوق الركاه في مده الدير رابعاً عن كان الدراص و حجر آخر الملع الأيرادات و التحاصل و تحصفه صوره مداره الباد الأفساط النسوية المستحقة وهوائد التأخير والمصاريف الملفقة - المتعمل الهدالة مباد حالاً بعد دفع المصاريف

المدة خفط العقار ولدة ت الفلاحة و المدرولرسوء الحرية في جباية الضرائب المطلوبة من العقار

ألقسم الرابسع

حكام خصوصية

المادة الحادية والعشرون - تخصع أرسم اتبعة لمنفروس السي تعقدها شركات عروض حفارية احائره على برحصه ومحصر لتصريح وعد لقيد. يستوهي هذا رسم مرة واحدة مهماكان عدد سمح حقد او محصر عصريح ، تنفي القبود المحررة في مكت العقادي المخصص لحا من دوم رسوم ومكوس القل و لقبد على ب تحصم لدقع رسم نسي قدوم وبع بالالف من مبلغ الرهن

القصل الرابع

لمهلیات الاحری التی تموم به شرکات قروص المعاربه

المادة الثانية والمشدول لا عدد شي في داحكاه لمعمول به الي بحق عوجهالاي كالرف ال يقرض الاشتحاص المعومة العمومية اكاندول والبلديات النخ) ومؤسسسات القروض الزراعية .

الدة الثانة و لعشرون ـــ ال لاموال الي تستحصل عديا شركات القروص لعقارية المرحص بها يو سطة صدار سندات في راضي لديال المشمولة بالاسداب القرانساوي ولا

يمكن ان فستعمل في عبر عملمات الفروص المتدارية المحددة في هما الفوار الا لتأمين دفع ·

١ ا قروض المقودة لاشخاص ممونه عمومية

عروص وفيح لاعباد ت،ؤسسات عروص رراعة والقروص العدرية الراعة مقابل العميات اي احرتم هذه المؤسسات م شره مع أدائبها م يحت بصورة حارية في تكون تثبيعة هذه عروض على رهونات و الأميان لمقيدة اولا بالم شركة القروض لرراعة (و العروض عدرته لزراعة) الى شركة القروض العقادية .

الفصل الخامس

حكاء عليه

المدة ارامه و المشرون على ارحمة المصوص عهد في المادة ٩٣ من القرار بحث على الشركات التي ترعب في الحصوب على ارحمة المصوص عهد في المادة ٩٣ من القرار عسده ١٣٢٩ متاريخ ٢٠ آدار سنة ١٩٢٢ ل أرسل لى لمدو س مرحم همس بسنح من قوانيها ١٠ محت الرب تحتوي هذه القو بين على المناه محدد فها موع لأملاك الممكن رهمها و القيمة التي يحب تخييم بجوحه و لحدالا قصى للعروض أي محود منحها حكل مقترص و المربعات المتعلقة محسال الاقساط السوية و شروط أي محصم لها بسديد لدي قبل الاستحقاق المتعلقة محسال الاقساط السوية و شروط أي محصم لها بسديد لدي قبل الاستحقاق المتعلقة المتعلق المتعلقة المتعلقة المتعلق المتعلقة المتعلق المتعلق المتعلق المتعلقة المتعلق المتعلق المتعلقة الم

الفصل السادس

الأعلال و مشر

لمادة الحامسة و لعشروب المجمل على على شركة من شركات القروص العقارية المرحص للحا والتي مركزها في الدول استموله الاعداب ال تصليم عمالها في سايق مالية

ذت اللي عشر شهر على لاكثر و تحب به تعدم حسانه مدوياً بي جمعة الشهركين الي يجب الله على مد همة شهر على لاكثر من تاريخ اصالكل سه و يحب على الشركة الله ترسن قال حملة شهر به ما على لاكثر من تاريخ هذا الاحتماع ال كل مشتركة الله ترسن قال حملة شهر به ما على لاكثر من تاريخ هذا الاحتماع ال كل مشترك يصد ذاك و بها في مركزه السامي او في احداد مراكزها الفوعية بها فا يحتوي على .

١ - يلائد ، حساب مصلى الاستثار والحساء، والأراح

٠ - على لاوبر عات تي ستعرض على الحميه

و بالمنع القروس المقارية الحربة (مع المسير من الفروض المعقودة على عقارات في المدن و القروض المعتودة على المدن و القروض المعتودة على المدن و المعتودة في الدائم و الاقساط (المسبعة وعير المسبقة) أي حرث في السنة ومتوسط المعدل الحقيقي عدافي الفروض السنولة و المعتب سنوية المدائم و المعتب المشتراة و المعتب المعتودة المستحاض المعتودة و المعتب المعتودة و المروض والمسالغ المعتبورة أنه المعتبرية الفروض المعتودة الاشتحاض المعتودة المعتربة الرواعة يجب الأستحاض المعتودة الإراعة المعتبرية إلى المعتبرية المعتبرية

ياره سادسه مشران على كل شركة رحص به عوم ماه أن مارون المعاراء في رصى بدون مشموله الالدان وكون قد اصدرت فها سدن ال ترسل الى كل صاحب سندات يطاب ذلك منها في مركزه الاساسياء احدم كرها عرامه به باعتوى على العلمات المصوص عنها في البادة (دلك بعد سنة اشهر على الدان بارنج فعال السنة بها به المعلمة بها علمه التعلمات به وهذاك بعد سنة النهر على الماريخ فعال السنة بها به المعلمة بها علمه التعلمات بها بالمعلمات بها بالمعلمات المعلمات ا

المحة عن التعليات المدكورة في ال دنين ٢٥ و ٢٦ اعلام اوان كلموا حداً حد هده النسخة • لا يجدوز لمديري هذه الشركات في مركرها الاساسي او في مراكرها النسخة • لا يجدوز لمديري على مطابقة هذه النسخ للاصل الصادر من مركو الشركة أن يرفضوا المصادر من مركو الشركة •

الفصل السابع

العفودات

الهادة الثامنة والعشروف يحكن ال لسبب كل محالفة لاحكام هذا القرار سعب الرخصه .

> اليادة التأسمة والعشرون من السر العام مكالف عند هد المرار بيروت ٢٣ ابلول سنة ١٩٣٠

مفوص سامي باوکه تيرو

大学を必要をある大学が

القرار رقم ٢٦١٥

ان الدهواص السامي العمايو المساهرات المراسا و له الصادر مِن في ۲۳ شراي و ثاني ۹۲۰ و ۳ الله على مراسومي رئاس الهمام رام المراسا و له الصادر مِن في ۲۳ شراي و ثاني ۹۲۰ و ۳ اللول سنة ۹۲۱

البادد الاول الدول الدولية على الدى و الدالم المحلول المحلول

تطق لقواعد المدكوره علاه على المعد مقل حق علي حاد على عقار عيرعقارات الملك يطريقة الفراع ·

المادة الديه - أن الوعد الديم حق عبي الدي يتولد منه حق عبي ويحصم هددا الوعد لاحكام القرار عدد ١٨٨ مد كرا علاه المملقة الاشتحال و عبود الموقتة والترقين وتبطلق الوعد لاحكام الدة ١٠ مل هد القرار على تحويل الوعود الديم وحصوصاً على تحيير الوعود المحررة لامر وشدود على حكام المدة ١٩ من القراد عدد ١٨٨ يجري مرود الرمن على القيد المتملق الوعد الديم عدد ما تابي مدة الحسة عشر المديمة المنصوص، عنها في المادة ١ من هذا القراد

المدة التائلة – أن الموهد ، م ماكمة عقار عنم الواعد من أألب يتناؤل عن المقار أون يحري عنيه حماً عبد أعبر إهن ودائك في حلال المدة الممطاء للشخص الموعود ليصرح باختياره

البادة الراحه تحق الوعد با حري وها على المدر في حلال هذه المدة علمها لكن الرهونات المدأه على هذا شكل لا مكن با كوب عده دول حموق الشحص لموعود واذا صرح هذا الاحراب حداره دحات اللي حراء دات تاب واللي ين تمل السع والليقار المرهوات وتحري عدائد حموق الدائمين المسترهبين على هد المان كا هو مصوص في مصيق الرئاب المعين وفقاً لها الله الالا الله على والمداهبين على المدائمة الماد المناد الماد الماد المناد المن

الماده لحامسه ال وعد وحسوساً مائحه محددة في لمحدين ٣ و ٤ لا يصبح ممكناً الاعتراض م حددة في المدع من بدهافي سيحل المقارى طلقاً للباده من تقراء عدد ١٨٨ مسادر في ١٥ آدار سنة ٩٣٩ مني مين لسحل رئيس المكتب المعاري ال يروض المسجيل الخا خالا السند المقدم له من فركر الثمن والمدة

المفق عالمهي ومن النبر وعول شخص موعه و ودكر شط (الامن) عنه اللؤوم ؛ يجب النصار أن لذكر جميع هند مسومات في قبد السخل المدري والا يكون امين السجل مسؤلا شخصاً ضمن الشروط المحدد في عادد ٩ من عبر و ١٨٨

لمادة لسادسه اذ حرى عبد رهوبات بين تسجيل الوعدبالسعوالتصريح بالاختيار علا يكون دفع المشتري أس مقار ديداً سججاً لا دا ديمه بد سامور السكاف عبد لاقتصاء ديع المقار ساءً حارباً و وعول هذا بأمور حق بوديع النس صفاً الهادة عمل هذا الفرار و لحيم الاحكام بمثار منه مرعبه الاحراء

المادة السامة - د رفض الشم في خلال مدد لأحسر ب سي دعوة المشري لعمد وتستحل سند بيع المهائي فيحت على الشعري بيمه قطه على مقمد القيد بي ما معد هده المدد ما يلى

ان نصر ح ك م فن بهاه المدة المدكورة ناسائع و رئيس المكتب المقاري
 عن رعمه في مصر يح باحداره .

٧ - ال عدم للمحكم حلال الحمد عشر يوم أي أي على عد مح الاحدر طلباً العابة منه الحصورعي حكم الاحد عمر ع أبوش اليحب المحال وشس مكتب المقاري لدعوى المادة الثامنة به عبى وشس محكب مقري الريجري القراغ الهائي على طلب المشتري حالا عند الها يصبح الحمكم الصادر فاحراه القراع فصد المادة التاسعة - الهين السر عد مكاهب شهيد هد عر و

بروت ۱۵ حربر ن سهٔ ۲۳۹

المعوض لسامي بالسو

تعليمات تتعلق بتفسير وتوضيح احظام القرارين

صدایی برنج ۱۵ در سنه ۹۳۱ وهم ۱۸۱ و ۱۸۷ محصوص محدید و خرار الاملات

على رئيس العده لل و الم عمل التعديد الوقت لي يقوم مهم سول على الا يتداخل بالاعمال الفئية وتقتصر مهمته على ما سدة مهمدسين مدوده و حار صحاب الاملاك على الانقياد لاحكام الدانون و أمر بر لحر و عدد الاقتصاء الاعمال مد برة التي يحود السروة تكمه المهدسون الثاء احراء المملكات الداكورة و عدد سي الحد ورئيسها الله المومو الدان المدان الداكورة و عدد ما المائل الاحلام لتعميل عن الفاق المجاورين الان الاحتلافات المذكورة الاعدم ما مدان الاولم حدال المروط المهنة في القانون المائلة في المائلة في المائلة في القانون المائلة في المائلة

٣ - وظائف كات اللحة

ل يعهد اتحال كدسترو يتمع مهدس كاب المجه نحت نصرف مدير لمصالح المقاربة ويجد الدلا بعتبر هد موصف عنه كاب سلط و يه له كاب عدل محمل مسؤويه حاصه وهو حائر سلطة سمى كاو به موضعين وصوعين عمله لاحل القسام بالاحمال عده و لاد ربه سرات عده حاؤه وهم مسؤس عن انجاز الاعمال الاولية قبل النتام اللجنة وهده الاعمال محدى

مطير حدول للعديد دوف (ملاث مايرس الهجائي ماء الل عليط الي تشت محار الممليات الأوليه

ب محرير ورق نصص عاصر) سهاع له محت صحاب لاملاء و لحجاورين وعالس الاختيارية واستهاع الافطاء ت و لاسر صال بي يقدمها لمدعون بالحق وتسجل

هده لايصاحات في جدول التعديد موقت وفي وراق العسط)

ت — الحدّ السندان و أو ثائق لمبررة من قس لمدمين بالحقوق، لمعرضين واصحب الاملاك مقابل وصولات يعطيهم ماها و شطيم اصدره أكل عقد

ت ـ بدل هذه لاسترات لي رئيس العة

ح - عصيم أبرنات للومة المصوص عليه في أياده ٢٧ وتقديم هذه البيانات في حريوم من كل السوح في وشس اللحة وعلاوه على دمث مجموز ال يعدب وئيس اللحة هذه الحكام علم حاص حسب المادة المائه مالاجل تحديد مناطق الإملاك في كل منطقه عقاوية وتميين ناريخ لمائرة وانتحديد لموقت في كل من هذه المناطق و بهذا الحسوص تقرك الحرية الواسعة في انقاء أو سائط الازمة الى الحكام الذي يجب ال يكون هذه الوحيد الاسراح في الحدد الاولة المائلة المناف الاولية المناطم وبعد الاسراح في الحدد المدات الاولية المناطم

وبلد النام الله المعلم المعلم والمام المام المام المام المعلم ال

واعلان عرزت والاحكاء وفتأ لاحكام عابرن

وعد روم سيس مطاعة الخرطه موقه مع قرارات مصداو عداروم جراء المال فيه و افر را و قسمه و الحسل نحد الليل هد الهندس كالها حدة ولكون ذلك بقرار من اللحمة على الله الحق للكاتب لمدكو الله اللها مسؤراته مهندساً من الموجودين بمسته لكى يقوم ناجراه الاعمال المكاف يها ا

أَثَالِثاً ﴿ لَمَ تَشْكِيلُ سَكُوتِيرِيَّةِ اللَّجِيَّةِ أَتُورَ بِعَ لَاعْمَالُ وَالْمَسُوَّوَ لِبَاتَ مَا بِينَ وَتُمِسَ اللَّحِيَّةِ وكاتبها • أنّ موظفي السكوتيرية قلبهال.

الاول - يشمل المهندسين لموضوعين أنحت نصرف أكمات والثاني محتوي على ما

بقىمن للمورس سكامين يامان كالدواج

ورق معدد دوره مكاور كور مرحم كال ردس من هم ملاقه سو دوه مكافون عاجر و الحمل معدوس عاب في المواد ١٩٠٥ و ١٩٠

و مکن لار ب عدم نے ہے۔ صدر علی اور ب الدی کا بالدوں رہے ولا خرج ا

راعد الخراعيان لأداله يا الوقات

ال ما باس سلكه . العالم الما العدد الماف عوالحكاف للسمى لأحكام الأصوص عليه في ياده ١٨ من الدالم من الماكام الأ عليها في ياده ١٨ من الدالم الماكام الأحكام الأ تحديق عداً الماني عليها عن المعالم والدالم من عدد ١٩ من الس المدالم المائه المائه

كا عدم به مديدين بدر بريدين لارج و بدعه المدشود عمل تحديد المواقب في عص لاداكن و حيوماً في الديارين أوس مكه با يكفيد تس لانحال صوعر فيه دو الكاتب المهندس مو حد الامر المصامات سنه في الديوال العنين الاساطق الإملاك وناريخ المشرة الممال المعدد الموقال في مين هذه الحام من المأمور المكاف ال الحري المام الترام

المستدر المس

قي كثير من تحمات الدور وفي بعض القرى قد وضمت اشارة صليب او دائرة يقطعها حط الى قسمين للدلالة على الحدر ب و الصحور أي تشكل نهاية حدود المقار او القرية في هده الحله لا ثرالى هده مصط على حريطه الممومية مدس الاشارات المثقق عليها او المستعملة لاجل نمين الحديد بي بدل على هذه القط صاب صغير عريض الاطراف ولا يجب أن تذكر هذه القط في صده محدد ما متحوم المثابة فطعقط الاجمالا بصنع الالكون شرات المدع ما خطص حارضة حدود

ان الحدود المكونة من سناح و حادق وحدو ل و ناير ذلك من السات الثالثة لذكر ي اوراق ضط التحديد على صورة الآمة

من التخم رقم رخم رحم رحم ان الحد المتكول من (نوع الحدود) عائد الى القطعة رقم او (مشترك مع مطعه فم) القطعة الدناجة فركد ك (ارقامالفطعة لمن خمه) وقي الحرة أي لا يوجد فهم بحوم ان مطافعط بكون اليان على الصورة لآمه

> من النقطة رقم ۰۰۰۰ ای القطعة رقم ۰۰۰۰ ایج او من النجم رقم ۰۰۰۰ ای المعطة رقم ۰۰۰۰ ۷ ـــ فوارات اللجنة ۰

ال المادة الحامسة من عرار رفع ۱۸۹ صادر في ۱۰ در سام ۱۹۲۹ أملي السامال المحال الدائمة والحصوصية تكون فاو به دا حرب تحصور أبس اللحمة وعصو من الاعصاء و الديه من هذه الاحكام هي حساس أحداد في الاعمال الادارية و الدية المنصوص عليها في القرادين وفي ۱۸۹ و ۱۸۷ و هذه الاحكام الا تدار قامول سول المحاكات المقوقية فيحنس القانون في صول المحاكات الا يمكن الدامة الاصوات وفي هذه المحصود كافة اعصاب وعلاوة على دن لا يصدر الحكم الا باكتار له المصوات وفي هذه

الشروط سمر قرار للحة عد التى قى لادلة و لاعبر ص غامه حكم يصدره كافه لاعضاه الحكارية الاصوات و وبالمكن في المصديق السيط على أور قى العسط السطمة من قال كان البحة هو عالمة مسئلة الدراء وهذه المدملات تمكن أن التي حسب اشروط المنصوص على في عراد وقم ١٨٦ المصدم الدكر عبر أن صوت أرئس له الارجعية اذا تساوت الأصوات

٨ عيلاحية ليسادية من يجمه و عاكم ٠

ان الصلاحة المتبادلة ما بين اللجنة واله كم شه عدده عامم د ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٢١ مل عار قر ١٨٦ ألمال كور اعلام عاسي بالمطاء صلاحه الممة الطرافي اتف و المحلفة ولاحلام تي مدورة بي معارية بي عجه دول علي شرعه ودلكمن حير تاريخ مشره مند _ متحديد في ماضي أمد مان هار في باعاي المشدم به محکمه و ساک صلح هد د م کار قد صد حکم قدر به کار د د د د د د د د مین با ساک وعلمه هدم لأخراء هي حاص حمر النامن كل لاحدادات النام او الي عكان ب تحدث قبل حتام عمل بنجاء مع يصرفين لأسته ده من لاحكام الدابرية الحاصة ومهذه لصه يه تدلهي صلاحة عدك شد عبه من حين ١٠٠ ثرة باعمال التحديد الموقت للاملاك الى نا عد العمال عدد ت الحديد و للحرار الموقت في الداهد و المدار المدار وعات وتسهيلا سفيد هده الأحكاء عن على أن الله الله المال المراملة تاريخ مناشرة عليا العديد موها في طق مد موه مد المر لي مح كم شرعه دات شارويس على در مركز دده و مدا مد لامر الل مح كم كل العصار الى رئس هه انجد دو لعرودت ت م ماه ۲۷ در ای و است ۱۰ ندره عدم إلى المعالم عدد علا أن الاحترادة لاحكام عر ١٨١ معدمة لذكر والطلق حكام هذا أنفرار على طقوق الأعتراض والاسدة في ا

فالاعتراضات و لادعاء ت المسلمة من قبل المهدس الله عملت المعديد الوقت و من قبل للجه أناء تصد في مصر فيم مندئياً للجمه اللهاء فيامها للامان في المساطق المقارية التي يعود أيها مقارعتي ال اللجة مكها في مصل لاحال اللها مقد عنى وجه السرعة جلسة استشائله

و بالاحدة العدد نشأ الأحاب و و وال الدم عار سهم على صلاحية اللعدد .

ان لاحال بمكهم حسن حكام شاه ۳۰ من عراد الله كوار رقم ۱۸۹ عسدم الاعتراف بصلاحه بالعمه ولى محال في ندسوى وتكهم على على علما فالتا الثان في حالة عدم وجود الاعتراض إلى أو لاحلى لدي يسترف بصلاحية اللجنة حسل الذر وط المذكورة في بادي "الامر لا يحق له عدم الاعتراف فها بعد غير الله الاجتي الدي لا يجري على حقوقه دى عبر ص على له سام لاعتراف في على حدوث الاعتراض على يراض على لا يجري على حقوقه دى عبر ص على له سام لاعتراف على حدوث الاعتراض على لا يكون ديم ولى حدم محد الما الاعتراض على عدد عدوث الاعتراض على عدد عدوث عدم محد الما المعتراض على عدد كون ديم ولى حدم محد الما عدم المدكورة كي اله حور باصب على عليه باي عدد كون ديم ولى حدم محد الما عدد كون ديم ولى عدد كون ديم ولى الما عدد كون ديم ولى ديم عدد كون ديم ولى الما عدد كون ديم ولى عدد كون ديم ولى الما عدد كون ديم ولى الما عدد كون ديم ولى ديم ولى عدد كون ديم ولى الما عدد كون ديم ولى الما عدد كون ديم ولى عدد كون ديم ولى ديم ولى عدد كون ديم ولى الما عدد كون الما كون ديم ولى الما عدد كون الما كون ديم ولى الما كون ديم ول

۱۰ سما ای فرارات للجه و عبراض عبر

أ بن قبر عدد صول مح ، كاب الحقوقية المدقلة الدول الدعوى المعلق على المتشاف ورات المحه في كافه الأمور إلى لا ما حدكاء قرار (مه ١٨٦٠ الدائات كال المتشاف مدول الدس و عديم الدئدة العم في الحجة المعلمي محاد العلم في على المتشاف لدول المعلمي المتشاف لالدو في ولمد على فالمدا أمل الأحكام المعلم الشكل هئة المحكمة الاساد في ولما المال على مرامة والمقال المدعى طراعة والمقال المعلم في في المناف المعلم المناف المعلمة المعل

ب - إلى عليمه فيول لاعترامات والادمات عدمه من فيل لاعمال في

المعقه مقاربة دالم تكن فوه الحكم كتست لداحة القطعية

و تحت على سے كال ب يم دس الروط كل باعدى في تقام بعد مصي سبتيں من نا كے قفل عيال بعديد و الحرار وفقاً يهاده ۱۷ من در ۱۸۸ اصادر في ۱۵ دار ۹۲۱ و بي شم قل بالادعا آب و لاعتر صات في مانت في امر ها قرار من الحجة ٠

١١ - " مند فر و ب الحال العديد و التجر و

على دائره الأحرام لل مقد فرا الله عديد والتجرار ولا يوحمد سب منا للجروح على فالده حتى المدالين الله في سالة وجود صعوبات اللهد الذرار برجع الهارأي برئاسي لذي اللهد الهدا عرار

۱۲ مالاحه ساده با محمه و دفورمانه

ل حکام ، ده ۳۹ می غر رفی ۱۸۱ و او د ۳۳ و ۳۳ و ۴۵ و ۳۵ و ۳۹ می اغراد رفیم ۱۸۷ مدکور می ملاد طعی بار تناوب معنه عن دائره المدائ فی سماع مقود معار به ومعاملات عراب و لاغل و سنجلها ۱۰

وان بعده كيس هذه عالاحة علورة دو به هذه بهي تهل العديد لموقت فاحداً نشوش شأل هذه عالاحه على رئيس بعدة لا يتم د أره سلبك على تا يح مهاء مسب لاولة و مد هذا السم على د أره المسك لا لا عرى دنى مه مده عدا مده داك في بدل منصفه بكون باعدة الله على المحملا عدا م مده عدا المده عدا المالية المده المالية المده المالية المده عدا المالية المده المالية المده على مده المالية المده على مده المالية المده المالية المراجعة المده المالية المراجعة المده عدا المالية المده المالية المراجعة المده عدا المالية المده المالية المده عدا المالية المده المالية المالية

وكل لا مدعد أن سمعه باملالا منصر في فيها يدون سند اوبالاملاك الفقو دقيدها الوجل بن مد صدور حكم باجه و تصديق أخري مداملات الماكورة في الشكل

المعاد وفعاً لاحكم فو بين و عدم ت اط و و سومي عد برسود لمسه في لقانون ومعاملات عرع و لاسق في خري المحصور لح كم شرح مها شرح حاص في من الحكم ثم الدعول عن الدعول عن ألا تو سطمه شهود و عوج مسكوك او سدات يقتضي برره نحب حكم المرازان وقم ١٨١٥و١٨١ و درج فو بين علاوا أما المناملات التي مجري بعد سدوو الحكم شرح عها شرح حاص في نسخه لحميكم الأسلية وتدون وفقاً لا فكام المواد 24 و 45 من القرادان ١٨٨ و ١٨٩ كان السيس المعادي

١٣ - نعين الرسوم وحبايتها من قبل عنه التعديد و تتجرير ٠

لى رسوم و حي ساعاؤها عن مدملات مد ره لحاربه أناه غماي البعداند والتحرير هي كما ألى

۱ = ۱د کانت مهائ لممالات فد حرث قبل ماشره اللجال یکون اجراؤهامن قبل
 دائرة التمليك و ترتب عليه ارسوم مصوص عليه في عمو بين مان به

 اذا كات بين معاملات فد حرث مد عدد في العدل على المحصر وكون احر ؤها وها كاحكاد فرارات مقوض المدامي رفي ١٨٨ ورفي ١٨٩ وترتب عليها الرسوم المتصوض عليها في هذال المراران ١

٣ - اذا كانت هذه الماملات حرب ثماء فيم مدان بالممل قاته موجد محالالاعمار
 اخالين نمايين

آن يكون مطلوب من هدد مدملة حراء فراع حديد
 آن يكون الامر منطفاً تثلث مداملة قد حران الدنداً والحصائم، صفة الالوابة تستحلها حديث الاصول (مثل المفال وقع قبلاً وما بنية مه بنية الواسع حصل استباداً على

صك عادي ١٠٠ الح على لحلة الأول تام لك على تالك المعاملات كافة الرسوم و لحراح

ويجري تسجيل هذه العملية عوجب قرار اللجنة اما في الحاة الذبة فاذ لم يجر مع الانتقال بيع او فراغ خارج دائره المملث يستوفى الرسم عن الانتقال الاحير فقط واذا حرى سع او فراغ مع الاعدل فلهما كان عدد معاملات الانتقال والفراع والبيع لا يستوفى سوى رسم التصرف بلا سند و كون التسجيل حسافر را للحنة

١٤ - صحة الصكوك العاديه أو أنونائق القديمة

عا ل لعدية هي تأسيس ملكيه وتمكين وصدة لحق لديني او الحالة لراهمة فاله عكل فنول حميم الساب المصوص عليه في القدول المدلى وفي اصول لحاكمات الحقوقية و لصكوك لعددية التي يطب و لصكوك لعددية التي هي عثالة دليل حطي د حلة صمل هدد البيات فاللحة التي يطب مها لمت في مدملات حرث الساداً على هذا الواع من لصكوك يجب عليها النات تستمين بالقواعد الآية ؛

اذا كانت القصية شملق معاد من موع الملك الصرف فيها ال لصاحب الملك الحرية المام كانت القصية للطرفين الماقدين فالغاية من المسجل الاحري في الله هذه الحالة بست الالاعلان هذا العقد بالسبة اللاشخاص لآخرين وتأمين حامة الرسوم أو حب دفعها للحكومة .

واذاكان الأمر متعلق مارص المهرية التي يبطق بها حق التصرف فيجب ال يصدق الفراغ من دائرة التعليك التي عشل الدولة فينتج عن دلك ان الصات الممادي الدي يعقده النظروان في هذه القصة بنقصه ركن السالتي وهو قابل العسج ا

ومع دلك مها في المقد الذي يكون فامل المسح فسف نقص نصديق شخص ثاك ذي الملاقه به لا يكون مطلا مشرة وبمكن ان نصير صحيحاً ادا صادق عليه دو العلاقة فيا معد فان اللجة في غوم مقد د ثرة لتطبك والمجلس الاداري لها الحق بصفتها ممثلة للدولة لمالكة الرقمه الارض الاميرية في تصادق على المراع الممقود بين الطرفين ل و ع همده جمول در حه شهو ها م اع داد کل عدکاو شامی علم محب ان پمین تحسب عمو عمد در ده حکی به ده عجمه داری بحه این سمان مهده آنده عمد لاجل البت فی سوال و واشق این کال از ها لا اینا همد حمل د

١٥ الارت و يوضه ٠

ال على إلى على إلى مدر ماك على إلى المواحل علمه التوسيرة ومن معكمه دال الكنان والداكان أمسر إلى مه اله وموقع فه ومقد من ماح لاحد إلى مكني لأثبات حلى الارك والراشيرة من الحد وسوده في ما أيم الموس ا

ن لارث توجب وصله ثب ، ، وصله شاء عبه تصدق الهياء من قال المحكمة دات الشأن فاد كان لا تا عائد الاحلى عالى الصدق على الوصلة فنصل لدولة التي كان ينسب أنها سواق. •

وي كل لحلال في عدل فيه ١٠ ج ١٠ رحق لارث ولد ١٠ و المكن صحب الملاقة من الراد واليمه سي المنت حقوقة في الراث كي مدم بمر المحدة لسجال المقد للمراد وثبة المعرف دول لدس مدر كل فراد منهم وحمل لدجال الحقوق الن المحاكم دات الشأن لحل الحلاف او الى المكنب العدري في المنت المنطقة ١٠ الشأن الحل الحلاف او الى المكنب العدري في المنت المنطقة ١٠ المنتان المناس المن

١٦ ــ تموامد تي حي تامير لاحل ممسب مسه و لافر و وعرجيد لاملاء

عدد ما طر لاحدق ال تقديم الدائم و عدد تحري فسمة فضائة محق عقارما و عدد الرصل مها وجد عدد الحراق ول لامر في ول لامر في مكل مسمه و المحد و الدالة على الدالة المالة الموجد و المدالة المالة المالة الموجد و المدالة المالة ال

۱ کې ماه مي هيا هال لوخه د عصا و ځي امه در ټ مدسله ۰

و مركان مه ده مسه د الرائد لا مسر مد و سحل في محمد حصه
كل واحد من سحال م م م م و ع حل د مان بي مان و ا
و كل لاحوال الدمارك و ع ماه د الله مان الله و خوش
في لارض الأمار مادوال د مار مسر السمور ولا بله و خوش

لرطام ومنه فاوجات فصه وحام

ال المال والمالية

ال بدر الله عليا في مامل بلا ما حدث إلى العدل الله حال المامل العصمين والو كالد ماك شجيل الاحد

and the second of the

ے الم میں میں میں ہے۔ یہ امیر بڑا سے ایٹر دانسی امی فصفہ خدم والو کا نے جانہ فی میک یہ شیخ میں المسامان ہ

ت الأحوش و سامات مشم كه

ان لاجوان و ساجات شدك د د اين عمله ادات ومنحه به اين يمكم شخص و حد الا تمليم د به قصله د حده مساتدة د به توجد على لارض جو حر ماديه فالحوش والساحة بلحقان البياء لاسمي ال الحوش و الطريق و الساحة لمشتركة الاستعبال التي علكها جملة اشجاص بصورة شائمة تؤالف فطعة مستفلة

ج -- المزارع

ان بيت السكن والاحواش والابنية المخصصة نار راعة (اصطلاب وسر ربومستو دع المربات والمسكادس والاقية النع ٠٠٠)

اذاكات متصلة اما بالاحواش و با بنت وكات من حملة مشبيلا به تمبير حميمها قطعه واحدة وتعتبر ايضاً قطعه واحده د كات طرفات هذه الابيه الرزاعة من سر الحوش العائد لدار السكن

وبالمكس كل باه وراعي بمعرفهما معدده دكات لابنه المشاه منفضلة عاماً س بيت السكن، الله يبوت السكن المتعددة السكائنة في مراسه و حده في مسكل اس مها مع مشتبلاته قطعه واحده مستفلة

ج – دور الکس

يعتبر داراً للسكن كل بناه او قسم من عام محصص فحده عديه ولو استممل مواداً لامور رزاعيه ٠

ح - ملحقات دار السكن

ان الابعية المخصصة المكن والبيوت اني مست محصصه الامور أروعيه (مثل المصح والحام واصطل المرس و استودعات و كشت و اسر دق وعبره (•) تؤلف فطماً مفصلة عن القطع المؤلف من ست اسكن و اني هي من مشملاته ودلك اذا لم تكن متصلة بالدار المذكورة

اما عرف الصمه (مثل عرف التحارة ، حدده وعه هم) فيمير فطعه مستقلة عن

بت السكن اذا م تكن هي واياء تحت سقف واحد وهذا الحال جار ايصاً في المحلات المحصصة للتجارة ٠

خ - الالية الميلة الاحمة

ان الانفية الصفيرة (مثل حقيمة ومستودع آلات الستاب وحظ ثر الطيور ويت الحلاء وعلات نسبل و لافران ومحزل الحطب وغيرها) لا تمنير قطعاً مستقلة هذ داكات مسحة كل مهما قل من حانتي آر ، ان هذه البيان ترميم وتدحل في الحارطة اذاكات ثابتة ودائمة ،

د - محلات الصناعة وملعقالها

ال لمدمل و لاسبه محصصه الصاعه مثل طواحين ومصاع شرو لمعاصر (وعملات المعطير وعبره) عمر معصلة ولو كات ملاصقه بدر سكن حي ولو كات بيهما مواصلات داخلية ويحب على السبات الصاعبه ال يحدد عدد القطع المسفلة بالسبة الاقسام المعد كل منهما العمل خصوصي (دائره مدر دائرة الوات و مسكان مولد القوة وغرفة لمحات و لمواقد و السعاعد والمحلير و لمصاع ومعامل عرل و لمسكات و لمواقد و السعاعد والمحلير و المصاع ومعامل عرل و لمسكات و المحادث

د الأفية

ان القبو وكان بناية نحت الارض لا يعلوها بناء تؤلف قطعه مستقلة من الارض الصطة بها ه

١٧ - ثوب حة، ق الوقف وحقوق الاشخاس الحكمية

ن حموق الوقف مثبت نادان سندات ذات قوة ثباتية (مكاندامه همانوقي والملة مسحلة ومصدوه المتلاء عامل شرعي مكتب الدوجة القطعية، حجبة او براءة التولية وسوره قيود لدفير حافتي الاساسية) ان حقوق المدعى سهنا من قال واصعي البندعلى مسملات وقف والمنقفان مجكره شاب والراء وأثأنق سنه وسندات المسك الشد طاو وصوره فود د أة سبت ؛ المسطلة و حكم عبر للحكير ووصولات عت تأدية عائدات وقف الزمرون وإعرابا جناي بنعله زويه وقفاو الساف محب المانه وف لاحكامه و ي صور ع في حدوه وعلى حدود ي عدو ي صور حكار وده ٣ من فانون النصر في العالم في ١٣٠٠ قرار ١٣٠٩ حرف وهيد الدور مصي مودور الملك ولانتجه للحله بي سول مه صله و مدم مدم الدين الحله ها صلاحه من في ك فصله وبالعارة كدي مهامية بالملق على من الحقوق الصرافية الملقة بالوافف بدوان مداخلة لمولي و دائره الارداق مهرد ك الأحل ال في مدائل مسعه الحقوق الصارعة فاشئه على العرف و عاده على حرك و لكمال و علمه الم ومعمشد للسكم مالح من الصروري مداخله دائرة لامول و عكيه الشامة لاحل التا ال المسام ولاما لأحكام شريعه المراء والأجار سهراء الطابق متولا بالمهاد المهارفة العامات المورية على صاحب الحق و على باحامان عصاص عراف احاكام ما ددا؟ من فاع ____ لانتقال عمادر في ١٩٤٨ عرب مراه عرب عدر لا عالم المراء ماه الد ال سن ، لمؤخلات و مدحم ب عرى الله عد مد لا .

ال لاحرة المؤاجلة على الأحرو الله واله الله والصنامي الوابع الأحداثين والمداعين والمداعين والمداعين المالة المائة المائد المائة المائة

الابحار المصدق للمها من في الحكمة الدراعم من بالجنة مكلمه عالص وحايه الأحرة في حقوق الذاء والكدة الدراء الماء من وحالف دائره الموقف وحده و المدال ا

وعده فو م دعده فو م داسم من حكمين بالا الا شعب الم برجع الى الطلاحظات اللا به من الأملائم في المال المالائم في الاشتحاس حكميان المالوائم في المالائم في في المالائم في المالا





فهرست



مجموع قرارا المعصر السامين سررباربنان الكبد منذالاخت لالافائي بنايود

مبيضفة

- ٧ (مقدمة الكتاب)
- " القراررقم ١٨٦ مع مواده المعدلة بقرار ٤٤
- ٣ (الفصل الاول) في عاسي عرد وفي عامم من سناعدين في عجر ، و الحديد
- ه (المصل ثانى في علان ممنات عجر ١٠٠ تحديد لموقب) منا ال و الأموال
 عير لمفولة وفي حراء هذه عميرت ١٠
 - ۱۰ (الفصل الثالث) ، في ستلام عصر محات و لا عار صات
 - القصل الرابع): في تثبيت عمليات التحديد موهـ دي تصفيه لاعتر صـ
 - ۲۲ (غصل الخامس) احكام حصوصيه
 - ٧٧ (الفصل السادس) : احكام موقتة

(0)	
	a.e.st
[الفصل السامع]: احكاء حرائيه	75
[القرارات الملَّمانة	41
القراررقم ٣٩٣٩ - يكدر	4.4
كأن ما عدد ما موط عهد	
القراررقم ۲۹۹ . ۱۱ . ۵	44
عاصي مصلق عرار (فهديم) S. F. الإجليم لاو صي فحده	
ye god a sur h	
القراررقم ١٤٤	۳۷
شان تنصم لاملات لامير به د عن محصومات سان کالمر	
والملودين على جمع لأ لم المدالا بدات لأفرنسي	
("sand Vel	~~
(الفصل شي ١٠ صدود لاملات معوضه	And.
(الفصل الثالث) التعال لأملانا عمومه موف	27
(مصل لر م حکام محوم ته	2.2
(كتاب العارات والورا مقوص الدمي مالوكه الان مندوب مقوص السامي	žo
لدی دول سور به و حس بدرود در در بر ۲۲۹ عصی در بصق فی سوریا	
حكاء القرار ١٥٤ . توصع موعد ، حا تطبعها من قبل ، توري المد ح	
المقارية وموصي شعال اكدسترو تدسه بسحس مالد لاملاك الدولة مامة	

	فعيمه
تعلیمات متعلقة معالات بدویة 💎 یو رد د کرها کتاب المفوض السامی اعلاه	1 27
كتاب المبيو همان مان حوفس اللموس بدمي بدورياوليال الكبير رقم ٢١١	
ي لمندوب مداويدي دو يي م دو دي ماور من شأل محديد الملاك بدولة بر ومحر أ	
كان المقوص مي وقد ٢٧٩٧ ملحقاً با كان وقم ٢١١ يـ علين احكاماً	ov
شأن أخريد ملاك ويه منه ستحديد وعرب الأملاك و	
وكات للدول المرازي المرازي المراجب في والم تصول تفلير الاسوب	09
واحب بالمه من فان داره الأشمال عامه في الدول وفاقاً للاصور المحددة في	
القرار عداء عراري في ١٨٦ و ١٨١	
ر فهرست غراد ۱۹۷۶	71
القرارعدد ٢١	٦٢
الشأن بالدويع والأنب ووية المصوصية للير الموية	
الباب اذول	7#
فيالد حاكل بالمها وممرفها والخماء ها	
عصور ده د د د د د د د د د د د د د د د د د د	7#
ا يصل دي دي آيا ، جي ره	મુ હ
ا عصل شات الحاكم حسمالة	٦V
لباب الثاني	٦٩.
Ela + Challe	

12.00

٦٩ التصع لاول إ احتكام محومه

٧٠ (العصل الذي يأجير ملاء سويه ررعه

V. I king King State Sepak

۷۱ همچ کای باجار دی و مدانده

۷٤ (قبير تات، الأمرات

۷۱ مفره لاون لاران و ۱۰

٧٦ والمعرمة يه ١ مرعي

٧٦ - مفره ١٠٠١ - حد بعض حالات ماميري

in sale with vv

۷۷ اعفرد لاون المعودب

١٨ اعفره ١ ٨ جمع تحم

٧٨ و العرم عام والحدة عدس بشبط والتسوية صلحاً

٧٩ عصل بارث الحج عمرات في بقال

٨٠ (عصل رح ا سع

۸۰ (علم الاول) تنسم ب حصص

۸۵ (قسم اثنی) جع مدر ت سیر شویده عن مسی رضي بدویة

٨٦ ١ المصل الحامل المحام أسعيدية

۸۷ اکت مدیر عبد المصبح عد یه و ملان عدیه و تعلیمات نشبان تحدید ونحر، ملان الدولة خاصه

40.00	-			
	- 20		3	٥
	-	-	9	

90

٩٧ [اللاع المدورة عادة المصاح عدرية و ملاك المولة]. فتأن عديل التعليات المعلقة بكيفة تحديد املاك الدونة

القراررقم ۱۷۱

محل الأراضي للشاعه

القراررقم ۱۰۹۸

9,7

نشأن تطبيق احكام القراء دى ، فر ١٧١ قساسي بافر ز الاو.سي المشاعة

القرار ۲۳۰

1-4

بشأن لمحافظه على ما لأملاك الممومية والسعيطا

see any commence to the second of the second

١٠٧ - د لاب الذي ١٠٠ حكام م مق الرحص و لامسار ت المحصة عام لاملاك الممومية

١١٢ . النب شات ، احكام حصوصه سعى بالأميار بالإبالرحص الي تريدمدتها

عن سنه

١١٥ . ابات الرابع - السفية الحمول المحاسسة على مباه الأملاك العمومية

١١٧ م الله الحميرة الأصل ما يمد الله م الازم الشريب الأهاي

١١٩ ٠ سال ساديء الحداث المالا له له له له

۱۲۹ و عال السابع ، الله ما مدولات

١١٧ ، ب المان ، حكام حصوصه

الما والما علم حكم حدد

مصعة

القرار تم ۲۹۲

144

بشأن اعمال نبست والمنبح وقدس ٧. هاع في ، صبحي لدول واقعه عند لاندب

۱۳۳ د صورة محصر مسط داستلام علامه مسع

القرارر فم ۱۳۳۳

1472

تطبيق احكام الماديين عاسمه معشرد من عراء رقم ۲۹۲ محسوس دفع القرية او العبيلة عسؤلة مسم تصاريف لي مقت لاعادة الملامات و لحدود او عمص معملة او لمقولة

القرار ۱۸۸

140

مخصوص اشاه السحل لعدا ي الأموال عبر المقولة مع أو ده ممدلة موجب عرار 20

الباب الاول

144

احكاد عمومة

۱۳۱ ، عصل لاول ، سحن مف ي

۱۳۷ و اعصل الذي ، في مد ، ومعمد ه

١٣٧ . لعسم لاول ، : حقوق أمينه مفارية وسيمله، وحفظها

۱۳۹ و آتسم کای ۱ انتیود و تمود موقه

صحمة

126 ، قيم الداث ، أبرهم والأنصال

الباب الثاني

150

49 3

١٤٥ ، ممال لاول، ١٤٥ سنعل مغري

۱۹۵ و الديم الأول و . مصابه بين استعل معاري و الحراقط

١٤٦ ه تميم التي ١٠ مناك سحل مقاري

۱۵۸ م ليسل کاي م السيات شده باميرد

١٤٩ . العصاع الثالث عن صراعه حراء المنحس و العبود الاحتياطية والترقيم

١٥٧ والفصل الربع ، حكام عاسه شعبق بالسجل والمرقين

١٥٩ ، عصل لحامس، في مراحمه استعلى، لوثائق العقارية

١٦١ والمصل عدد من في عصا سوره عن لقود وشهادت عن الموققة

١٦٧ والفصل السامع، في مسؤنه من سنعل ورئيس لمكت المناول

الماب شالث

112

حكام حراثة واحراثيه

١٤٦ - العصل لأول الالتقولات

١٤٦ ، عصل شيء. حيكاه احرائه

صعفة

القراررقم ١٨٩

133

المتعلق لتعبين تعرفات تنظيق عرار عدد ١٨٨٥ باشاء سنحل أمقاري اللامم لي عبر منفولة مم دو ده عدله دوح. الدارات

الباب الاول

137

صول سحل مدرق

١٦٧ والعصل لادر و حص ملكه

١٧٠ ٥ الفصل الري ، ١٠ السحل لمومي

١٧٦ - الفصل الثالث ١٠٠ السعلاب لاصافة

١٧٧ - الفصل الرابع ، سنجل مفارات عير مسحلة في استعن سقاري

١٧٥ فالفصل الحامين ١٠٠ المسجل واشروح في صحيفة

الماب الثاني

۱۸-

الوثائق اللمة للتنحس

١٨٠ - الفصل الأول ، الصكوث مديه و لمكوك رسمة

١٨١ ﴿ الْفُصُلُ الثَّاتِي ﴾ محصر صبط سند يحت لتي تنصُّه رئيس مكب المعون

١١٠ الباب الذات

الرسوم الواحب استنفاؤها

١٨٤ - « الفصل الأول » : تصفية الرسوم

معصفة

١٨٥ (المصل أشابي) دهم أرسوم

١٨٦ (لفصل ثاث) تد عه رسوء

١٨٧ أأعصل أرام حكام موقه

١٨٨ القراررقم ٣٢٢٣ المعدل للفقرة الثانية

من المادة ٥٣ من أرار رقم ١٨٩ الصادر شريح ١٥ مرت سه ١٩٣٦

۱۹۰ القراررقم۲۵۷۲

بایش، طراقه العدید اورضع اللحوم)مدارات او قلم فی الدطق این ما معد فلم الد مدامه کارت الداری

۱۹۳ (نصل لاول) حکام عمومه

١٩٣ (لعصل شي): في معاملات التسجيل

٢١٩٢ القراررقم ٢١٩٢

فی تحدید بهن لمسوحه به نور ۲۷ رسم الاول سنة ۱۳۳۱ فی ۱۹ شناط ۱۳۲۸ رفع ۱۵۲۸ لامتلاك مقار تناص فین الاشتخاص خاكسین

القرار رقم ۲۵٤۷

4.44

نشأن سنبلاك لعفار _ من قال لاشحاص لحكميين

القراررقم ٣٢٤٣ مسيم احكام أدوع من مرار عدد ١٥٥٠ الفراررقم ١٣٢٩ بعوره من أن ب مؤرج في ٢٥ ثار ما ١٣٣١ وأنظيها محدد الماب الأول في مدرك لاء ، هي ان لاسدك م وورو ماسي في مع علي لأمد ل مير سيم به في د ه في د حلات المسات ۱۰۹ و مصلي لادن ۱ ۱ مصا في شيد ١١٥ المصر ال المصر ال والمصال برام الحال ومه دمادي ا عصاع خامى المصام دي و فيم من سيدات رهن وسيدات عير المعول القرار رقم ۳۲۹۰

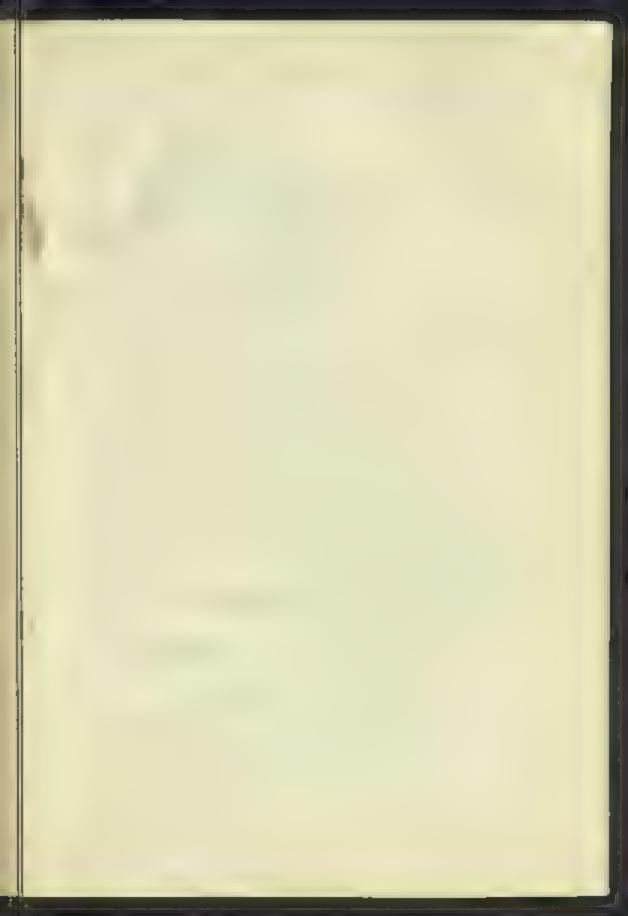
٣٢٠ المصل الاول) : شركات القروض العقارية

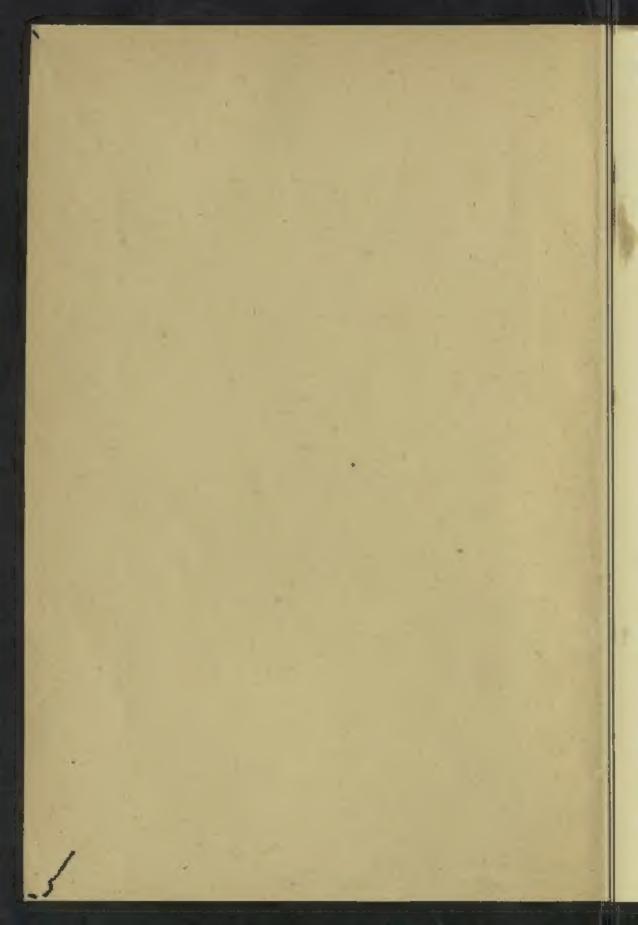
وصم هم شاكات القروض مقاربه

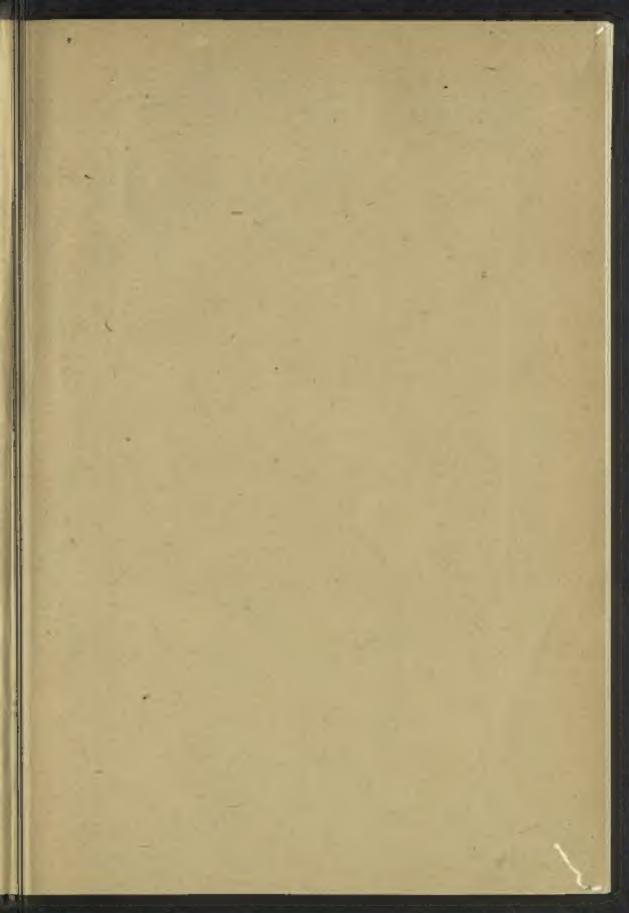
حييشة ۲۲۱ (اعصل کانی) ۱ سندات ٢٢٧ (النصل كات) فرونس شركات عروض مقارية لي صحاب الإملاك (العسم لاور) شروط غرص (قدم دی عبد : هودت (اعلم ثاث المعرامات حرامات عن الدفع 400 June 1 x 1 code engos المنسل رام ۱ میدت لاحری ای تموم یا شرکاب میروض مقار به المصارية بالمحكم محكمة عسل ددس (الان ا 보는 기 عليه ساح مأمه بالم TTA القراررقم 2710 444 بشأن ولما للم على مد ي تعليمات تتعلق بتفسير وتوضيح احكام القرارين صادرس شار مخ ۱۵ آ دار سه ۹۲۱ رفم ۱۸۱ و ۱۸۷

with the said of the said

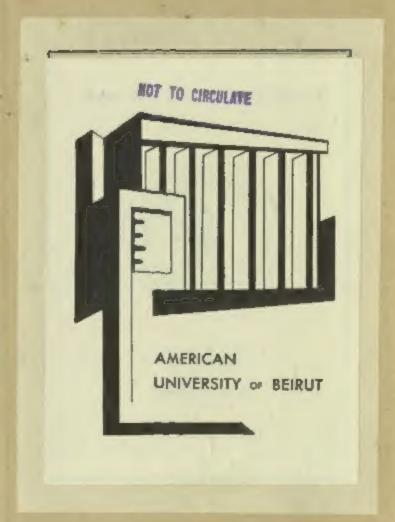
محصوص محديد وتحرج لاملاك







جانة محمد توقيق [مورية توانين الظمة الخ] محموعة المحمد ال



349.569 L929mA v.1 c.1